المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة والنظم المقارنة

واقع مساهمة شعبة الحبوب في تحقيق الامن الغذائي في ولاية تيسمسيلت

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسات العامة

إعداد الطالبة:

هجيرة بونوة

إشراف الأستاذة:

سهيلة فافا برحو

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. لقمان مغراوي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. سهيلة فافا برحو	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. وسيلة لوجاني	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1444- 1445هـ /2023- 2024م

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة والنظم المقارنة

واقع مساهمة شعبة الحبوب في تحقيق الامن الغذائي في ولاية تيسمسيلت

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسات العامة

إعداد الطالبة:

هجيرة بونوة

إشراف الأستاذة:

سهيلة فافا برحو

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. لقمان مغراوي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسًا
د. سهيلة فافا برحو	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفًا ومقررًا
د. وسيلة لوجاني	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوًا مناقشًا

السنة الجامعية: 1444- 1445هـ /2023- 2024م

قَالَ اللهُ تَعَالَى:

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)

[سورة المجادلة: الآية 11]

شُكـــروعِرفـــان

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَان الرَّحِيم

الحَمْد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، وبفضله تُنجَز الاعمال وتتحقق الغايات، الحمد لله الذي هدانا وأعاننا على إتمام هذا العمل الاكاديمي.

ولقوله صلى الله عليه وسلم: "مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُم مَعْرُوفًا فَكَافِئُوه، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُوه فَادْعُوا لَه حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُم قَدْ كَافَأْتُمُوه"

أود أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى:

أستاذتي المشرفة الأستاذة " سهيلة فافا برحو "، أوجه لها شكري وامتناني على كل النصائح والتوجيهات والتحفيزات، أدامك الله قدوة حسنة لكل أجيال المستقبل.

إلى أساتذتي الأفاضل بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الذين نهلت من علمهم الكثير وفتحوا أمامي أبواب المعرفة وأرشدوني بصدق وإخلاص في مسيرتي العلمية.

وإلى كل طاقم المدرسة من إداريين وعمال، وأخص بالذكر وردة شنون.

وأتوجه بالشكر والتقدير وخالص الاحترام والامتنان إلى كل من ساعدني في مسيرتي الميدانية لإنجاز هذا العمل منهم:

- مسؤولين في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالعاصمة.
- مسؤولين في وزارة البيئة والطاقات المتجددة.
- مسؤولين في مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيسمسيلت، خاصة السيدة قاصدي صارة.
- مسؤولين في مديرية الموارد المائية بولاية تيسمسيلت.

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل، سواء بالدعم المعنوي أو المادي، أو بكلمة تشجيع أو نصيحة، أقدم لكم خالص شكري وامتناني.

إهـــداء

إلى كل من كانوا دائما سندي ودعمي في كل خطواتي...

إلى والدي العزيز، الذي لم يبخل عليَّ بنصائحه وحكمته، وغمرني بحبه وعطفه وحنانه واهتمامه.

إلى والدتي الحبيبة، رمز الحنان والأمان، التي شجعتني ودعمتني لتحقيق أحلامي.

إلى جدي الذي ترك بصمة لا تمحى في حياتي، وإلى جدتي الحبيبة رمز الحكمة والحنان.

إلى أخوالي وأزواجهم، الذين كانوا دائما مثالا للدعم والمحبة، وشجعوني على مواصلة مسيرتي والتغلب على الصعوبات، أخص بالذكر خالي عزوز وخالي مصطفى.

وإلى خالتي الغالية، التي كانت مصدرا للدفء والنصح والإرشاد.

إلى إخوتي وأخواتي، كانوا دائما بجانبي بقلوبهم النقية وأيديهم المعطاءة، وأخص بالذكر أخي العزيز عبد الرحمان وأخي أيوب. شكرا لكم على كلمة تشجيع وكل ابتسامة دعمتني.

إلى الكتاكيت الصغار: نهاد، عثمان، أيوب، وصال، أسينات، أسيل، إيليا رباب، رفيق.

إلى أصدقائي وصديقاتي، الذين شاركوني لحظات الفرح والتحدي وكانوا مصدر دعم وإلهام لا ينضب.

بهذا الإهداء، أعبر عن امتناني لكل من كان له دور في حياتي، وأتمنى أن يكون هذا العمل مصدر فخر وسعادة لهم كما هو لي.

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الغذائي

مقدمة الفصل الأول

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي المطلب الثاني

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي

المطلب الثالث: أشكال الأمن الغذائي

المبحث الثاني: الأمن الغذائي: المرتكزات، الأبعاد والمستويات

المطلب الأول: مرتكزات الأمن الغذائي

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الغذائي

المطلب الثالث: مستويات الامن الغذائي

المبحث الثالث: وضع الأمن الغذائي في الجزائر

المطلب الأول: تطور الإنتاج النباتي والحيواني بالجزائر

المطلب الثاني: التجارة الخارجية (تطور صادرات وواردات الجزائر من المنتجات الفلاحية)

المطلب الثالث: الامن الغذائي الجزائري في ظل المؤشر العالمي للأمن الغذائي

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: واقع استهلاك وإنتاج الحبوب في الجزائر

مقدمة الفصل الثاني

المبحث الأول: الأهمية الاقتصادية لمحاصيل الحبوب

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للقمح والشعير

المطلب الثاني: الأهمية للذرة بأنواعها

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للأرز

المبحث الثاني: تطور المساحة والإنتاج والانتاجية لمحاصيل الحبوب بالجزائر

المطلب الأول: تطور المساحة الزراعية للحبوب

المطلب الثاني: تطور انتاج الحبوب

المطلب الثالث: تطور إنتاجية للحبوب

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: و اقع انتاج الحبوب بولاية تيسمسيلت

مقدمة الفصل الثالث

المبحث الأول: الإمكانيات الفلاحية لولاية تيسمسيلت

المطلب الاول: الموارد الأرضية

المطلب الثاني: الموارد المائية

المطلب الثالث: مستلزمات الإنتاج الزراعي

المبحث الثاني: إنتاج الحبوب في ولاية تيسمسيلت

المطلب الأول: المساحة الزراعية المخصصة للحبوب في الولاية

المطلب الثاني:- تطور انتاج الحبوب في الولاية للفترة 2018-2022

المطلب الثالث: تطور إنتاجية الحبوب في الولاية للفترة 2018-2022

المبحث الثالث: تحديات الأمن الغذائي وسياسات ومساعي الجزائرلتحقيق

المطلب الأول: تحديات الأمن الغذائي

المطلب الثاني: سياسات الجزائر الزراعية

المطلب الثالث: مساعي الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي

خلاصة الفصل الثالث

الخاتمة

قائمة الجداول والأشكال والمختصرات

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	إنتاج الحبوب الشتوية والصيفية في الجزائر خلال الفترة 2018-2022	24
02	مساحة و إنتاج و انتاجية البقول الجافة في الجزائر خلال الفترة 2018-2022	25
03	مساحة و إنتاج و إنتاجية محاصيل الخضروات في الجزائر خلال الفترة 2018-2021	26
04	تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2018-2021.	28
05	تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2018-2021	29
06	الخضر والفواكه المصدرة للسنوات 2018-2022	31
07	قيمة صادرات الجزائر من الحليب ومشتقاته خلال الفترة 2018-2022	32
08	قيمة صادرات الجزائر من اللحوم بأنواعها خلال الفترة 2018-2022	33
09	قيمة واردات الجزائر من الخضر والفواكه خلال الفترة 2018-2022	34
10	قيمة واردات الجزائر من الحليب ومشتقاته خلال الفترة 2018-2022	35
11	قيمة واردات الجزائر من اللحوم بأنواعها خلال الفترة 2018-2022	36
12	تصنيف الجزائر في مؤشر الأمن الغذائي العالمي للفترة 2018-2022	38
13	درجات الجزائر في مؤشر الأمن الغذائي العالمي2022	40-39

14	تطور المساحة الزراعية المخصصة لإنتاج الحبوب 2018-2022	50
15	توزيع الإنتاج حسب نوع الحبوب للفترة 2018-2022	53
16	تطور إنتاجية الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2018-2022	55
17	عمليات استيراد الجزائر للحبوب خلال الفترة 2018-2022	56
18	توزيع المساحة الزراعية لولاية تيسمسيلت	61
19	بيانات هطول الأمطار في ولاية تيسمسيلت (2018-2022)	63
20	هياكل المياه الجوفية المخصصة لحملة السقي للسنة الفلاحية 2022-2023	64
21	هياكل المياه السطحية المخصصة لحملة السقي للسنة الفلاحية 2022-2023	64
22	معدل المكننة بولاية تيسمسيلت خلال الفترة 2018- 2022	65
23	حجم اليد العاملة بالسنة من 2018-2022	66
24	برنامج تكثيف البذور خلال الفترة 2018-2023	67
25	توزيع المساحة المخصصة لزراعة الحبوب في ولاية تيسمسيلت للفترة 2018-2022	68
26	تطور إنتاج الحبوب في ولاية تيسمسيلت 2018-2022	71
27	إنتاجية الحبوب في الولاية للفترة 2018-2022	72
28	يوضح قيمة الإنتاج الفلاحي للخمس مواسم الأخيرة	73

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	درجات الجزائر في المؤشر العالمي للأمن الغذائي 2022	39
02	المساحة المزروعة والمحصودة لبعض محاصيل الحبوب خلال الفترة 2018-2022	52
03	خريطة ولاية تيسمسيلت	60
04	مجموع المساحة المحصودة من المساحة المزروعة للفترة 2018-2022	70

قائمة المختصرات

المختصر	الاسم الكامل باللغة الأجنبية	الاسم الكامل باللغة العربية
FAO	Food and agriculture organization of the united state	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
AOAD	Arab organization for agricultural development	المنظمة العربية للتنمية الزراعية
WHO	World health organization	منظمة الصحة العالمية
GFSI	Global Food Security index	مؤشر الأمن الغذائي العالمي
PNDA	Plan national de développement agricole	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
PNDAR	Plan national de développement agricole et rural	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

مُلخَّص الدراسة

المُلَخَّصَات:

❖ الملخَّص باللغة العربية:

تعتبر التبعية الغذائية من بين أهم المواضيع التي ركز عليها الباحثين والقائمين على الشأن العام في الجزائر، ونظرا لعلاقة مسألة الأمن الغذائي بقطاع الفلاحة أساسا، بات من المستعجل الاهتمام والتركيز على تنمية وتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر، خاصة في شعبة الحبوب وذلك لمواجهة الطلب المتزايد على هذه المواد الاستراتيجية.

ولكون ولاية تيسمسيلت منطقة فلاحية بامتياز ورائدة في إنتاج الحبوب، اتجه بحثنا نحو معالجة واقع وسيرورة انتاج الحبوب بالولاية، ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي.

ولقد ابتدأ موضوع هذه الدراسة بتساؤل رئيسي حول "ما مدى مساهمة انتاج الحبوب في ولاية تيسمسيلت في تحقيق الأمن الغذائي في الفترة الممتدة من 2018-2022؟"، وللإجابة على هذا التساؤل، انطلقنا من تصور نظري يشرح المقاربة النظرية والمفاهيمية للأمن الغذائي، وكذا تناولنا واقع الأمن الغذائي بالجزائر من خلال دراسة واقع الإنتاج النباتي والحيواني، وكذلك حركة التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية وتصنيف الجزائر ضمن مؤشر الأمن الغذائي العالمي.

كما قمنا بدراسة واقع استهلاك وإنتاج الحبوب في الجزائر، من خلال إبراز الأهمية الاقتصادية لمحاصيل الحبوب، وكذا انتاجها في الجزائر مدعمين ذلك بإحصائيات وأرقام خاصة بفترة الدراسة 2018-2022.

وقد ركزنا الفصل الأخير على دراسة حالة تتعلق بمساهمة انتاج الحبوب في ولاية تيسمسيلت في تحقيق الأمن الغذائي، من خلال التطرق إلى إمكانيات الولاية الفلاحية، وكذا الاعتماد على عدة معطيات وإحصائيات وتحليلها حول انتاج الحبوب في ولاية تيسمسيلت، إضافة إلى إبراز أهم التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وسياسات ومساعي الجزائر لمواجهتها وتجاوزها.

وفي الأخير، توصلنا إلى عدة نتائج مهمة، كان أبرزها أن شعبة الحبوب تعد من مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر، والذي هو الآخر أحد ركائز التنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، القطاع الفلاحي، انتاج الحبوب، الجزائر، تيسمسيلت.

❖ **Abstract**:

Food dependency is among the most significant topics emphasized by researchers and public officials in Algeria. Given the intrinsic link between food security and the agricultural sector, it has become urgent to focus on developing and advancing agriculture in Algeria, particularly in the grain sector, to meet the increasing demand for these strategic commodities.

Since Tissemsilt Province is a distinguished agricultural region and a leader in grain production, our research directed its efforts towards examining the reality and processes of grain production in the province, and its contribution to achieving food security.

This study began with a primary question: "To what extent does grain production in Tissemsilt Province contribute to achieving food security during the period from 2018 to 2022?" To answer this question, we started with a theoretical framework explaining the conceptual and theoretical approach to food security. We also addressed the state of food security in Algeria by studying the reality of plant and animal production, the movement of foreign trade in agricultural products, and Algeria's ranking in the Global Food Security Index.

Furthermore, we examined the status of grain consumption and production in Algeria, highlighting the economic importance of grain crops and their production in Algeria, supported by statistics and figures specific to the study period from 2018 to 2022.

The final chapter focused on a case study concerning the contribution of grain production in Tissemsilt Province to achieving food security. This included exploring the agricultural potential of the province and relying on various data and statistics, analyzing grain production in Tissemsilt Province, and highlighting the main challenges facing food security in Algeria, along with the policies and efforts of Algeria to address and overcome them.

In conclusion, we reached several important findings, the most notable being that the grain sector is a fundamental component of Algeria's agricultural sector, which, in turn, is a key pillar of the country's comprehensive economic development.

Keywords: food security, agricultural sector, grain production, Algeria, Tissemsilt.

ملخص الدراسة

❖ **Résumé**:

La dépendance alimentaire est l'un des sujets les plus importants sur lesquels se concentrent les chercheurs et les responsables publics en Algérie. Étant donné le lien intrinsèque entre la sécurité alimentaire et le secteur agricole, il est devenu urgent de se concentrer sur le développement et l'avancement de l'agriculture en Algérie, en particulier dans le secteur des céréales, afin de répondre à la demande croissante de ces produits stratégiques.

Étant donné que la wilaya de Tissemsilt est une région agricole distinguée et un leader dans la production de céréales, notre recherche a dirigé ses efforts vers l'examen de la réalité et des processus de production de céréales dans cette wilaya et de sa contribution à la réalisation de la sécurité alimentaire.

Cette étude a commencé par une question principale : "Dans quelle mesure la production de céréales dans la wilaya de Tissemsilt contribue-t-elle à la réalisation de la sécurité alimentaire pendant la période de 2018 à 2022 ?" Pour répondre à cette question, nous avons commencé par un cadre théorique expliquant l'approche conceptuelle et théorique de la sécurité alimentaire. Nous avons également abordé l'état de la sécurité alimentaire en Algérie en étudiant la réalité de la production végétale et animale, le mouvement du commerce extérieur des produits agricoles, et le classement de l'Algérie dans l'Indice Global de Sécurité Alimentaire.

En outre, nous avons examiné l'état de la consommation et de la production de céréales en Algérie, en soulignant l'importance économique des cultures céréalières et leur production en Algérie, soutenues par des statistiques et des chiffres spécifiques à la période d'étude de 2018 à 2022.

Le dernier chapitre s'est concentré sur une étude de cas concernant la contribution de la production de céréales dans la wilaya de Tissemsilt à la réalisation de la sécurité alimentaire. Cela comprenait l'exploration du potentiel agricole de la wilaya et la reliance sur diverses données et statistiques, l'analyse de la production de céréales dans la wilaya de Tissemsilt, et la mise en évidence des principaux défis auxquels est confrontée la sécurité alimentaire en Algérie, ainsi que les politiques et les efforts de l'Algérie pour y faire face et les surmonter.

En conclusion, nous avons atteint plusieurs résultats importants, le plus notable étant que le secteur des céréales est une composante fondamentale du secteur agricole en Algérie, qui est à son tour un pilier clé du développement économique global du pays.

Mots-clés : sécurité alimentaire, secteur agricole, production de céréales, l'Algérie, Tissemsilt.

مقدّمة

مقدمة

تعتبر مسألة الأمن الغذائي من بين أهم المواضيع الحساسة والاستراتيجية في الوقت الراهن، حيث بات العالم بما فيه المتقدم والنامي يواجه أزمة الغذاء، خاصة بعد ما شهده العالم من أزمات في الفترة الأخيرة، كالأزمة الصحية (جائحة كورونا) التي أدت إلى تعثر عمليات الإنتاج والتصدير والاستيراد، مما أثر على تلبية الطلب على الغذاء، تلتها الأزمة الأوكرانية الروسية باعتبار أن هاتين الدولتين من أكبر مصدري الحبوب في العالم. فقد أثرت هذه الأزمات على الإمدادات العالمية للحبوب، وزادت الضغوط على الأسواق العالمية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي التأثير على القدرة الشرائية للدول الأخرى.

باعتبار الأمن الغذائي مفهوما متعدد الأبعاد يشمل: الإنتاج الزراعي، التوزيع، وسلامة وجودة الغذاء. فهو لا يمثل فقط توفر كميات كافية من الطعام، بل أيضا القدرة على الوصول إليه بالسعر المناسب المستديم والآمن لجميع أفراد المجتمعات.

وتعد الجزائر من بين الدول التي تعاني من فجوة غذائية خاصة في مادة الحبوب، حيث أن انتاجها يكتسي أهمية كبيرة في الجزائر، نظرا لطبيعة ومميزات المجتمع الجزائري، الذي يعتبر الحبوب من المنتجات الأساسية و الواسعة الاستهلاك. إلا أن المفارقة تكمن في أن المعروض المحلي من انتاج الغذاء، بقي دائما عاجزا عن تلبية الطلب المحلي، رغم الإصلاحات التي طبقتها الجزائر والتي تتمثل في البرنامج الوطني للفلاحة والتنمية الريفية، ومختلف الجهود المبذولة خلال العقود الماضية، والأغلفة المالية المنفقة على القطاع. ومن أجل الحفاظ على مسألة الأمن الغذائي على المستوى الوطني، لجأت الجزائر إلى عملية الاستيراد لتغطية مقدار العجز الغذائي، مما كلف ميزانية الدولة مزيدا من التبعية الاقتصادية فضلا عن نزيف العملة الصعبة.

لذا أصبح النهوض بالقطاع الفلاحي من أولويات الحكومة الجزائرية، وذلك باتخاذها لمجموعة السياسات الزراعية التي من شأنها زيادة الكميات المنتجة من المحاصيل الزراعية بصفة عامة ومحاصيل الحبوب بصفة خاصة، وتقليص فاتورة الاستيراد.

وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة تحليل مدى مساهمة شعبة الحبوب في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر وبالتحديد ولاية تيسمسيلت، باعتبارها من الولايات الرائدة في انتاج الحبوب خاصة الاستراتيجية منها كالقمح والشعير.

1) التساؤل الرئيسي:

ترتكز هذه الدراسة على شعبة الحبوب في الجزائر، ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي. وعليه سنطرح أهم التحديات التي تواجهها الزراعة في الجزائر، وأبرز الإجراءات والسياسات الزراعية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق اكتفائها الذاتي وبالتالي تحقيق أمنها الغذائي في شعبة الحبوب.

وسنحاول تسليط الضوء أكثر على ولاية تيسمسيلت باعتبارها أحد الولايات الجزائرية الرائدة في انتاج الحبوب الاستراتيجية، والوقوف على مدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي.

وحتى نتمكن من معالجة هذا الموضوع، سنطرح السؤال الرئيسي التالي:

" ما مدى مساهمة انتاج الحبوب في ولاية تيسمسيلت في تحقيق الأمن الغذائي في الفترة الممتدة من 2018-2022؟"

2) التساؤلات الفرعية:

يتفرع السؤال الرئيسي إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف هو واقع الأمن الغذائي في الجزائر؟
- ما هو واقع انتاج الحبوب في الجزائر؟
- ما هو أثر انتاج الحبوب على الأمن الغذائي في ولاية تيسمسيلت ؟

3) فرضيات الدراسة:

انطلاقا من السؤال الرئيسي ولتساؤلات الفرعية المطروحة، تتطلب المنهجية العلمية اختبار مجموعة من الفرضيات التالية:

- وصلت الجزائر إلى تحقيق مستوى معقول من الأمن الغذائي.
- يساهم انتاج الحبوب في الجزائر في تغطية الطلب الشامل للسوق.
- تعتبر ولاية تيسمسيلت من بين ولايات الجزائر الرائدة في انتاج الحبوب والتي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي على المستوى المحلي والوطني.

4) حدود الدراسة:

❖ **الحدود المكانية:** بينت هذه الدراسة الإطار المكاني للموضوع وهو الجزائر بصفة عامة، من خلال إبراز سياساتها الزراعية خاصة ما تعلق منها بشعبة الحبوب من أجل تحقيق أمنها

الغذائي، وبالضبط ولاية تيسمسيلت كدراسة حالة، ومدى مساهمة انتاج الحبوب في هذه الولاية في تحقيق الأمن الغذائي.

- ❖ **الحدود الزمانية:** جاءت هذه الدراسة لتحليل وتقييم واقع مساهمة شعبة الحبوب في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة الممتدة ما بيم 2018-2023.
- ❖ **الحدود الموضوعية:** شملت هذه الدراسة واقع مساهمة شعبة الحبوب في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مع دراسة حالة ولاية تيسمسيلت كولاية رائدة في انتاج الحبوب.

5) الأهمية العلمية للموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في الأمن الغذائي باعتباره موضوع الساعة، حيث أصبح سلاح الغذاء أكبر وسيلة ضغط تستعمل لتجويع الشعوب وإخضاعها من قبل الدول المتقدمة المنتجة للغذاء من خلال احتكارها للأسواق العالمية.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي ظلت في تبعية دائمة لهذه الدول المنتجة، باستيرادها المستمر للمواد الغذائية، خاصة المنتوجات الاستراتيجية كالحبوب، من أجل التقليص من الفجوة الغذائية.

وتكمن أهمية الدراسة كذلك في استعراض أهم السياسات الزراعية المطبقة في فترة الدراسة والخاصة بشعبة الحبوب، ومدى تمكنها من القضاء على الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وحل المشاكل التي عرفها القطاع الفلاحي، والتي فشلت السياسات والإصلاحات السابقة في حلها.

مع التركيز أكثر على ولاية تيسمسيلت ومدى مساهمة انتاج الحبوب في هذه الولاية في تقليص الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي.

6) أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، نذكرها فيما يلي:

- تحديد وضبط مفهوم الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به، وكذا مرتكزات وأشكال الأمن الغذائي وأبعاده ومستوياته.
- التعرف على واقع انتاج واستهلاك الحبوب في الجزائر.
- إبراز التحديات ومشاكل انتاج الحبوب في الجزائر، وأهم الإجراءات والسياسات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية.

- العمل على تحليل وتقييم إنتاج الحبوب في ولاية تيسمسيلت ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي.

7) مبررات اختيار الموضوع:

ترجع مبررات اختيار الموضوع إلى مجموعة من الدوافع، منها ما يرتبط بالجوانب الموضوعية ومنها ما يرتبط بالرغبات الذاتية للباحث، يمكن توضيحها فيما يلي:

❖ **المبررات الذاتية:**

تتمثل المبررات الذاتية للدراسة فيما يلي:

- الرغبة الذاتية والميل الشخصي في دراسة موضوع شعبة الحبوب ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي.
- اختيار المجال المكاني "ولاية تيسمسيلت" هو رغبة ذاتية من طرف الباحثة القاطنة بالولاية، وكذلك لقلة الدراسات العلمية والميدانية عن ولاية تيسمسيلت.
- الرغبة في التعمق في الميدان الفلاحي ومعرفة إمكانيات ولاية تيسمسيلت الفلاحية.

❖ **المبررات الموضوعية:**

تتمثل المبررات الموضوعية للدراسة فيما يلي:

- الأهمية التي يحتلها موضوع الأمن الغذائي خاصة في الآونة الأخيرة.
- تسليط الضوء على واقع شعبة الحبوب في الجزائر ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي.
- الوقوف على مدى مساهمة انتاج الحبوب في ولاية تيسمسيلت في تحقيق الأمن الغذائي.

8) الإطار المنهجي للدراسة:

تتطلب الدراسة العلمية منهجا يتلاءم مع الموضع المدروس ليكون مناسبا له، وكفيلا للإحاطة به من مختلف الجوانب، وذلك باعتبار أن المنهج هو الطريق الذي يسلكه الباحث للوصول إلى هدفه المنشود.

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، تتطلب الدراسة استخدام المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** والذي يتناسب والدراسة من خلال التطرق إلى مفهوم الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به.
- **منهج دراسة الحالة:** وذلك من خلال دراسة حالة ولاية تيسمسيلت، ومعرفة إمكانياتها الفلاحية ومدى مساهمة انتاج الحبوب في هذه الولاية في تحقيق الأمن الغذائي.

- **المنهج الاحصائي:** وذلك من خلال استقراء وتحليل أنواع مختلفة من الإحصائيات "جداول، مخططات، أعمدة بيانية وغيرها"، حول واقع انتاج الحبوب في الجزار وفي ولاية تيسمسيلت تحديدا.

ولقد كانت هناك عدة مصادر للحصول على هذه البيانات، منها احصائيات من طرف: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الديوان الوطني للإحصائيات، مديرية المصالح الفلاحية مديرية الموارد المائية لولاية تيسمسيلت.

9) الاقترابات المستخدمة في الدراسة:

- **الاقتراب المؤسسي:** يتم توظيف الاقتراب المؤسسي لدراسة المؤسسات الرسمية القانونية التنظيمية، والتي تقوم على مجموعة من الفاعلين، وتتمثل في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية المصالح الفلاحية والغرفة الفلاحية لولاية تيسمسيلت، من أجل معرفة أهم مخرجات السياسة العامة الحكومية والإجراءات المتعلقة بإنتاج الحبوب في الجزائر عامة وفي ولاية تيسمسيلت خاصة.
- **الاقتراب النسقي:** تم استعمال هذا الاقتراب في الدراسة لأنه مناسب للموضوع محل الدراسة، باعتبار أن البيئة الداخلية للجزائر استجابت لمتغيرات البيئة الخارجية، وذلك من خلال وضع القطاع الفلاحي من أولويات الحكومة الجزائرية بهدف تحسين الوضع بتطوير عملية انتاج الحبوب وتقليص الفجوة الغذائية، وهذا ما فرضته البيئة الدولية وكانت حتمية على الجزائر الخروج من دائرة التبعية للأسواق العالمية والاستيراد المستمر للمنتوجات الغذائية وعلى رأسها الحبوب الاستراتيجية.

10)أدوات البحث المستعملة:

- **المقابلة:** وذلك من خلال إجراء مقابلة رسمية مباشرة مع:

- مدير فرع الزراعات الواسعة بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، بالجزائر العاصمة.

11)صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات والاحصائيات خاصة فيما يتعلق بإحصائيات سنة 2023، وكذا عدم الحصول على الاستراتيجيات المتعلقة بالقطاع الفلاحي وذلك نظرا لعدم مصادقة الوزير ورئيس الجمهورية عليها.

12)الأدبيات والدراسات السابقة:

هناك العديد من الأدبيات والدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع الأمن الغذائي وشعبة الحبوب في الجزائر، وتظهر هذه الدراسات في شكل: كتب، أطاريح، ومذكرات ومجلات ومقالات علمية، ومؤلفات أكاديمية وغيرها، ونجد منها ما يلي:

- كتاب فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010)، حيث تناولت الكاتبة مسألة الامن الغذائي في سياق التنمية المستدامة، وكذا الإمكانيات الفلاحية للدول العربية، ودورها في تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي من المواد الغذائية واسعة الاستهلاك، حيث ركزت الكاتبة على الجزائر كدراسة حالة، وتطرقت للسياسات الفلاحية المنتهجة منذ الاستقلال لغاية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتوقفت الدراسة بذكر أهم العوائق التي يعاني منها قطاع الفلاحة. ولقد توافقت دراستي مع دراسة الكاتبة في إشكالية الامن الغذائي من الجانب النظري والمفاهيمي، إلا إنها كانت دراستها تشمل البلدان العربية والجزائر كدراسة حالة، على عكس دراستي التي اهتمت بالأمن الغذائي في الجزائر وبالتحديد إنتاج الحبوب في ولاية تيسمسيلت كدراسة حالة.
- دراسة: منصور مليكة، بعنوان:" إنتاج الحبوب في الجزائر وتحقيق الأمن الغذائي في ظل التنمية المستدامة بعد صدور قانون 87-19، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، (قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2016/2015)، تناولت هذه الدراسة قدرة إنتاج الحبوب خاصة القمح بعد صدور قانون 87-19 في تقليص الفجوة الغذائية في ظل التنمية المستدامة، وذلك في فصول.

  وقد خلصت الدراسة إلى أن القطاع الفلاحي إحدى الدعائم الأساسية للنشاط الاقتصادي في الجزائر، مع ذاك تواجه عجزا في إنتاج الحبوب. ورغم إشارته إلى دور انتاج الحبوب والصناعة الغذائية في تحقيق الامن الغذائي. حيث توافقت دراستي مع هذه الدراسة في انتاج الحبوب في الجزائر ودورها في تحقيق الامن الغذائي. إلا أنه انطلقت الباحثة في دراستها من قانون87-19، وكذا أشارت إلى وضعية العقار الفلاحي في الجزائر. بينما شملت دراستي انتاج الحبوب بالتحديد في ولاية تيسمسيلت، ومساهمته في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري.
- دراسة: حاوشين ابتسام، السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي (مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد السادس، سنة 2014)، جاءت هذه الدراسة لإبراز جملة السياسات الزراعية التي تبنتها الجزائر، بهدف تحقيق الاكتفاء الوطني والأمن الغذائي.

  حيث اقتصرت دراستها على الإجراءات والسياسات التي اتخذتها الجزائر خلال الفترة 2000-2010، أما دراستي فقد راكزت على أهم ما جاء من سياسات وإجراءات خلال الفترة

2018-2023، وكذا مساعي الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي، مع الأخذ بعين الاعتبار أهم سياسات الجزائر الزراعية التي تبنتها منذ الاستقلال.

13) خطة الدراسة:

- من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، فضلنا تقسيم الخطة إلى ثلاثة فصول، يكون في مستهل البحث مقدمة عامة آخره خاتمة متضمنة لنتائج وتوصيات مقترحة، وقد تطرقنا إلى هذه الفصول على النحو التالي:

- الفصل الأول الذي هو بعنوان **الإطار النظري و المفاهيمي للأمن الغذائي**، والذي سيتم التطرق فيه إلى ماهية الامن الغذائي، والأمن الغذائي: المرتكزات الأبعاد والمستويات، حيث تم إدراج هذين المبحثين في ثلاث مطالب تساهم في التعرف أكثر على الموضوع من جانبه النظري العام. إضافة إلى مبحث ثالث تضمن ثلاث مطالب، يبرز وضع الامن الغذائي في الجزائر.
- أما الفصل الثاني فهو موسوم ب:" **و اقع استهلاك و إنتاج الحبوب في الجزائر**"، حيث اشتمل هذا الفصل على مبحثين وثلاث مطالب لكل منهما، يقوم بتوضيح الأهمية الاقتصادية لمحاصيل الحبوب، وكذا حجم انتاج الحبوب في الجزائر.
- أما الفصل الثالث والأخير، هو عبارة عن دراسة تطبيقية تعرض **و اقع مساهمة انتاج الحبوب في ولاية تيسمسيلت**، حيث يخص هذا الفصل تقييم انتاج الحبوب في هذه الولاية، وكذا التطرق إلى التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وأهم السياسات الزراعية ومساعي الجزائر لتحقي الأمن الغذائي في ظل هذه التحديات.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الغذائي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الغذائي

مقدمة الفصل الأول:

يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية، ظلت تطرح بين الحين والآخر على طاولة النقاشات في الندوات والمؤتمرات الأممية، نظرا لامتداد أبعاده إلى الجانب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

من هذا الصدد تتطلب الدراسة وضع إطار مفاهيمي ونظري للأمن الغذائي وذلك من خلال الوقوف على نقطتين أساسيتين هما: ماهية الأمن الغذائي، والتي تتمحور حول تعريف الأمن الغذائي وأهم المفاهيم المرتبطة به وأشكاله. أما النقطة الثانية تم التطرق فيها إلى مرتكزات الأمن الغذائي وأبعاده ومستوياته.

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي

لقد حظي مفهوم الأمن الغذائي باهتمام العديد من الدارسين والباحثين، نظرا لتداخله وترادفه مع مفاهيم أخرى كالأمن القومي والأمن الاقتصادي وغيرها من المفاهيم.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي

لقد تعددت تعاريف الأمن الغذائي وذلك بتباين زوايا النظر حوله، حيث لم تستقر الآراء حول تعريف واحد متفق عليه وشامل. وفيما يلي سيتم إبراز أهم التعاريف:

فحسب مؤتمر القمة العالمية للأغذية بروما الذي عقد في عام1996، تم تعريف الأمن الغذائي بأنه: "وضع يتحقق عندما يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات، بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية"[1].

[1] https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food- 08-02-2024/22:18.

عرفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة **FAO** الأمن الغذائي على أنه: " توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة، من أجل حياة صحية ونشيطة"[1].

وقد عرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه: "إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم ومجتمعهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية، قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات وحتى في أوقات الأزمات وتردي الإنتاج العالمي وظروف السوق الدولية"[2]

كما عرفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية **AOAD** الأمن الغذائي على أنه: "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والحيوية، وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة، اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر، وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية"[3].

وعليه فإن الأمن الغذائي يعبر عن قدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الغذائية اللازمة لأفراده والتي تمكنهم من العيش بصحة ونشاط لمجموع السكان[4]، ويكون ذلك على المدى البعيد والقريب، كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم[5]. سواءا كان ذلك من مصادر داخلية عن طريق الإنتاج المحلي، أو من مصادر خارجية عن طريق الاستيراد من الخارج.

---

[1] مليكة منصور، **إنتاج الحبوب في الجزائروتحقيق الأمن الغذائي في ظل التنمية المستدامة بعد صدورقانون 19/87**، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص تخطيط، 2016/2015)، ص42.

[2] عيسى بن ناصر، **مشكلة الغذاء في الجزائر: دراسة تحليلية وسياسات علاجها**، (أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، قسم العلوم الاقتصادية، 2005)، ص10.

[3] ريم قصوري، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة –حالة الجزائر-**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة باجي مختار- عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، 2012/2011)، 61.

[4] محمد شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفش، **مفاهيم أمنية**، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية- الرياض، إدارة العلاقات العامة والإعلام، ط1، 1431هـ/2010م)، ص17.

[5] محمد رفيق أمين حمدان، **الأمن الغذائي : نظرية ونظام وتطبيق**، (دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 1999) ص16.

انطلاقا من التعاريف السابقة، نجد أن المفهوم العام للأمن الغذائي يتضمن ثلاث مكونات[1]:

1. **الوفرة:** بمعنى وفرة السلع الغذائية، وهذا يتحقق أساسا من خلال زيادة الإنتاج المحلي أو نسبة الاكتفاء الذاتي.
2. **الاستقرار:** بمعنى توافر السلع الغذائية طوال الوقت، وهذا يستلزم نظاما متكاملا للتخزين والتسويق.
3. **إمكانية الحصول عليها:** بمعنى أن تكون أسعارها في متناول المواطنين سواءا أن تكون رخيصة السعر (مدعومة من الحكومة مثلا)، أو أن تكون دخول المواطنين عالية بالقدر الذي يسمح لهم بالحصول على احتياجاتهم الغذائية بسهولة.

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي

إن الهدف من هذا المطلب هو التعرف على المفاهيم ذات الصلة بالأمن الغذائي، مما يمكن من ضبط المفاهيم، حيث لا يمكن التطرق إلى مفهوم الأمن الغذائي دون دراسة المفاهيم المتعلقة به والتفريق بينها، ومن بين هذه المفاهيم نذكر ما يلي:

1. الاكتفاء الذاتي:

الاكتفاء الذاتي هو قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والامكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا، دون الحاجة للآخرين، أي الاستغناء عن استيراد الأغذية من الخارج[2].

حيث يكمن الاختلاف بين مفهومي الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، في أن هذا الأخير (الاكتفاء الذاتي) يسعى إلى عدم اللجوء إلى العالم الخارجي والاستغناء عن عملية الاستيراد، فهو أمن غذائي مطلق، بينما يسعى الأمن الغذائي إلى توفير الغذاء الملائم والكافي للسكان إما بالإنتاج الوطني أو الاستيراد.

---

[1] عبد السلام محمد السيد، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، 1998)، ص76.

[2] هوارية عباس، **السياسات الزراعية ودورها في القضاء على التبعية الغذائية في الجزائر من سنة2000 إلى2014**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر،(جامعة ابن خلدون-تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص اقتصاد وتنمية، 2017/2016)، ص34.

درجة الاكتفاء الذاتي= (الإنتاج المحلي/الاستهلاك الكلي)100

2. الفجوة الغذائية:

يقصد بالفجوة الغذائية مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتيا، وما تستهلكه من الغذاء، كما يعبر عنها أيضا ب: "عجز الإنتاج المحلي عن تغطية حاجات الاستهلاك من السلع الغذائية، والتي يتم تأمينها بالاستيراد من الخارج[1].

أي أن الفجوة الغذائية تتمثل في الفرق بين الإنتاج المحلي والطلب الإجمالي من الغذاء، ويتم تأمين مقدار العجز عن طريق الاستيراد.

الفجوة الغذائية= الاستهلاك الغذائي- الإنتاج الغذائي المحلي

حيث أن الفجوة الغذائية تتأثر بعاملين[2]:

- ✓ كلما زاد الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية، كلما انكمش حجم الفجوة الغذائية والعكس صحيح.
- ✓ زيادة ترشيد الحاجيات الأساسية من السلع الغذائية، تؤدي إلى تقليص حجم الفجوة الغذائية.

3. الفجوة التغذوية:

تتعلق بالإنسان كشخص نوعية وقيمة الغذاء الذي يتناوله، ولهذا يشر إلى نقص في التغذية (under-nutrition)، كما قد يعني سوءا في التغذية (mal-nutrition) أوكليهما معا. وإن نقص التغذية هو الحصول على الاحتياجات التغذوية بنسب غير كافية، أي حصول الشخص على سعرات حرارية أقل من المعدل، في حين أن سوء التغذية يعني حصول الشخص على مواد غذائية ذات قيمة تغذوية منخفضة، كما هو الحال بالنسبة الى المواد النشوية، او أن البروتينات التي يتحصل عليها هي في معظمها من أصناف غذائية غير حيوانية، كما هو

[1] نادية أحمد عمراني، **النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والغذائية**، (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2014)، ص17.

[2] كمال حوشين، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن في الجزائر**، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2007)، ص270.

الحال بالنسبة إلى البقول الجافة. وبناء على هذا التعريف، تكون الفجوة التغذوية كبيرة بين الفرد في الدول النامية او المتخلفة ونظيره في الدول المتقدمة من حيث توفر الغذاء اليومي الذي يتناوله كلا منها على المقاومات الضرورية من حيث المكونات والتنوع واعتباره كقيمة غذائية[1].

4. التبعية الغذائية:

التبعية الغذائية عبارة عن "عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة"[2].

5. أمان الغذاء:

تعرف منظمة الصحة العالمية who أمان الغذاء بأنه: "جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج، وتصنيع، وتخزين، وتوزيع، وإعداد الغذاء، اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا، وموثوقا به، وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي"[3].

بمعنى أنه لم يعد يكفي أن يتاح الغذاء بكمية كافية تلبي احتياجات السكان وأن يشتمل على محتوى غذائي واف باحتياجات الجسم، ولكن يجب أيضا أن يكون آمنا للاستهلاك وألا يعرض صحة المستهلك للخطر.

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010)، ص56.

[2] **المرجع نفسه**، ص54.

[3] عبد السلام محمد السيد، **مرجع سابق**، ص82.

المطلب الثالث: أشكال الأمن الغذائي

سيتم التعرف في هذا المطلب على أشكال الامن الغذائي، حيث ينقسم هذا الأخير إلى مجموعة من الأنواع، نذكر منها ما يلي:

1. **الأمن الغذائي المطلق "الاكتفاء الذاتي":**

يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة، بما يعادل أو يفرق الطلب المحلي، وهو مرادف للاكتفاء الذاتي، كما يعرف بالأمن الغذائي الذاتي[1]، أي أن الدولة تسد حاجياتها من الإنتاج المحلي فقط دون اللجوء إلى الاستيراد من الخارج.

2. **الأمن الغذائي النسبي:**

يقصد به قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير بعض السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من الاحتياجات بانتظام[2].

مما يعني توفير المواد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع بها البلد المعني بميزة نسبية تؤهل لتأمين الغذاء بالتعاون أو التبادل مع الدول الأخرى.

3. **الأمن الغذائي الصوري أو الظاهري:**

إذا كان بلد ما، يغطي إنتاجه المحلي من مادة ما، بنسبة 90%مثلا من احتياجاته من هذه المادة، بينما يستورد معظم مدخلات هذه الصناعة، فإن هذا الرقم مضلل لا يعبر عن الواقع، وبالتالي يعتبر أمنا ظاهريا[3].

---

[1] محمد رفيق أمين حمدان، **مرجع سابق**، ص21.

[2] محمد ولد عبد الدايم، **مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي**، في: 0https://www.aljazeera.net/2004/10/03 ، (تاريخ الاطلاع يوم04 فيفري 2024، على الساعة 17:20).

[3] فاطمة بكدي، **إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة (2000-2012)**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد البيئة، 2013/2012)، ص70.

بمعنى أن الدولة تمتلك جزءا صغيرا جدا من مكون المادة وتستورد أكثر مما تملك، أي أن معظم المواد المكونة مستوردة، وهذا يعني أن الدولة تظهر ما تملك فقط ولا تظهر ما تستورد وبالتالي فهي لا تعبر عن الواقع الحقيقي، وهذا ما يعنى بالأمن الغذائي الصوري.

4. **الأمن الغذائي المستدام:**

الأمن الغذائي المستدام هو "توفير الغذاء السليم والأمن الصحي للأجيال الحالية دون رهن حق الاجيال المستقبلية في الحصول على نفس المستوى أو أحسن من الغذاء. أي أنه عبارة عن ضمان توفير الاحتياجات الغذائية حسب الكثافة السكانية، وبالتالي يجب النظر للأمن الغذائي المستدام على أنه عبارة عن موقف ديناميكي يعكس العلاقة بين السكان المتزايدين واحتياجاتهم من الغذاء"[1].

[1] أمينة بن خزناجي ويوسف بركان، **دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي لمستدام في دول المغرب العربي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/2012)، ص7.

المبحث الثاني: الأمن الغذائي: المرتكزات، الأبعاد والمستويات

في إطار ما تم تقديمه من تعاريف، يمكن استعراض أهم المرتكزات وكذا الأبعاد التي تتضمنها مسألة الأمن الغذائي، وكذلك تتفاوت مستويات هذه القضية بين مستوى الكفاف والمستوى الذي تطمح إليه الدول لرفع مستوى الغذاء لأفرادها إلى حد يتيح لهم أداء أعمالهم الإنتاجية على احسن وجه وبكفاءة عالية.

المطلب الأول: مرتكزات الأمن الغذائي

لا يمكن أن يتحقق الامن الغذائي إلا بالاعتماد على مجموعة الأسس والمرتكزات، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

1. **وفرة السلع الغذائية:**

تتجسد المرحلة الأولى في توفير السلع الغذائية، بمعنى أن الاهتمام كان ينصب على الكم، لأن الطلب يفوق العرض الغذائي دون النظر إلى جودته، لأنه بقدر ما يجب النظر إلى كمية الغذاء مقارنة بالحجم السكاني الذي يتطلب الغذاء، بقدر توافر السلع الغذائية، وعندما تتحقق هذه المرحلة تبدأ المرحلة الموالية والتي توسع رؤيتها إلى نوعية الغذاء[1].

2. **وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم:**

في هذه المرحلة يتوجه الاهتمام من طرف الدولة للنظر إلى: "جودة ونوعية الغذاء أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية، وهنا يبدأ التفكير في حاجيات الجسم الغذائية الضرورية لقيام الفرد بكل نشاطاته بشكل معتدل وبعد هذه المرحلة تأتي مرحلة الاستهلاك"[2].

---

[1] بلقاسم سلاطنية ومليكة عرعور، **معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي و أبعاده**، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس، جوان2009)، ص9.

[2] زهيرة بوعلام، **الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في الجزائر : دراسة تحليلية 1990-2025**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، (جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، معهد العلوم الاقتصادية، 2020/2019)، ص15.

3. أسعار السلع في متناول المواطنين:

في هذه المرحلة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء، ويقصد بهذه المرحلة أن تكون أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع أي التقليل من الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي، هذا يعني إما رفع أجور العمال أو تخفيض أسعار السلع[1].

4. سلامة الغذاء:

في هذه المرحلة يبدأ التركيز على الأبعاد الصحية والبيئية للسلع الغذائية وهو ما يعرف بأمان الغذاء المتعلق بالمراحل كلها، من الإنتاج وحتى الاستهلاك من طرف المستهلكين[2].

5. استخدام الغذاء:

بمعنى أن يتناول الناس مجموعة متنوعة من المغذيات بالكميات المناسبة أو بطريقة صحيحة، أي ضرورة استخدام الأغذية بأفضل طريقة ممكنة، لكي يتمتع كل فرد بالصحة والتغذية الجيدة[3].

6. احترام التنوع والعادات الاجتماعية أي التقبل:

بمعنى وجود أنظمة مقبولة لتوزيع الغذاء وتأمينه واحترام الإنسان والعادات الاجتماعية في تناوله، بحيث تكون المواد الغذائية مقبولة من فئات المجتمع كافة وحسب حاجاته[4].

---

[1] بلقاسم سلاطنية ومليكة عرعور، **مرجع سابق**، ص10.

[2] خالد بن عبد الرحمان الجريسي، **أسلوب المستهلك**، (الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط.3، 1427ه)، ص42.

[3] **المرجع نفسه**، 41.

[4] فاطمة بكدي، **مرجع سابق**، ص68.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الغذائي

تعتبر مسالة الأمن الغذائي مسألة معقدة، تتشابك في وجودها أبعاد عدة لكل واحد منها دلالتها التأثيرية، حيث توجد خمسة أبعاد أساسية لها دلالتها وآثارها الواضحة في كل بلدان العالم، سنذكرها كالتالي:

البعد الاقتصادي:

إن البعد الاقتصادي للأمن الغذائي هو "ذلك النوع الذي يركز على دراسة جانبي العرض والطلب على الغذاء لمعرفة حجم الفجوة الغذائية أو المستويات المختلفة لأسعار السلع الغذائية ومدى استقرار أسواق هذه السلع"[1].

وكذلك التركيز على عدم قدرة الشعوب على توفير احتياجات سكانها من الغذاء، بحيث يرتبط تزايد هذه الفجوة بتطور أعداد السكان وكذلك الاستغلال غير الرشيد للمواد الطبيعية مما يشكل عبئا اقتصاديا للأمن الغذائي على الدولة[2].

فتوفر الغذاء للأفراد بالكمية والنوعية المناسبة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والعكس صحيح.

وينطوي الأمن الغذائي في بعده الاقتصادي على عدة عناصر تلخص فيما يلي:

1) الحفاظ على المقدرة الشرائية للمواطنين مما يمكنهم من الحصول على الغذاء وتناوله، وتوفير عمليات توليد الدخل وتطويره بما في ذلك الاستثمار والتشغيل.
2) وجود بعد وقائي للأمن الغذائي تجسده السياسات الاقتصادية الوقائية، لمواجهة المشكلات الناجمة عن تحرير تجارة المنتوجات الزراعية، وكذلك تعزيز وفتح الاستثمارات الخارجية والأجنبية[3].

[1] زهيرة بوعلام، **مرجع سابق**، ص5.

[2] خير الدين تواتي، **الأمن الغذائي العالمي- الاستراتيجيات والرهانات-**، مذكرة تخرج لنيل شهاد الماستر في العلوم السياسية، (جامعة 8ماي 1945، قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018)، ص29.

[3] **المرجع نفسه**، ص30.

البعد السياسي:

تعتبر الدولة هي الجهة المعنية بتأمين الغذاء للمجتمع بكل أفراده وفئاته دون استثناء، ويكون ذلك من خلال جملة القرارات الصادرة عنها والتي تجسد إرادتها، وبالتالي تأمين ما يحتاجه الشعب أو ينقصه، ويتحقق تدخل الدولة العقلاني والملائم للأمن الغذائي بإجراء التحولات السياسية الجذرية بتكريس الديمقراطية وفسح المجال أمام الشعوب للتأثير بالطرق الديمقراطية في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي طرق تنفيذها ومتابعتها كلما استدعى ذلك الوضع السياسي الراهن للبلاد والعلاقات الدولية الخارجية، والأهم في قضية الأمن الغذائي أن يكون للدولة المتبنية فكرة "الأمن الغذائي" سياسة شعبية فلاحية[1].

وتظهر أوجه البعد السياسي للأمن الغذائي في:

- مسألة الأمن الغذائي الذي يكتسي طابع سياسي يهدد أمن الدولة.
- تحكم الشركات متعددة الجنسيات في إنتاج وتجارة الغذاء في العالم بحيث تسيطر على تجارة الحبوب في العالم[2].

البعد الاجتماعي:

لا يمكن الفصل بين الاستقرار الاجتماعي لأي دولة والأمن الغذائي، فنقص هذا الأخير يؤدي إلى كثرة الاضطرابات داخل الدول، بالإضافة إلى كونه الضامن الأساسي لوفرة الموارد والحاجيات الغذائية لأفراد المجتمع[3].

[1] بلقاسم سلاطنية ومليكة عرعور، **مرجع سابق**، ص-ص13-14.

[2] زكرياء يوب وكريمة ملال، **السياسة الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015)، ص-ص11-12.

[3] رميساء بوخامة وخلود عبداوي، **استراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي والتحديات التي تواجهه**، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في القانون، (جامعة 8ماي 1945، قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون أعمال، 2022/2021)، ص19.

فنقص الغذاء والسلع الاستهلاكية في أي مجتمع يؤثر بشكل سلبي على تصرفات الأفراد اقتصاديا واجتماعيا، فالفرد يعد من مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، ويعتبر الغذاء من حقه ويجب على الدولة توفيره حتى يتمكن من أداء دوره في عجلة التنمية[1].

ومن الآثار الاجتماعية الخطيرة لمسألة أزمة الغذاء، نجد[2]:

- أن ضعف الإنتاج الزراعي والغذائي يؤذي المزارعين بالخصوص، لأن مداخيلهم تنخفض بالنسبة للشرائح الاجتماعية الأخرى.
- تفشي البطالة وما ينجر عنها من آفات أخرى، كما هو الحال في النزوح الريفي وبحثا عن العمل في قطاعات غير زراعية، مما يؤثر على العمالة الزراعية وتدني أعداد العاملين بهذا القطاع الحيوي.

البعد الثقافي:

يدخل البعد الثقافي في استراتيجية الأمن الغذائي المعتمدة من طرف الدولة، لأن قضية الأمن الغذائي ببعدها الثقافي تتعلق بدرجة كبيرة بنوع معتقدات الفرد ودلالات تلك المعتقدات في إطار حب الأرض وحب العمل بها وقيمة العمل الفلاحي، هذه القيم تمنحهم دافعية قوية للعمل بها، كما أن ثقافة الأفراد تؤدي إلى اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي وتطويرها بما يتناسب مع وضعه وظروفه[3].

البعد البيئي:

حيث تشهد البيئة الزراعية لأي دولة أو إقليم تدهورا حادا نظرا لغياب البيئي عن السياسات الزراعية الوطنية أو القطرية وعدم إعطائها الأهمية اللازمة للجوانب البيئية التي تؤدي السياسات الزراعية للإخلال بها[4].

---

[1] يحيى ياسين سعود، **حقوق الإنسان بين سيادة الدولة والحماية الدولية**، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2016، ص28.

[2] ريم قصوري، **مرجع سابق**، ص69.

[3] هوارية عباس، **مرجع سابق**، ص38.

[4] رميساء بوخامة وخلود عبداوي، **مرجع سابق**، ص21.

ولمحاولة مواجهة كل التأثيرات البيئية ولتحقيق الأمن الغذائي لا بد من الآتي[1]:

- إدخال البعد البيئي في دراسات الجدولة الاقتصادية والفنية للمشروعات الزراعية.
- تفعيل دور المنظمات التعاونية في نشر الوعي البيئي.
- إدخال ضوابط للمحافظة على الأصناف والسلالات النادرة.

البعد الصحي:

يمكن اعتبار هذا البعد لمفهوم الأمن الغذائي على أنه ذلك النوع الذي يركز بدقة على تحديد الاحتياجات الأساسية للغذاء وضمان حد أدنى من المستوى الغذائي الكافي لنمو الجسم الإنساني وتجديد طاقته وقدرته على العمل. أي توفير الحد الأدنى الضروري فسيولوجيا من المنتوجات الغذائية التي تحوي على القدر المطلوب والمحدد من السعرات الحرارية والبروتين والأحماض الأمينية الأساسية والفيتامينات والألياف والأملاح المعدنية، والتي توفر كميات الطاقة اللازمة للتمثيل الأساسي للإنسان وهي تشمل العمر، الجنس، الحالة الغذائية، افرازات الهرمونات، وكيفية تركيب الجسم وحالته والنوم والعمل وحرارة الجسم والوسط والمحيط. وهذا المستوى يتم تحديده بالنسبة للأصحاء ذوي الوعي الغذائي المرتفع، ولهذا فإنه لا يعطي أي احتياجات إضافية بسبب الأمراض المختلفة، كما لا يتضمن التجاوزات الناتجة عن عدم الالتزام بالقدر المشار إليه والتي لا تعني مكسبا زائدا للجسم، بل إلحاق الضرر به نتيجة لاستهلاكية مواد غذائية أكثر مما يلزم. ولكي يعيش الإنسان فهو بحاجة لعدد متغير من العناصر الغذائية وذلك حسب مراحل حياته[2].

المطلب الثالث: مستويات الأمن الغذائي

تتراوح مستويات الأمن الغذائي بين الحد الأدنى الذي يمثل مستوى الكفاف والحد الأقصى الذي يعبر عن مستوى الكماليات، وتعد درجة التقدم الاقتصادي إحدى العوامل الرئيسية لتحديد هذه المستويات.

[1] هوارية عباس، **مرجع سابق**، ص38.

[2] عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، **تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي و آفاقه المستقبلية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين**، (عمان، آمنة للنشر والتوزيع، 2014)، ص52.

مستوى الكفاف:

وفق للمقررات الصادرة عن المنظمة العالمية للزراعة والغذاء FAO، فإن مستوى الكفاف من الغذاء يتوافق مع مفهوم حد الفقر، والدولة ملزمة بتحقيق هذا الحد الأدنى من الحاجات الغذائية التي تضمن للفرد البقاء على قيد الحياة، وتلبية احتياجاته الضرورية، فضلا عن الغذاء[1].

المستويات الوسطى:

ويشمل المستوى المعتاد الذي يكون فوق مستوى الكفاف ولا يصل إلى المستوى المحتمل، ويعبر هذا المستوى عن القدرة على التخلص من سوء التغذية والذي يتم التخلص منه عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع[2].

المستوى المرتقب أو المحتمل:

يعبر هذا المستوى عن قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفرادها إلى حد يسمح لرعاياها بأداء أعمالهم الإنتاجية على أحسن وجه، وبكفاءة عالية، فهذا المستوى يتضمن البعد الإنتاجي للمسألة أي طاقات الإنتاج من جهة، ومستوى الدخل الفردي من جهة أخرى.

وهذا المستوى يركز على جانبي معادلة الأمن الغذائي وهما:

- عرض الغذاء، سواءا من خلال الإنتاج والتخزين أو التجارة الخارجية.
- الطلب على الغذاء، وكيفية الحصول عليه من خلال الإنتاج المنزلي، أو شرائه من السوق، أو من التحويلات الغذائية المختلفة[3].

[1] جميلة لرقام، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2006)، ص36.
[2] ريم قصوري، **مرجع سابق**، ص71.
[3] جميلة لرقام، **مرجع سابق**، ص37.

المبحث الثالث: وضع الامن الغذائي في الجزائر

يعد الأمن الغذائي من الأولويات القصوى للدولة، حيث دائما ما تسعى الجزائر إلى تعزيز أمنها الغذائي، وذلك من خلال سعيها المتواصل إلى تحسين من مؤشراته بصورة مستمرة.

لذا سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى الجوانب الرئيسية والتي تتمثل في تقييم الإنتاج الزراعي والحيواني، وكذا دور التجارة الخارجية في تأمين الغذاء مع التركيز على الواردات والصادرات الغذائية، مع إلقاء نظرة على تصنيف الجزائر في المؤشر العالمي للأمن الغذائي.

المطلب الأول: تطور الإنتاج النباتي والحيواني بالجزائر

يحتل الإنتاج النباتي والحيواني مكانة مهمة، حيث يشكل جزءا أساسيا من اقتصاد الجزائر باعتبارها بلدا ذا تنوع جغرافي ومناخي واسع، مما جعلها تحوز موقعا مهما في إنتاج مختلف أنواع المحاصيل الزراعية وتربية مختلف أنواع الحيوانات.

I. **الإنتاج النباتي:**

يعتمد الإنتاج النباتي في الجزائر على مجموعة متنوعة من المحاصيل الزراعية، والتي تشمل الحبوب، البقول الجافة، الخضروات والحمضيات وغيرها.

1. **إنتاج الحبوب:**

إن انتاج الحبوب يعد جزءا هاما من القطاع الزراعي في الجزائر، يشمل المحاصيل الشتوية والمتمثلة في القمح، الشعير، الشوفان وتريتيكال، والمحاصيل الصيفية والمتمثلة في الذرة بنوعيها، هذه الحبوب تعتبر أساسية في تلبية احتياجات الغذاء الأساسية للسكان حيث تشكل جزءا كبيرا من الغذاء اليومي.

الجدول رقم (01): يوضح إنتاج الحبوب الشتوية والصيفية في الجزائر خلال الفترة 2018-2022 الوحدة: قنطار

السنة / النوع	2018	2019	2020	2021	2022
الحبوب الشتوية	60568040	56259277	43895461	27648257	29351879
الحبوب الصيفية	91340	73580	34776	188776	220438
مجموع الحبوب	60659380	56332857	43930237	27837033	29572317

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: مديرية الاحصائيات والرقمنة والاستشراف، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال بيانات الجدول، نلاحظ أن الجزائر تهتم أكثر بإنتاج محاصيل الحبوب الشتوية مقارنة بالحبوب الصيفية، وهذا يعود إلى طبيعة استهلاك المجتمع الجزائري لهذا النوع من الحبوب.

بخصوص الحبوب الشتوية، فقد شهدت انخفاضا محسوسا من حيث الإنتاج خلال الفترة 2018-2021، حيث سجل على التوالي ب 60568040 قنطار، 56259277 قنطار، 43895461 قنطار، 27648257 قنطار. ثم عرفت ارتفاعا سنة 2022 قدر ب 29351879 قنطار. ولعل هذا التذبذب في الإنتاج سببه الرئيسي هو التغير المناخي ونقص المياه.

أما بخصوص الحبوب الصيفية، فقد عرفت هي الأخرى تقلبات كبيرة من حيث الإنتاج، حيث شهدت انخفاضا سنوات 2018-2019-2020 قدرت على التوالي ب91340 قنطار، 73580 قنطار، 34776 قنطار. ثم ارتفع الإنتاج بشكل كبير سنتي 2021-2022 سجل على التوالي ب 188776 قنطار، 220438 قنطار.

على العموم، تشير بيانات الجدول أن الجزائر تواجه تحديات كبيرة في شعبة الحبوب، يجب على الحكومة الجزائرية اتخاذ إجراءات وسياسات سريعة وفعالة لتحسين الإنتاج، من خلال زيادة الاستثمار في الزراعة وتوفير التكنولوجيا الحديثة والبنية التحتية الزراعية الملائمة.

2. **إنتاج البقول الجافة:** تحتل البقول الجافة مكانة مهمة في قائمة الإنتاج النباتي، حيث يعد الاهتمام بإنتاج البقول الجافة في الجزائر جزءا من استراتيجية تعزيز الأمن الغذائي والتنوع الزراعي، بهدف تعزيز الاقتصاد المحلي وتخفيف الواردات الخارجية.

الجدول رقم (02): يوضح مساحة و إنتاج و انتاجية البقول الجافة في الجزائر خلال الفترة 2018-2022

المساحة: هكتار الانتاج: قنطار الإنتاجية: قنطار في الهكتار

السنة	2018	2019	2020	2021
المساحة	111823	119217	102927	96773
الإنتاج	1376378	1362293	1150470	984423
الإنتاجية	12.3	11.4	11.2	10.2

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: مديرية الاحصائيات والرقمنة والاستشراف، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال قراءة لبيانات الجدول، نلاحظ ما يلي:

- فيما تعلق بالمساحة المزروعة، يظهر الجدول تقلبات في المساحة المخصصة لزراعة البقول الجافة، حيث شهدت زيادة من 11823 هكتار سنة 2018 إلى 119217 هكتار في عام 2019، ثم عرفت انخفاضا تدريجيا حتى وصلت إلى 96773 هكتار عام 2021، هذه التقلبات قد تعكس تأثير السياسات الزراعية والتغيرات في الدعم المقدم للمزارعين.
- أما من حيث الإنتاج، فما هو ملاحظ أن الانخفاض في الإنتاج يرتبط بشكل عام بانخفاض في المساحة الزراعية المخصصة للبقول الجافة. حيث عرف تراجعا من 1376378 قنطار عام 2018 إلى 99423 عام 2021.
- أما بخصوص الإنتاجية، فقد شهدت أيضا انخفاضا متواليا خلال الفترة المدروسة، من 12,3 قنطار في الهكتار سنة 2018 إلى 10,2 قنطار في الهكتار عام 2021. هذا يشير إلى تحديات في الإنتاجية قد تكون مرتبطة بعوامل مثل التقنيات الزراعية، الري، وتحسين الإنتاجية يمكن أن

يكون محورا رئيسيا في السياسات الزراعية لزيادة الإنتاج الغذائي دون الحاجة إلى زيادة كبيرة في المساحات المزروعة.

على العموم، يعكس تحليل الجدول الحاجة إلى سياسات زراعية مستدامة تركز على المساحة المزروعة بالبقوليات، تحسين الإنتاجية ودعم المزارعين لاستخدام التقنيات الزراعية الحديثة.

3. **انتاج محاصيل الخضروات:** يعتبر انتاج محاصيل الخضروات في الجزائر جزءا حيويا من القطاع الزراعي، حيث تلعب دورا أساسيا في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وتعزيز الأمن الغذائي.

الجدول رقم (03): يوضح مساحة و إنتاج و إنتاجية محاصيل الخضروات في الجزائر خلال الفترة 2018-2021

المساحة: هكتار الإنتاج: قنطار الإنتاجية: قنطار في الهكتار

السنة	2018	2019	2020	2021
المساحة	509341	533060	533174	516456
الإنتاج	136570863	146700413	150703070	146085194
الإنتاجية	268.1	275.2	282.7	282.9

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: مديرية الاحصائيات والرقمنة والاستشراف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

بالنظر إلى الجدول يمكن استخلاص عدة نقاط مهمة تتعلق بالسياسات العامة وتأثيرها على القطاع الزراعي، خاصة فيما يتعلق بمحاصيل الخضروات:

- نلاحظ نمو في المساحة المزروعة خلال الفترة 2018-2020 حيث شهدت زيادة من 509341 هكتار سنة 2018 إلى 533174 هكتار عام 2020، هذا يشير إلى استراتيجية حكومية تهدف إلى توسيع الرقعة الزراعية لزيادة الإنتاج الغذائي. إلا أنه في سنة 2021 عرفت المساحة تراجعا حيث قدرت ب 516456 هكتار. هذا قد يعكس تحديات في توفير الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية اللازمة، خاصة في ظل التحديات المناخية الراهنة.

- فيما تعلق بالإنتاج، فقد شهد الإنتاج الكلي لمحاصيل الخضروات في الجزائر زيادة ملحوظة خلال الفترة المدروسة، حيث ارتفع من 136570863 قنطار عام 2018 إلى 150703070 قنطار سنة 2020، ليعرف سنة 2021 تراجعا طفيفا قدر ب 146085194 قنطار.
- أما من حيث الإنتاجية، تظهر البيانات زيادة مستمرة في إنتاجية الهكتار من محاصيل الخضروات، حيث ارتفعت من 268.1 قنطار في الهكتار في عام 2018 إلى 282.9 قنطار في الهكتار في عام 2021.

على العموم، فإن هذا التحسن من حيث الإنتاج والإنتاجية يشير إلى تحسن في استخدام الموارد وتطبيق التقنيات الزراعية المتقدمة، كما يعكس نجاح البرامج الحكومية نحو تحديث القطاع الزراعي وتعزيز الكفاءة الإنتاجية. حيث أن الزيادة في الإنتاج تعزز من الأمن الغذائي الداخلي وتقلل من الاعتماد على الواردات، مما يسهم في تحقيق أهداف السياسة العامة للحكومة الجزائرية في القطاع الفلاحي.

II. الإنتاج الحيواني:

يعد تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر أحد الجوانب الهامة في تطوير القطاع الزراعي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء وتعزيز الاقتصاد الوطني. خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروة حيوانية متنوعة، وفيما يلي سنعرض تطور عدد المواشي والإنتاج الحيواني في الجزائر.

تطور عدد المواشي: من أهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر نجد 5 أنواع رئيسية هي الابقار، الأغنام، الماعز، الخيول والابل، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04): يوضح تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2018-2021.

الوحدة: ألف رأس

السنة / النوع	2018	2019	2020	2021
الابقار	1816280	1786351	1740183	1732964
الاغنام	28723994	29378561	30905560	31127845
الماعز	4908485	4929069	4908168	5024888
الجمال	417322	417167	435214	285010
الخيول	146356	149911	149182	148977

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

1. Statistique Agricole, série B2018/2019, ministère de l'agriculture et du développement rural.
2. La production Agricole, campagne 2020/2021, N990, p20, office national des statistiques.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ ما يلي:

- بخصوص **الأبقار**، فقد شهدت أعداد الأبقار تراجعا طفيفا على مدى أربع سنوات، من 1816280 رأس في 2018، إلى 1732964 رأس في 2021، هذا الانخفاض قد يشير إلى تحديات في تربية الأبقار، ربما ذلك راجع إلى مشاكل تتعلق بالتمويل، الرعاية الصحية الحيوانية أو الكفاءة الإنتاجية.
- **أما الأغنام**، أظهرت زيادة مستمرة من 28723994 رأس في 2018 إلى 31127845 رأس في 2021، هذه الزيادة تدل على استقرار في هذا النوع من الثروة الحيوانية وإمكانية اعتماده كمصدر رئيسي للحم والصوف.
- وفيما يتعلق **بالماعز**، كانت أعداد الماعز مستقرة نسبيا مع زيادة طفيفة من 4908485 رأس في 2018 إلى 5024888 رأس سنة 2021، هذا يشير إلى قدرة هذا القطاع على توفير كميات مستقرة من الحليب واللحوم.

- أما الجمال، فقد شهدت أعداد الجمال تغيرات غير متوقعة، حيث انخفضت بشكل كبير من 435214 رأس في 2020 إلى 285010 رأس في سنة 2021، هذا الانخفاض الكبير يمكن أن يكون نتيجة عوامل بيئية كالجفاف أو سوء الرعاية الصحية الحيوانية.
- أما الخيول، حافظت أعداد الخيول على استقراراها مع تغيرات طفيفة جدا، مما يعكس أن هذا النوع يواجه تحديات أقل مقارنة بأنواع الثروة الحيوانية الأخرى.

على العموم يمكن القول أن تذبذب أعداد الأبقار والجمال، قد يعكس تأثير السياسات الزراعية غير الفعالة أو نقص في التمويل والدعم اللازمين لمربي هذه الحيوانات.

وزيادة أعداد الأغنام والماعز قد يكون نتيجة لسياسات دعم معينة مثل تحسين المراعي، تقديم الأعلاف المدعومة أو تعزيز ممارسات التربية الجيدة.

الجدول رقم (05): يوضح تطور الإنتاج الحيو اني خلال الفترة 2018-2021

الوحدة: طن

السنة / النوع	2018	2019	2020	2021
اللحوم الحمراء	5290121	5291659	5308834	5376380
اللحوم البيضاء	5403692	5720748	5415863	4308462
الحليب (1000 لتر)	3279972	3383533	3405599	3287673
البيض (وحدة)	6257971	6441906	6169129	6084010
العسل	73564	64131	53765	51147

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: مديرية الاحصائيات والرقمنة والاستشراف، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ ما يلي:

- اللحوم الحمراء: شهد إنتاج اللحوم الحمراء زيادة طفيفة ومستقرة على مدى السنوات الأربع، من 5290121 في 2018 إلى 5376380 قنطار في 2021.

- اللحوم البيضاء: على الرغم من أن الإنتاج زاد بشكل ملحوظ في 2019 ب 5720748 قنطار، إلا أنه شهد تراجعا في 2020 و2021 إلى 4308462 قنطار، يمكن أن يشير هذا الانخفاض الكبير في 2021 إلى تحديات خطيرة مثل الأمراض الحيوانية، ارتفاع تكاليف الإنتاج أو نقص الدعم الحكومي.
- الحليب: شهد إنتاج الحليب زيادة طفيفة من 3279972 ألف لتر في 2018 إلى 3405599 ألف لتر في 2021، هذا الانخفاض قد يشير إلى تحديات قد تتعلق بنقص العلف أو قلة الاستثمارات في تحسين سلالات الأبقار المنتجة للحليب.
- البيض: أظهر إنتاج البيض نموا في 2019 قدر ب 6441906 وحدة، لكنه بدأ في التراجع في 2020 و2021 ليصل إلى 6084010 وحدة في 2021، هذا الانخفاض قد يكون نتيجة لتغيرات في السوق أو تكاليف الإنتاج المرتفعة.
- العسل: شهد إنتاج العسل تراجعا مستمرا من 73564 قنطار في 2018 إلى 51147 قنطار في 2021، هذا التراجع الكبير يمكن أن يكون مؤشرا على تدهور بيئي مثل فقدان التنوع البيولوجي أو التأثيرات السلبية للتغير المناخي، أو حتى مشكلات تتعلق باستخدام المبيدات الحشرية التي تؤثر على عسل النحل، وهذا التراجع في إنتاج العسل يشير إلى الحاجة لتعزيز السياسات الداعمة لمربي النحل وتحسن إدارة الموارد الطبيعية.

عموما، يمكن القول أن بيانات الجدول تشير إلى تطورات وتحديات في قطاع الإنتاج الحيواني في الجزائر، تتطلب استجابة سياسة عامة مدروسة لتعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية، وتحقيق الامن الغذائي ودعم المزارعين والمربين في تحسين إنتاجيتهم ومساهمتهم في الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية (تطور صادرات وواردات الجزائر من المنتجات الفلاحية)

أ. المحاصيل الزراعية المصدرة:

تمتلك الجزائر ثروة متنوعة من المنتجات الزراعية، مما يمكنها من منافسة المنتجات في الأسواق العالمية، وبفضل الجهود والاعانات الموجهة لدعم الفلاحين أمكنها ذلك من تصدير بعض المنتجات، يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

1. الخضر والفواكه:

حيث تمثل الخضروات والفواكه من أهم المنتجات التي تقوم الجزائر بتصديرها، وذلك نظرا للإنتاج الوفير لها، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (06): يوضح الخضر والفواكه المصدرة للسنوات 2018-2022

الوحدة: 1000 دولار

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
الخضر	3149	3876	2370	2234	2264
الفواكه الطازجة والجافة	65295	64140	73277	80179	51541

المصدر من إعداد الطالبة اعتمادا على: مديرية الاحصائيات والرقمنة والاستشراف، وزارة الفالحة والتنمية الريفية.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ ما يلي:

- فيما يتعلق بالخضر، نجد أن قيمة الصادرات من الخضر عرفت تقلصا خلال السنوات الماضية، حيث ارتفعت من 3149 ألف دولار في عام 2018 إلى 3879 ألف دولار في عام 2019، ثم عرفت انخفاضا سنوات 2020-2021-2022، وبقيت مستقرة خلال هذه الفترة، حيث قدرت قيمة الصادرات على التوالي ب 2370 ألف دولار، 2234 ألف دولار، 2264 ألف دولار. ولعل من أهم أسباب تراجع قيمة الصادرات في الخضر هو تراجع في الإنتاج الوطني.

- أما بخصوص الفواكه (الطازجة والجافة)، فقد ارتفعت قيمة صادراتها من 65295 ألف دولار سنة 2018 إلى 80179 ألف دولار سنة 2021، هذا الارتفاع يشير إلى تطوير سياسات زراعية وتجارية أكثر استقرارا وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

لتعرف سنة 2022 انخفاضا محسوسا قدر ب 51541 ألف دولار، وربما هذا راجع إلى تراجع حجم انتاج الفواكه في الجزائر نظرا لظروف مناخية معينة.

2. الحليب ومشتقاته والبيض والعسل:

تقوم الجزائر بتصدير الحليب والعسل والبيض وذلك نظرا لوفرة الإنتاج التي تسمح بذلك.

الجدول رقم (07): يوضح قيمة صادرات الجزائر من الحليب ومشتقاته خلال الفترة 2018-2022 الوحدة: 1000 دولار

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
قيمة صادرات الحليب ومشتقاته	5779	3211	872	1862	109

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: مديرية الاحصائيات والرقمنة والاستشراف، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

تظهر بيانات الجدول، انخفاضا كبيرا في قيمة صادرات مشتقات الحليب والبيض خلال فترة الدراسة من 5779 ألف دولار إلى 109 ألف دولار فقط سنة 2022. ولقد توسط هذا الانخفاض الحاد ارتفاع طفيف سنة 2021 بقيمة 1862 ألف دولار، لتعود للانخفاض مجددا سنة 2022.

هذا الانخفاض يبرر الحاجة إلى تعزيز الدعم الحكومي للقطاع الزراعي ومنتجي الألبان لتحسين القدرة الإنتاجية والمنافسة في الأسواق الدولية.

3. اللحوم بأنواعها:

تتمثل صادرات الجزائر من اللحوم في لحوم الدواجن بأنواعها.

الجدول رقم (08): يوضح قيمة صادرات الجزائر من اللحوم بأنواعها خلال الفترة 2018-2022

الوحدة: 1000 دولار

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
قيمة صادرات اللحوم بأنواعها	1308	1603	1251	1308	142

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: مديرية الاحصائيات والرقمنة والاستشراف، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

تظهر معطيات الجدول، تقلبات في قيمة الصادرات خلال الفترة المدروسة، حيث عرفت ارتفاعا من 186248 ألف دولار سنة 2018 إلى 213371 ألف دولار سنة 2019، لتشهد انخفاضا شديدا لتصل إلى 12967 ألف دولار سنة 2022.

ولعل السبب يعود إلى تغيرات في مستوى الدعم الحكومي لمربي المواشي ومنتجي اللحوم، أو التغيرات في السوق العالمية والتنافسية مع دول أخرى مصدرة للحوم مما قد يؤثر على حصة الجزائر في السوق العالمية، إضافة إلى ظروف أخرى كالأمراض التي تصيب الحيوانات أو جائحة كوفيد19 التي أثرت على سلاسل التوريد العالمية والطلب على اللحوم.

ب. المحاصيل الزراعية المستوردة:

تقوم الجزائر باستيراد مجموعة واسعة من المنتجات الفلاحية، وذلك نظرا لطبيعة استهلاك الأفراد والطلب المتزايد عليها بمعدل يفوق معدل الإنتاج الوطني. فيما يلي سيتم التطرق إلى أهم هذه المنتجات:

1. الخضر والفواكه:

تستورد الجزائر مجموعة متنوعة من الخضر والفواكه بغرض تلبية حاجيات سكانها.

الجدول رقم (09): يوضح قيمة واردات الجزائر من الخضر والفواكه خلال الفترة 2018-2022

الوحدة: 1000 دولار

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
قيمة واردات الخضر	282877	262953	218654	267959	287595
قيمة واردات الفواكه	161821	278296	301619	270289	198052

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: مديرية الاحصائيات والرقمنة والاستشراف، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال تحليل معطيات الجدول، يمكن ملاحظة ما يلي:

- بخصوص قيمة واردات الخضر، نجد أنها عرفت انخفاضا من 282877 ألف دولار سنة 2018 إلى 218654 ألف دولار سنة 2020، لتعود للارتفاع في سنة 2021 و2022، حيث سجلت سنة 2022 أعلى قيمة قدرت ب 287595 ألف دولار.
- أما بخصوص واردات الفواكه، فقد ارتفاعا من 161821 ألف دولار سنة 2018 إلى 301619 ألف دولار سنة 2020، ثم شهدت تراجعا إلى 198052 ألف دولار سنة 2022.

وتعود أسباب هذه التقلبات في قيمة واردات الخضر والفواكه إلى تغيرات في سياسة الدعم الحكومي للقطاع الزراعي مما قد يؤثر على الإنتاج المحلي، وبالتالي الحاجة إلى الاستيراد، كما أن مبادرات الحكومة لتشجيع الإنتاج المحلي قد تؤدي إلى تقليل الاعتماد على الواردات، مما يفسر الانخفاض في بعض السنوات.

2. الحليب ومشتقاته:

على غرار كمية انتاج الجزائر من الحليب ومشتقاتها إلا انها تعتمد أيضا على استيراد مجموعة معينة من مشتقات الحليب نظرا لطلب السكان عليها.

الجدول رقم (10): يوضح قيمة واردات الجزائر من الحليب ومشتقاته خلال الفترة 2018-2022 الوحدة: 1000 دولار

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
قيمة واردات الحليب والبيض والعسل	1399548	1244621	1548879	1319718	1779170

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: مديرية الاحصائيات والرقمنة والاستشراف، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

يظهر الاتجاه العام لبيانات الجدول، تقلبات في قيمة واردات الحليب والبيض والعسل مع زيادات وانخفاضات ملحوظة خلال فترة الدراسة، حيث سجلت سنة 2019 أدنى قيمة ب 1244621 ألف دولار، ثم ارتفعت بشكل كبير في 2020 إلى 1548879 ألف دولار، لتنخفض سنة 2021 إلى 1319718، ثم عرفت ارتفاعا بشكل حاد سنة 2022 إلى 1779170 ألف دولار.

ومن الأسباب المحتملة وراء هذه التقلبات هو تذبذب في الإنتاج المحلي، أو تقلبات في أسعار الحليب والبض والعسل في السوق العالمية أو التغيرات في الطلب، مما يؤثر بشكل مباشر على قيمة الواردات.

3. اللحوم بأنواعها:

تتمثل واردات الجزائر من اللحوم في لحوم الأبقار الطازجة منها والمجمدة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (11): يوضح قيمة واردات الجزائر من اللحوم بأنواعها خلال الفترة 2018-2022

الوحدة: 1000 دولار

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
قيمة واردات اللحوم بأنواعها	186248	213371	130676	29249	12967

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: مديرية الاحصائيات والرقمنة والاستشراف، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

تظهر بيانات الجدول انخفاضا كبيرا في قيمة واردات اللحوم بأنواعها خلال الفترة 2018-2022، حيث شهدت الواردات ذروتها سنة 2019 عند 213371 ألف دولار، ثم بدأت بالانخفاض الحاد وصولا إلى 12967 ألف دولار سنة 2022.

هذا الأمر الإيجابي، يعكس وجود سياسات حكومية فعالة لتعزيز الإنتاج المحلي من اللحوم، والسياسات التجارية الهادفة إلى تقليل الواردات لدعم الاقتصاد المحلي، وبالتالي توجه الدولة نحو تحقيق اكتفاءها الذاتي من اللحوم.

على العموم، يمكن القول أن الجزائر تسعى إلى رفع صادرتها من المنتجات الفلاحية وفي المقابل تحاول التقليل من الاعتماد على الواردات من هذه المنتجات، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية المستدامة.

المطلب الثالث: الامن الغذائي الجزائري في ظل المؤشر العالمي للأمن الغذائي

مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) هو المصدر الرئيسي للمعلومات حول عوامل الأمن الغذائي العالمي، تم تطويره من قبل "اقتصاديات الأثر" "Economist Impact" ويدعم من "كورتيفا أغري ساينس" "corteva agri science"، حيث يقيم الأمن الغذائي في 113 دولة عبر أربعة مراحل رئيسية: التكلفة، التوفر، الجودة والأمان والاستدامة والتكيف.

والهدف العام من هذا المؤشر يتجلى في تقييم البلدان أيها الأقل أو الأكثر تعرضا لانعدام الامن الغذائي من خلال المحاور هذه. إذ تحتوي هذه المحاور أو الأبعاد على المؤشرات التالية:

1. **القدرة على تحمل تكاليف الغذاء (affordability):** يقاس من خلال خمسة مؤشرات:
   - التغير في متوسط تكاليف الغذاء.
   - نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي.
   - مؤشر الدخل المعدل لعدم المساواة.
   - تجارة المنتجات الزراعية.
   - برامج شبكات الأمن الغذائي.
2. **توفر الغذاء (availability):** ويقاس بتسعة مؤشرات:
   - الوصول إلى المدخلات الزراعية.
   - البحث والتطوير الزراعي.
   - البنية التحتية الزراعية.
   - تقلب الإنتاج الزراعي.
   - فقدان الطعام.
   - البنية التحتية لسلسلة التوريد.
   - كفاية العرض.
   - العوائق السياسية والاجتماعية.
   - التزامات سياسات الأمن الغذائي.
3. **الجودة والأمان (quality and safety):** يقاس بخمسة مؤشرات:
   - تنوع النظام الغذائي.
   - توفير المغذيات الدقيقة.
   - جودة البروتين.
   - سلامة الغذاء.
4. **الاستدامة والتكيف (sustainability and adaptation):** يقاس من خلال ستة مؤشرات:
   - التعرض للمخاطر.
   - المياه.
   - لأرض.

- المحيطات والأنهار والبحيرات.
- الالتزام السياسي بالتكيف.
- إدارة مخاطر الكوارث.

وتعتبر الجزائر من بين الدول المطالبة بتحسين هذه المؤشرات من أجل تحقيق أمنها الغذائي.

الجدول رقم (12): تصنيف الجزائر في مؤشر الأمن الغذائي العالمي للفترة 2018-2022

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
الترتيب	69	70	58	54	68
قيمة المؤشر	52,1	59,8	61,8	63,9	58.9

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:Global food security index 2022, economist impact

من خلال تحليلنا للجدول، نلاحظ أن الجزائر قد تحسن تصنيفها من المرتبة 70 بنسبة 59,8 إلى المرتبة 54 بنسبة 63.9، ولعل هذا التحسن يعكس سياسات عامة فعالة في القطاع الفلاحي وزيادة الاستثمار في هذا المجال. إلا أنه في سنة 2022 تراجعت على المرتبة 68 بنسبة 58.9، هذا قد يشير إلى تحديات جديدة أو استمرارية تحديات قائمة أو نتيجة لعوامل مثل تأثير فيروس كورونا 2019 على سلاسل توريد المواد الغذائية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية والتغيرات المناخية.

وفي سنة 2022 فقد احتلت الجزائر أيضا المرتبة 12 من بين 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في نفس المؤشر[1].

[1] Global Food Security Index 2022, Economist Impact, country report Algeria, Sep 2022, p3.

الشكل رقم (01): يوضح درجات الجزائر في المؤشر العالمي للأمن الغذائي 2022

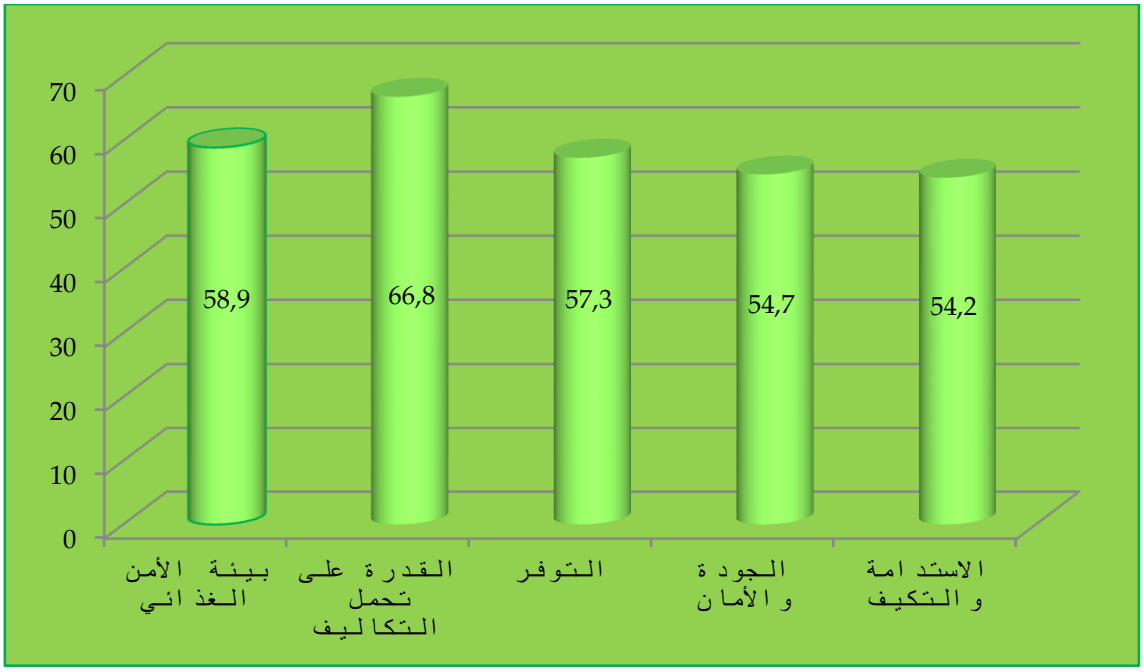

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: Global food security index 2022, economist impact, country report Algeria, sep 2022

ما هو ملاحظ أن الجزائر حققت أعلى درجة فيما يتعلق بقدرتها على تحمل تكاليف الغذاء، حيث بلغ مجموع الدرجات 66.8 من 100 بتقدير متوسط، وبعدها تأتي توفر الغذاء بدرجة متوسطة بمجموع 57.3، بعد ذلك تأتي الجودة والأمان بمجموع 54.7 بتقدير ضعيف، وأدنى مجموع للأداء كان في الاستدامة والتكيف بنسبة 54.2 بتقدير ضعيف.

الجدول رقم (13): يوضح درجات الجزائر في مؤشر الأمن الغذائي العالمي2022

جيد جدا (80-100)، جيد (70-79.9)، معتدل (55-69.9)،

ضعيف (40-54.9)، ضعيف جدا (0-39.9).

بيئة الأمن الغذائي (58.9)			
1 القدرة على تحمل تكاليف الغذاء (66.8)	2 توفر الغذاء (57.3)	3 الجودة والأمان (54.7)	4 الاستدامة والتكيف (54.2)

1.1 التغير في متوسط تكاليف الغذاء (48.5)	1.2 الوصول إلى المدخلات الزراعية (49.0)	1.3 تنوع النظام الغذائي (49.1)	1.4 التعرض للمخاطر (76.2)
	2.2 البحث والتطوير الزراعي (43.1)		2.4 المياه (33.7)
2.1 نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي (96.2)	3.2 البنية التحتية الزراعية (54.1)	2.3 المعايير الغذائية (0.0)	3.4 الأرض (64.7)
	4.2 تقلب الإنتاج الزراعي (87.2)		4.4 المحيطات والانهار والبحيرات (26.6)
3.1مؤشر الدخل المعدل لعدم المساواة (63.1)	5.2 فقدان الطعام (58.2)	3.3 توفر المغذيات الدقيقة (64.7)	
	6.2 البنية التحتية لسلسة التوريد (34.4)		5.4 الالتزام السياسي بالتكيف (28.5)
4.1 تجارة المنتجات الزراعية (50)	7.2 كفاية العرض (100)	4.3 جودة البروتين (67.3)	
	8.2 العوائق السياسية والاجتماعية (42.1)		
5.1 برامج شبكات الأمن الغذائي (79.3)	9.2 التزامات سياسات الأمن الغذائي (52.5)	5.3 سلامة الغذاء (92.4)	6.4 إدارة مخاطر الكوارث (100)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: Global Food Security index 2022, Economist impact, country report Algeria, sep 2022.

يتبين لنا من خلال تحليل بيانات الجدول ما يلي[1]:

- **القدرة على تحمل تكاليف الغذاء**: تحتل الجزائر المرتبة 64 عالميا، والمرتبة 11 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

[1] Global Food Security Index 2022, Economist Impact, country report Algeria, Sep 2022, p3.

- تحقق "درجة جيدة" جدا لمؤشر نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر العالمي، وتحصل على درجة "جيد" لمؤشر وجود برامج شبكات الأمن الغذائي وتغطيتها وتمويلها.

- **توفر الغذاء**: تحتل الجزائر المرتبة 13 عالميا، والمرتبة 10 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

- يعود ذلك إلى درجة "ضعيفة" في المؤشرات الفرعية: الوصول إلى المدخلات الزراعية، البحث والتطوير الزراعي، البنية التحتية الزراعية، العقبات السياسية والاجتماعية، التزامات سياسات الأمن الغذائي.

- **الجودة والأمان**: تعتبر جودة وأمان الغذاء أحد أضعف مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر، حيث تحتل المرتبة 82 عالميا، والمرتبة 12 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

- يمكن أن يعود ذلك إلى درجتها "ضعيفة جدا" في مؤشر المعايير الغذائية، ودرجة "ضعيفة" في مؤشر تنوع النظام الغذائي.

- **الاستدامة والتكيف**: تقدم الجزائر أضعف أداء في هذا الركن، حيث تحتل المرتبة 56 عالميا، والمرتبة 6 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ويعود ذلك في أدائها في مؤشرات المياه، المحيطات والأنهار والبحيرات والالتزام السياسي بالتكيف، حيث تتراوح درجاتها في الفئة "الضعيفة جدا".

خلاصة الفصل الأول

يتضح من العرض السابق ومن خلال النقاط الرئيسية التي تمت مناقشتها في الفصل الأول، أن الامن الغذائي يعتبر احد اكبر التحديات التي يواجهها العالم بشكل عام، والجزائر بشكل خاص، فالبتالي يمكن استنتاج أن الأمن الغذائي يعني قدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية لأفراده، وضمان توافر هذه الاحتياجات بانتظام على مستوى الاسرة والفرد. يعني مفهوم الأمن الغذائي، ببساطة، توفير الغذاء على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية، وتميزه بطابع اقتصادي وسياسي واجتماعي، بالإضافة الى أبعاد أخرى مهمة، خاصة أن الغذاء يشكل المصدر الأساسي لحياة الانسان.

كما تطرقنا إلى تشخيص المشكلة الغذائية المتزايدة وذلك من خلال وقوفنا على المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي، ومناقشة أهم مرتكزاته وأشكاله، مما يوصلنا إلى فهم أعمق للتحديات التي تواجه تحقيق الامن الغذائي.

الفصل الثاني:

واقع انتاج واستهلاك الحبوب في الجزائر

الفصل الثاني: و اقع إنتاج واستهلاك الحبوب في الجز ائر

مقدمة الفصل الثاني

إن انتاج واستهلاك الحبوب في الجزائر يشكل جزءا هاما من الاقتصاد والتغذية في البلاد، إذ تعتبر الحبوب من المحاصيل الرئيسية التي تزرع في الجزائر، وتشمل الحبوب الرئيسية التي يتم انتاجها في القمح، الشعير والذرة، وتعتمد الإنتاجية على عوامل مثل الطقس والتقنيات الزراعية المستخدمة.

لهذا سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الأهمية الاقتصادية لمحاصيل الحبوب بصفة عامة، ثم سنقوم بدراسة إنتاج الحبوب في الجزائر من خلال التطرق إلى المساحة المخصصة لزراعة الحبوب، وكذا حجم الإنتاج والإنتاجية.

المبحث الأول: الأهمية الاقتصادية لمحاصيل الحبوب

تعتبر محاصيل الحبوب من أول المحاصيل التي قام الانسان بزراعتها، منذ معرفته للاستقرار والزراعة. وبتطور الزراعة مع الوقت زادت المساحة المخصصة للزراعة بمحاصيل الحبوب في العالم، نظرا لأهميتها في غذاء الانسان وحمايته من الجوع.

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للقمح والشعير

1. **الأهمية الاقتصادية للقمح:**

يعتبر القمح واحدا من أهم محاصيل الحبوب على مستوى العالم، حيث يشغل مكانة لا يمكن الاستغناء عنها في تغذية البشر، يحتل القمح المرتبة الثانية من حيث الأهمية الاقتصادية بعد الذرة، وتعود أهمية القمح إلى عدة عوامل[1]:

- يستخدم طحين القمح الناتج من طحن الحبوب في عمل الخبز الذي يستخدم كغذاء للإنسان، كما يستعمل في عمل الفطائر والبسكويت وغيرها.

[1] عبد الحميد محمد حسانين، **إنتاج محاصيل الحبوب**، (جامعة الأزهر، كلية الزراعة)، ص17.

- يستخدم القمح في صناعة المكرونة، ويستخدم لهذا الغرض أصناف القمح الصلبة ذات المحتوى العالي من الجلوتين.
- يستخدم القمح في صناعة النشا، ويفضل لهذا الغرض أنواع القمح ذات المحتوى المنخفض من الجلوتين.
- تستعمل الحبوب قبل نضجها في عمل الفريك.
- تستخدم النخالة التي تنتج عن عملية طحن الحبوب في تغذية الحيوانات والدواجن.
- يستخدم التبن الناتج عن عملية الدراس في تغذية الحيوانات كمادة مائة.
- تستخدم الحبوب في انتاج الكحول، وكذا انتاج الوقود الحيوي*[1].

والجدير بالذكر، أن القمح يلعب دورا حيويا على الصعيد السياسي، حيث تحول من سلعة استراتيجية إلى سلاح غذائي حيوي للدول المصدرة، نظرا لأهميته في تحقيق الامن الغذائي للدول.

2. **الأهمية الاقتصادية للشعير:**

يعد الشعير من بين محاصيل الحبوب الاستراتيجية الرئيسية التي يتعين الاهتمام بها لضمان الأمن الغذائي للإنسان، ويحتل مرتبة مهمة تعادل المركز الرابع من حيث أهميتها. وتستخدم حبوب الشعير في مجموعة واسعة من الاستخدامات بما في ذلك[2]:

- يستخدم دقيق حبوب الشعير وحده أو مخلوطا مع دقيق القمح في إعداد الخبز، فدقيق الشعير يحتوي على الجلوتين، والخبز الناتج عنه يكون أسمرا. كما يعتبر الشعير مصدرا غنيا بالفيتامينات والعناصر المعدنية والالياف.
- يستخدم الشعير بودرة أيضا في عمل أغذية لأطفال.
- يستخدم دقيق الشعير في عمل الحلوى والفطائر وغيرها من المخبوزات وعمل التلبينة (الشوربة).
- تستخدم حبوب الشعير كاملة أو مجروشه في تحضير العلائق المركزة للمواشي والطيور، وخصوصا الماشية لأنه يعمل على زيادة إفراز اللبن وسرعة تسمين المواشي.

[1] **الوقود الحيوي** هو وقود على شكل سائل أو مادة صلبة أو غاز، يتم إنتاجه عن طريق تحويل الكتلة الإحيائية، مثل إنتاج البيوإيثانول من قصب السكر أو الذرة، الفحم النباتي، أو الرقائق الخشبية، أو الغاز الحيوي الناتج عن التحلل اللاهوائي للنفايات.

[2] عبد الحميد محمد حسانين ، **مرجع سابق**، ص ص74-75.

- تستخدم النخالة والنواتج الثانوية للطحن وكذلك التبن في تغذية الحيوانات.

ويتميز الشعير عن غيره من محاصيل الحبوب بعدة خصائص، من بينها:

- يتميز بقدرته على التكيف مع مجموعة واسعة من الظروف البيئية أكثر من أي محصول حبوب آخر، إذ يتحمل الملوحة والجفاف والبرودة. ولذلك فإنه يزرع في المناطق الصحراوية التي تعتبر غير مناسبة لإنتاج القمح، ويعتبر من أفضل المحاصيل للزراعة بها.
- يعتبر العائد من زراعة الشعير مرتفع مقارنة بزراعة القمح، نظرا لانخفاض تكاليف الإنتاج.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للذرة بأنواعها

1. الأهمية الاقتصادية للذرة الصفراء:

في الوقت الحاضر، تعتبر الذرة واحدة من أهم محاصيل الحبوب المزروعة على نطاق واسع في العالم، تحتل المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بين محاصيل الحبوب في العالم، بناء على المساحة المزروعة وإجمالي الإنتاج العالمي، وذلك بعد القمح والأرز. وتستخدم حبوب الذرة في مجموعة واسعة من الأغراض، تتضمن[1]:

- تستعمل في تغذية الانسان، حيث أن معظم أنتاج الذرة في الدول النامية، ويستخدم في تغذية الانسان في صور مختلفة أهمها: في صورة خبز أو منفردا أو مخلوطا بالقمح، كما يستخدم في إعداد الفطائر والعصيدة والكعك وغيرها. وفي صورة فشار، وفي صورة خضار، كما تؤكل الذرة في شكل كيزان مشوية.
- تستعمل في تغذية الحيوانات، إذ تعتبر الذرة أهم محصول حبوب تستعمل حبوبه في تغذية الحيوانات، نظرا لاحتوائها على نسبة منخفضة نسبيا من الألياف، لذا تعتبر من أكثر المصادر الغذائية المركزة لإمداد الحيوانات بالطاقة وتعتبر عليقة مركزة للحيوانات، وتستخدم الذرة في تغذية الحيوانات في صورة حبوب كاملة أو حبوب مجروشه.
- استخدام مخلفات طحن حبوب الذرة في تغذية الحيوانات.
- استخدام نباتات الذرة كعلف أخضر للحيوانات.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص90-92.

- كما تحتل حبوب الذرة مركزا هاما في التصنيع الغذائي، ومن أهم استعمالات الحبوب هي صناعة النشا ومشتقاته وزيت الذرة، كما يستخدم أميلوز النشا في صناعة البلاستيك والسلوفان وغيرها من المنتجات.

2. **الأهمية الاقتصادية للذرة الرفيعة:**

تعتبر الذرة الرفيعة من محاصيل الحبوب الهامة في العالم، وتستعمل للأغراض الآتية[1]:

- تستعمل في تغذية الإنسان، وذلك من خلال طحن حبوب الذرة الرفيعة للحصول على الدقيق، الذي يتم صناعة البسكويت منه والخبز إما منفردا أو مخلوطا بدقيق القمح.
- يستعمل في تغذية الحيوانات، حيث تعتبر حبوب الذرة الرفيعة ذات قيمة غذائية عالية في تغذية الحيوانات، كما تستخدم نباتات الذرة كعلف أخضر للحيوانات.
- تعتبر حبوب الذرة الرفيعة كمادة خام لعديد من الصناعات، منها استخراج النشا، وكذلك استخراج الزيت الذي يستخدم في تغذية الإنسان وغير ذلك من الأغراض، كما تستخدم الحبوب في بعض الدول في انتاج الوقود الحيوي.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للأرز

يعتبر محصول الأرز من محاصيل الحبوب الهامة، إذ يعتبر غذاء أساسيا لأكثر من نصف سكان العالم (منهم 90% في آسيا)، ويستخدم لمجموعة متنوعة من الأغراض ومن بين الاستخدامات الرئيسية لمحصول الأرز ما يلي[2]:

- يستعمل في تغذية الانسان: فإن كمية الأرز المنتجة في العالم تستخدم أساسا في تغذية الانسان، حيث تصل النسبة المستهلكة إلى أكثر من80% من الكمية الكلية المنتجة في العالم. بعد الحصاد والدراس والتذرية تظل حبوب الأرز مغلقة بالعصافات والقنابع مثل الشعير فيطلق عليها "أرز الشعير"، والذي لا يصلح لغذاء الانسان، ولكن يجب ان تجرى له عملية ضرب وتبييض، وتستعمل حبوب الأرز الأبيض السليم في تغذية الانسان وتؤكل بعد طهيها بطرق مختلفة على حسب عادات وتقاليد الشعوب.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص153،152.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص184،183.

- تستخدم نواتج ضرب الأرز والمتمثلة في الأرز المكسور ورجيع الكون والسرس في العديد من الأغراض منها:

-يستخدم الأرز المكسور في تغذية الحيوانات، وفي صناعة النشا، وفي عمل الدقيق.

-ويستخدم رجيع الكون كغذاء للماشية وفي انتاج الزيت، ويستخدم الزيت الناتج كغذاء للإنسان وفي أغراض متعددة أخرى أهمها صناعة الصابون ويستخدم رجيع الكون أيضا في الحصول على الشمع والصموغ منه.

-ويستخدم السرس أساسا في الحريق، وفي صناعة الطوب والورق، وقد يستخدم السرس كمادة مالئة في صناعة الأسمدة أو كمادة عازلة.

- يستعمل قش الأرز في العديد من الصناعات أهمها: صناعة الورق والكرتون كما يستخدم في تغذية الحيوانات وفي صناعة القبعات وغيرها.

على العموم يمكن تلخيص أهم الجوانب الاقتصادية لمحاصيل الحبوب في النقاط التالية:

1) **توفير الغذاء:** تعتبر محاصيل الحبوب مصدرا رئيسيا للغذاء في العالم، حيث تستخدم في انتاج مجوعة واسعة من المنتجات الغذائية مثل الخبز والحلويات وغيرها. تلبية الطلب المتزايد على هذه المنتجات يعزز الاقتصاد الغذائي ويسهم في استقرار الأسعار.
2) **الصادرات والواردات:** تعتبر بعض البلدان مصدرا رئيسيا للحبوب، وتعتمد بلدان أخرى على واردات الحبوب لتلبية احتياجاتها الغذائية، وتعتبر تجارة الحبوب جزء هاما من التجارة الدولية ويمثل دخلا هاما للدول المصدرة وفرصا لتنمية الاقتصادات.
3) **تأثير الأسعار العالمية:** يمكن أن تؤثر محاصيل الحبوب على الاقتصاد العالمي من خلال تأثيرها على أسعار الغذاء العالمية. فارتفاع أو انخفاض أسعار الحبوب يمكن أن يؤثر بشكل كبير على الاقتصادات الوطنية والعالمية ويؤثر على قدرة الافراد على تحمل تكاليف الغذاء.
4) **التأثير على القطاع الزراعي:** يعتبر قطاع الحبوب جزء هاما من القطاع الزراعي في العديد من الدول، والذي يوفر فرص عمل للملايين من الناس، ونجاح هذا القطاع يعزز الاقتصاد الوطني ويساهم في استقرار سوق العمل.

5) **الاستثمار والابتكار:** يشجع الطلب المستمر على محاصيل الحبوب على استثمارات في البحث والتطوير لتحسين سلالات النباتات، وتطوير تقنيات الزراعة وتحسين إنتاجية المحاصيل، هذا الابتكار يمكن أن يساهم في زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف، مما يعزز الاستدامة الاقتصادية للقطاع.

بشكل عام، فإن محاصيل الحبوب لها دور كبير في دعم الاقتصادات المحلية والعالمية، وتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان، وتوفير فرص للعمل، وتعزيز الاستثمار والابتكار في القطاع الزراعي.

إضافة الى ذلك، فإن الجزائر لا تقوم بإنتاج الأرز حيث تعتمد على استيراده فقط، كما تتجلى الأهمية الاقتصادية لمحاصيل الحبوب في الجزائر باعتبارها موجهة للاستهلاك الإنساني كغذاء أساسي في وجبة الفرد الجزائري بحيث تختلف كيفية استهلاكها، أو الاستهلاك الحيواني فقط، حيث لا تقوم باستخدامها لاستخراج الوقود الحيوي أو الخمر كباقي دول العالم خاصة المتطورة، فهي حاليا تسعى الى تحقيق الغذاء الصحي والكافي لسكانها ويمكن بعد ذلك أن تتجه نحو استخدامها في انتاج الوقود الحيوي مستقبلا[1].

[1] مقابلة مع مدير فرع الزراعات الواسعة، **و اقع شعبة الحبوب في الجز ائر**، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 24 أفريل 2024.

المبحث الثاني: تطور المساحة والإنتاج والانتاجية لمحاصيل الحبوب بالجز ائر

تعد مجموعة الحبوب من أهم الثروات الزراعية في الجزائر، حيث تحتل مكانة بارزة في نمط استهلاك المجتمع الجزائري، وتضم مجموعة الحبوب مختلف الأصناف مثل القمح بنوعيه الصلب واللين، الشعير والخرطال، الشوفان والتريتيكال والذرة بأنواعها.

المطلب الأول: تطور المساحة الزراعية للحبوب

تحتل المساحة الزراعية المخصصة لمجموعة الحبوب نسبة كبيرة من المساحة الصالحة للزراعة.

الجدول رقم (14): يوضح تطور المساحة الزراعية المخصصة لإنتاج الحبوب 2018-2022

الوحدة: هكتار

السنة / النوع	2018	2019	2020	2021	2022
القمح الصلب	480891	433437	401021	412701	397591
القمح اللين	1606321	1664470	1684068	1642265	1541639
الشعير	1277519	1386776	1340852	1212116	839652
الشوفان	81186	86015	75947	74958	72286
تريتيكال	75	30	273	512	882
الذرة الصفراء	1241	1533	530	3606	3466
الذرة الرفيعة	265	132	68	105	138
المجموع	3447498	3572393	3502759	3346263	2855654

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال بيانات الجدول، نلاحظ أن المساحة الزراعية تتغير من سنة لأخرى، حيث نجد أن الحبوب الشتوية قد حازت على حصة الأسد من إجمالي المساحة المخصصة للحبوب، وذلك نظرا للاستهلاك الواسع لهذا النوع من الحبوب.

-بخصوص محصول القمح فقد تصدر المرتبة الأولى من حيث المساحة الزراعية، حيث شهد القمح اللين ارتفاعا متواليا سنوات 2018-2020، سجلت على التوالي ب 1606321 هكتار، 1664470 هكتار، 1684068 هكتار، لتعرف تراجعا سنتي 2021-2022، حيث سجلت سنة 2022 أدنى مستوى لها من حيث المساحة والتي قدرت ب 1541639 هكتار، أما القمح الصلب فقد عرف انخفاضا من حيث المساحة سنوات 2018-2020 (على عكس القمح اللين)، حيث قدرت مساحته على التوالي ب 480891 هكتار، 433437 هكتار، 401021 هكتار، لتشهد ارتفاعا سنة 2021ب 412701 هكتار، لتعرف مجددا تراجعا ب397591 هكتار كأدنى مساحة خلال الفترة 2018-2022.

-بخصوص محصول الشعير، فقد احتل المرتبة الثانية من حيث المساحة الزراعية، حيث عرف سنتي 2018-2019 ارتفاعا قدر على التوالي ب 1277519 هكتار، 1386776 هكتار، ثم شهدت بعد ذلك انخفاضا محسوسا من سنة 2020-2022 حيث سجلت على التوالي ب 1340852 هكتار، 1212116 هكتار، 839652 هكتار.

-أما بخصوص باقي المحاصيل (المتمثلة في الشوفان، تريتيكال*[1]، الذرة الصفراء والرفيعة)، فهي الأخرى شهدت تذبذبا خلال الفترة 2018-2022، فما هو ملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هذه المحاصيل الاستراتيجية المتمثلة في القمح والشعير، وذلك يعود إلى الثقافة الاستهلاكية للمجتمع الجزائري، والتي ألزمت الدولة على توسيع مساحة محاصيل معينة على حساب محاصيل أخرى بغرض تلبية احتياجات المجتمع من الموارد الغذائية.

في مقابل ذلك، نجد أن المساحة المحصودة مقارنة بالمساحة الزراعية عرفت تذبذبا وذلك لأسباب عدة أهمها التغيرات المناخية وقلة التساقط أو هطول الأمطار في غير مواسمها والتي قد تسبب حتى

[1] **التريتيكال** هو صنف هجين بين الشيلم والشعير يصل ارتفاعها 1.5 متر، ويعتبر من المحاصيل ذات القيمة الغذائية العلفية بزيادة تقدر بـ 1.7 مقارنة بالشعير مدر الحليب لدى الحيوان ويمكن استهلاكه كغذاء بشري بإضافة 40 بالمائة من طحين القمح الصلب.

كارثة طبيعية (فيضانات)، أو الحرائق التي تكون نتيجة آلات الحصاد أو بفعل فاعل، إضافة إلى المساحة المتروكة بورا.

الشكل رقم(02): يوضح المساحة المزروعة والمحصودة لبعض محاصيل الحبوب خلال الفترة 2018-2022 الوحدة: هكتار

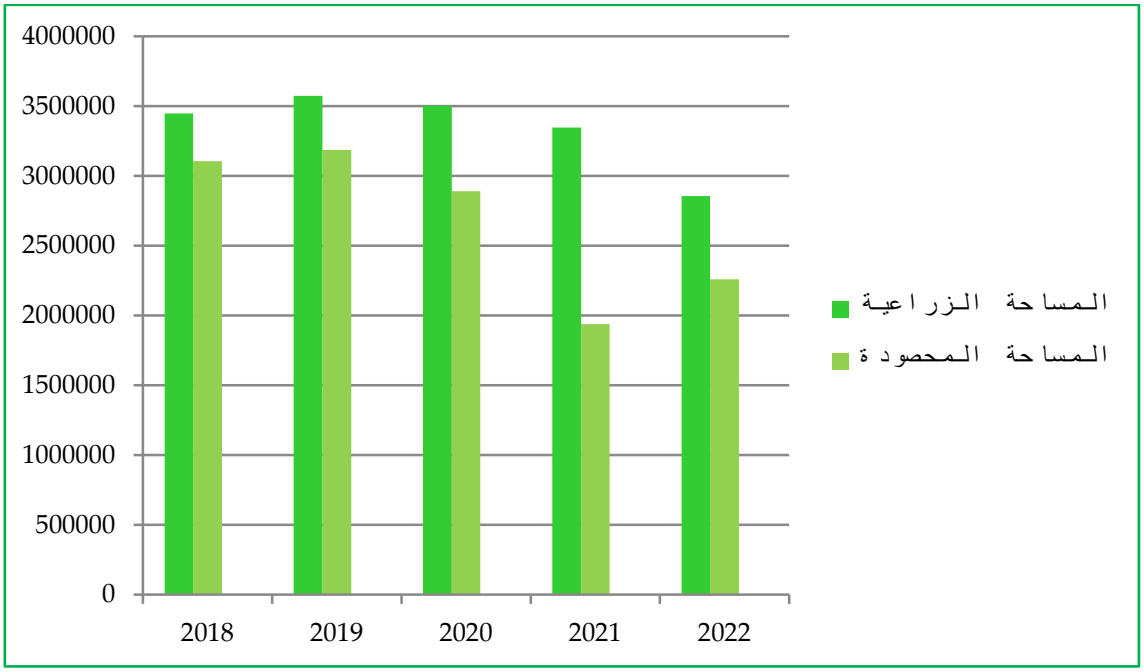

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: الجدول رقم(14)، واحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثاني: تطورانتاج الحبوب

لقد عرف معدل إنتاج الحبوب تأرجحا كبيرا بين الارتفاع والانخفاض وكذا عدم

الانتظام من حيث الكمية، وذلك نظرا لتأثره المباشر بالعوامل المناخية وخاصة منها الامطار باعتبار أن جل المساحات المزروعة يعتمد انتاجها على كمية الامطار.

فقد عرفت كمية الإنتاج انخفاضا مستمرا من سنة 2018 الى غاية 2021، مسجلة على التوالي: 60659380 قنطار، 56332857 قنطار، 43930237 قنطار، 27837033 قنطار. في حين سجلت سنة 2022 ارتفاعا في الإنتاج قدر بحوالي 29572323 قنطار، ولعل السبب يتمثل في تحسن الظروف المناخية نوعا ما. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (15): يوضح توزيع الإنتاج حسب نوع الحبوب للفترة 2018-2022

الوحدة: قنطار

السنة النوع	2018	2019	2020	2021	2022
القمح الصلب	8031984	6681084	5281706	3342243	3172436
القمح اللين	31780207	32087678	25785832	18341617	18659536
الشعير	19573271	16477463	12131371	5553638	7003925
الشوفان	1180178	1013052	693855	404611	502659
تريتيكال	2400	626	2697	6148	13323
الذرة الصفراء	55125	63683	32212	184912	199296
الذرة الرفيعة	36215	9271	2564	3864	21148
المجموع	60659380	56332857	43930237	27837033	29572323

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: احصائيات مديرية الاحصائيات والرقمنة والاستشراف، وزارة الفلاحة والتنمية المستدامة

يتضح من الجدول، أن انتاج الحبوب بأنواعها عرف تذبذبا كبيرا بين الزيادة والنقصان، حيث لعبت جملة من العوامل دورها في تحديد معدلات التطور. وهذا التذبذب الواضح في إنتاج الحبوب الذي لا يخضع لوتيرة نمو معينة، فهو تارة في الارتفاع وتارة أخرى في الانخفاض، وإن كان الميل للانخفاض هو السائد، والذي يبرز أكثر بالنسبة لمادة القمح التي لم تستقر على مستوى معين، وتعتبر الظروف المناخية هي من أكثر الأسباب في هذا التدهور، كما أن التدابير والإجراءات المتخذة لتحسين الإنتاج لم تكن ذات فعالية بحيث أن تساهم في زيادة الإنتاج، ونلاحظ من بيانات الجدول بخصوص أهم المحاصيل ما يلي:

-إن انتاج **القمح** بنوعيه الصلب واللين قد تميز بالتذبذب، بالرغم من أنه يعتبر المحصول الرئيسي سواء من حيث المساحة كما سبق الإشارة) أو من حيث الإنتاج، حيث نجد أن القمح الصلب قد شهد انخفاضا مستمرا من سنة 2018 إلى غاية 2022، بينما عرف القمح اللين تذبذبا في الإنتاج هو الآخر، حيث ارتفاعا من 31780207 قنطار سنة 2018 إلى 32087678قنطار سنة 2019، بينما شهد انخفاضا لستني 2020 و2021 (25785832 قنطار، 18341617 قنطار)، أما سنة 2022 فقد عرفت ارتفاعا طفيفا قدر بحوالي 18659536 قنطار.

وهكذا نلاحظ أن انتاج القمح بنوعيه قد عرف تذبذبا ملحوظا، وهذا التذبذب ارتبط ارتباطا مباشرا بالاختلال الذي أصاب المساحتين المزروعة والمحصودة من جهة، والظروف المناخية من جهة أخرى.

-وفيما يتعلق بإنتاج **الشعير**، رأينا من خلال دراستنا للمساحة أن الشعير يحتل المرتبة الثانية بعد تلك التي يحتلها القمح، كما أنه من جهة أخرى يحتل نفس المرتبة من حيث الإنتاج، وإذا ما تتبعنا إنتاج الشعير للفترة 2018-2023، نلاحظ أنه عرف انخفاضا كبيرا من حيث الإنتاج خلال سنوات 2018-2021 (كما هو موضح في الجدول) مسجلة على التوالي: 19573271 قنطار، 16477463 قنطار، 12131371 قنطار، 5553638 قنطار، ليشهد انتاج الشعير سنة 2022 ارتفاعا قدر بحوالي 7003925 قنطار.

-أما بقية المحاصيل فقد عرفت هي الأخرى تذبذبا من حيث الإنتاج خلال الفترة 2018-2023، وذلك راجع للعوامل نفيها سالفة الذكر، كما أن كمية انتاجها ضعيف مقارنة بالقمح والشعير وهذا نظرا للاستهلاك الواسع للمجتمع الجزائري خاصة اللين منه والشعير مقارنة بأنواع الحبوب الأخرى.

المطلب الثالث: تطور إنتاجية الحبوب

يمكن لمس تطور إنتاجية الحبوب من بيانات الجدول رقم (16)، حيث نلاحظ تذبذبا كبيرا من سنة لأخرى، وقد بلغت الإنتاجية أعلى مستوى لها سنة2018 حيث بلغت 285.4 قنطار في الهكتار، لتشهد انخفاضا إلى غاية 2021 قدر على التوالي 257.1قنطار في الهكتار، 207.2 قنطار في الهكتار و154.5 قنطار في الهكتار، ثم عرفت ارتفاعا محسوسا سنة 2022 بلغ275.7 قنطار في الهكتار، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (16): يوضح تطور إنتاجية الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2018-2022
الوحدة: قنطار/الهكتار

السنة / النوع	2018	2019	2020	2021	2022
القمح الصلب	17.6	16.9	14.9	13.9	11.0
القمح اللين	21.3	20.3	17.3	16.3	14.5
الشعير	18.1	14.5	12.4	10.6	11.1
الشوفان	15.3	13.1	11.1	9.4	9.5
تريتيكال	32.0	62.6	53.1	16.2	18.9
ذرة صفراء	44.4	41.5	60.7	51.3	57.5
ذرة رفيعة	136.7	70.2	37.7	36.8	153.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

نلاحظ من بيانات الجدول أن إنتاجية كل محاصيل الحبوب تتصف بالتذبذب وبالميل أكثر نحو الانخفاض، إذ سجلت إنتاجية محصول **القمح** بنوعيه انخفاضا وتراجعا مستمرا خلال الفترة 2018-2023، حيث سجلت إنتاجية القمح الصلب على التوالي: 17.6 قنطار في الهكتار، 16.9 قنطار في الهكتار، 14.9 قنطار في الهكتار، 13.9 قنطار في الهكتار، 11.0 قنطار في الهكتار.

أما إنتاجية القمح اللين سجلت على التوالي: 21.3 قنطار في الهكتار، 20.3 قنطار في الهكتار، 17.3 قنطار في الهكتار، 16.3 قنطار في الهكتار، 14.5 قنطار في الهكتار.

وبخصوص إنتاجية **الشعير**، فهي تماثل حالة القمح، إذ عرفت هي الأخرى انخفاضا مستمرا خلال الفترة 2018-2023. حيث سجلت إنتاجية محصول الشعير على التوالي: 18.1 قنطار في الهكتار، 14.5 قنطار في الهكتار، 12.4 قنطار في الهكتار، 10.6 قنطار في الهكتار، 11.1 قنطار في الهكتار، هذ الانخفاض المتوالي أثر سلبا على الإنتاج حيث انخفض من 19573271 قنطار سنة 2018 ليصل إلى 5553638 قنطار سنة 2022 كأدنى مستوى (كما هو موضح في الجدول المتعلق بالإنتاج).

غير أنه بالنسبة لمجموعة الحبوب في الجزائر تبقى المردودية على العموم –إضافة إلى الإنتاج المتذبذب والضعيف في مجال الحبوب خصوصا- دون المستويات المطلوبة، لأنها ترتبط (إضافة إلى الأسباب المذكورة سابقا) بكميات الأسمدة المستعملة وجودتها وكيفية استعمالها وفق المعايير العلمية والتوقيت المناسب من جهة، ونوعية البذور المختارة من جهة أخرى.

وما هو معلوم أن العالم عموما والجزائر خاصة، قد عانت في هذه الفترة من أزمة صحية (جائحة كورونا)، والأزمة الروسية الأوكرانية، التي أثرتا بشكل كبير على عملية الاستيراد، خاصة وأن روسيا تعتبر من أكبر موردي الجزائر بالحبوب خاصة القمح.

حيث تقوم الجزائر باستيراد كميات كبيرة من الحبوب وذلك بهدف تدارك ضعف الإنتاج وتراجعه وتحقيق الأمن الغذائي واستجابة لاحتياجات المجتمع الجزائري، والجدول التالي يوضح عملية استيراد الحبوب:

الجدول رقم (17): يوضح عمليات استيراد الجز ائر للحبوب خلال الفترة 2018-2022

الوحدة: طن

السنة / النوع	2018	2019	2020	2021	2022
القمح اللين	1508257	1303049	670424	1728502	1374049
القمح الصلب	7179400	5800884	5995210	6843515	7759883
الذرة	———	———	8094	8677	17100
الأرز	148189	121470	129190	156126	165849
المجموع	8835846	7225403	6802918	8736820	9316881

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

حسب ما هو ملاحظ في بيانات الجدول، نجد أن كمية الحبوب المستوردة عالية مقارنة بحجم الإنتاج . حيث يحتل القمح بنوعيه الصلب واللين الصدارة في قائمة استيراد الحبوب، مقارنة بمحصولي الذرة والأرز. وهذا راجع إلى نمط استهلاك المجتمع الجزائري.

ولقد عرفت كميات الحبوب المستوردة تراجعا خلال سنوات 2018-2019-2020، سجلت على التوالي: 8835846 طن، 7225403 طن، 6802918 طن، حيث سجلت سنة 2020 أدنى مستوى من الاستيراد، يمكن ارجاع السبب الرئيسي لذلك إلى أزمة كورونا التي أدت إلى توقيف شبه تام للتعاملات التجارية مع الدول.

ثم عرف حجم الاستيراد ارتفاعا خلال سنتي 2021-2022 بلغت 8736820 طن سنة 2021 و9316881 طن سنة 2022 كأعلى مستوى. وما هو معلوم أن الكميات المستوردة من الحبوب منها ما هو موجه للاستهلاك وتلبية حاجيات المواطنين الغذائية ومنها ما هو موجه للتخزين.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال دراستنا للفصل الثاني الموسوم ب "واقع استهلاك وإنتاج الحبوب في الجزائر"، يتبين أن شعبة الحبوب تحوز على مكانة مهمة ضمن اقتصاديات العالم ككل والجزائر بصفة خاصة.

حيث تم تسليط الضوء في هذا الفصل على الأهمية الاقتصادية لمجموع محاصيل الحبوب في العالم مع الإشارة إلى الجزائر، خاصة وأن الغذاء أصبح كوسيلة ضغط للدول المتقدمة على الدول النامية، كما تم التطرق إلى تحليل تطور مساحة وإنتاج وإنتاجية الحبوب في الجزائر، وأهم العوامل المؤثرة في ذلك. حيث يساعد هذا التحليل على إعطاء نظرة شاملة حول واقع استهلاك وإنتاج الحبوب في الجزائر في ظل التغيرات الجديدة، وبالتالي ضرورة بناء سياسة عامة فعالة وهادفة من أجل مواجهة وتجاوز هذه التغيرات، خاصة وأن الغذاء بات اليوم كوسيلة ضغط تؤثر بها البلدان المتقدمة على سياسات البلدان النامية.

الفصل الثالث:

واقع انتاج الحبوب في ولاية تيسمسيلت

الفصل الثالث: و اقع انتاج الحبوب في ولاية تيسمسيلت

مقدمة الفصل الثالث

استنادا لما تطرقنا اليه في الجانب النظري، ومن أجل إثراء هذا البحث العلمي بجانب تطبيقي، فقد قمنا اختيار ولاية تيسمسيلت كولاية فلاحية وهذا لدراسة واقع انتاج الحبوب بهذه الولاية. حيث تعتبر ولاية تيسمسيلت ولاية ذات طابع فلاحي رعوي محض وتعتبر زراعة الحبوب من النشاطات السائدة في الولاية.

يهدف هذا الفصل إلى الوقوف على وضع انتاج الحبوب بالولاية، من خلال التطرق إلى إمكانيات الولاية الفلاحية إلى الإنتاج والإنتاجية وتوزيع المساحة الزراعية، وكذا التحديات والعوامل المؤثرة على ذلك. وأهم السياسات الحكومية وجهودها في إطار تعزيز انتاج الحبوب ودعم تحقيق الأمن الغذائي والاقتصادي في هذا المجال.

المبحث الأول: الإمكانيات الفلاحية لولاية تيسمسيلت

ولاية تيسمسيلت هي ولاية جزائرية تحتل الرقم 38 في الترتيب الولائي الجزائري كانت منتمية إلى ولاية تيارت ثم استقلت إداريا عام 1985، واسم تيسمسيلت يعني مكان غروب الشمس.

الشكل رقم (03): يوضح خريطة ولاية تيسمسيلت.

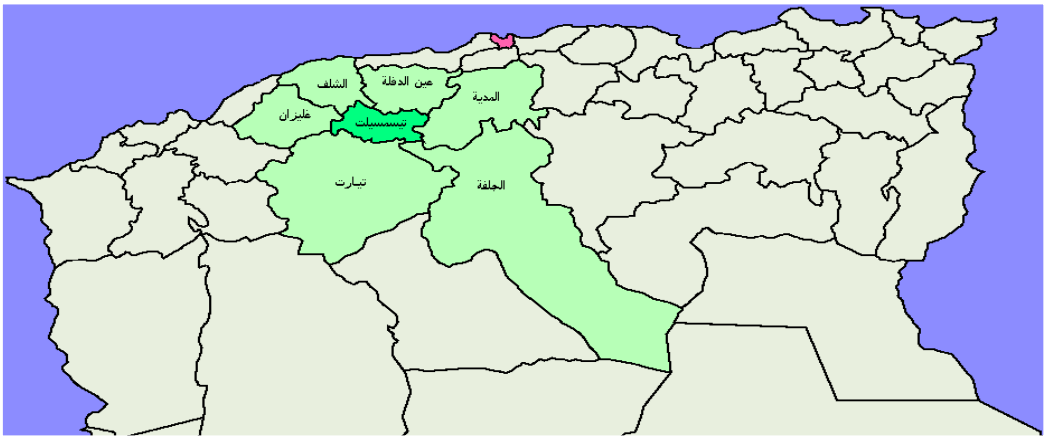

المصدر: تقرير عن الفلاحة 11-2023، مكتب الإنتاج النباتي، مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيسمسيلت.

يحدها من الجنوب ولاية تيارت والجلفة، ومن الشمال ولاية الشلف وعين الدفلى، ومن الشرق ولاية المدية، وغربا ولاية غليزان.

تشتهر ولاية تيسمسيلت بطابعها الفلاحي لوجودها في منطقة الهضاب العليا، كما تشتهر بطافات سياحية لوجود مناظر طبيعية خلابة نذكر منها جبال الونشريس وغابات المداد المحمية عالميا، إضافة إلى الآثار الرومانية في مدينة خميستي كوليم ناتا وقلعة الأمير عبد القادر الأثرية في مدينة تازا.

تمر بالولاية الطرق الوطنية رقم: 19-14-60-65. تقع عاصمة الولاية على بعد 220 كلم من الجزائر و 275 كلم عن وهران. تمتد الولاية على مساحة 3151 كيلومترًا مربعًا. الإحداثيات الجغرافية لتيسمسيلت: 35 ° 36 ′ 27 شمالًا ، 1 ° 48 ′ 42 شرقًا. خط العرض: 35.6075 ، خط الطول: 1.81171 ، ارتفاع: 865 م[1].

المطلب الأول: الموارد الأرضية

إن الموارد الارضية لها أهمية كبيرة باعتبارها المحدد للإنتاج الزراعي، إلا أن معظم الأراضي الزراعية في الولاية تسود فيها الزراعة المطرية وتختلف المساحة من عام إلى آخر اعتمادا على معدلات الأمطار وتقلباتها، مما يؤدي إلى تذبذبات في كميات الإنتاج الفلاحي، خاصة الحبوب بشكل أساسي.

الجدول رقم (18): يوضح توزيع المساحة الزراعية لولاية تيسمسيلت

التعيين				المساحة (هكتار)
الأراضي الفلاحية	الأراضي الصالحة للزراعة	أراضي مستعملة	زراعة عشبية	100722
			أراضي بور	25155.81
		زراعات معمرة	كروم	248.5
			أشجار مثمرة	19546.5
	الأراضي الصالحة للزراعة:			145456
	منها المسقية (2023/2022)			3095.63

[1] تقرير عن الفلاحة 11-2023، مكتب الإنتاج النباتي، مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيسمسيلت.

الاجمالية	**المساحة الرعوية**	**22297.2**
	الأراضي غير المنتجة	**21996.07**
	مجموع الأراضي المستعملة في الفلاحة	**189749.28**
أراضي أخرى	**أراضي غابية طبيعية**	**62199.94**
	أراضي غير فلاحية+ أراضي مخصصة للعمران	**63187.81**
المجموع العام		**315137.03**

المصدر: تقرير عن الفلاحة 2023/11، مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيسمسيلت.

من خلال بيانات الجدول، يتضح ما يلي:

الأراضي الزراعية: تبلغ مساحة ولاية تيسمسيلت الإجمالية 315.137.03 هكتار، تنقسم إلى:

الأراضي الزراعية الكلية: بلغت مساحتها سنة 2023/2022 حوالي 189749.28 هكتار تمثل 60.2% من المساحة الكلية، وتتضمن :

المساحة الزراعية الصالحة: تقدر مساحتها 145456 هكتار منها المسقية بمساحة 3095.63 هكتار أي 3% من المساحة الصالحة للزراعة. وتشكل الأراضي المستغلة 77% من الأراضي الفلاحية الاجمالية، وتتوزع كالتالي:

1. أراضي مستعملة والتي تتضمن:
   - زراعة عشبية: 100722 هكتار
   - أراضي بور: 25155.81 هكتار
2. زراعات معمرة:
   - كروم: 248.5 هكتار
   - أشجار مثمرة: 19546.5 هكتار

المساحة الرعوية: وهي مساحات لم يمارس عليها أي نشاط فلاحي، وتشكل غالبا مراعي للحيوانات مساحتها 22297.2 هكتار.

الأراضي غير المنتجة: تبلغ مساحتها 21996.07 هكتار.

أراضي أخرى: وتتمثل فيما يلي:

1. أراضي غابية طبيعية: وتشغل مساحة 62199.94 هكتار.
2. أراضي غير فلاحية واراضي مخصصة للعمران: تشغل مساحة 63187.81 هكتار.

المطلب الثاني: الموارد المائية

الموارد المائية في ولاية تيسمسيلت مقسمة إلى موردين: موارد تقليدية (الأمطار، المياه الجوفية والمياه السطحية)، وموارد غير تقليدية فتتمثل في معالجة المياه المستعملة.

أ. الموارد التقليدية:

1.الأمطار: يعتبر هطول الأمطار عاملا أساسيا في الإمداد المباشر بالمياه وبالتالي في تطوير النباتات، فإن نقص أو عدم كفاية هذا العنصر في وقت معين من العام له عواقب على النمو والإنتاج. وهطول الأمطار في ولاية تيسمسيلت محدود ما بين 350مم و450مم لمدة 65 يوما خلال العام العادي، ويتراوح تركيزه بين شهري أكتوبر وأبريل، وتتساقط الثلوج في المتوسط من 3 إلى 5 أيام في السنة.

طبقا لتصنيف كوبن*[1] جيجر 2020، على مدار العام يبلغ متوسط درجة حرارة ولاية تيسمسيلت 14.9 درجة مئوية ومعدل هطول الأمطار 362.1 ملم.

الجدول رقم (19) : يتضمن بيانات هطول الأمطار في ولاية تيسمسيلت (2018-2022)

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
الأمطار(ملم)	671,65	409,65	256,20	195,3	306,5

المصدر: تقرير عن الفلاحة 11-2023، مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيسمسيلت.

بيانات هطول الأمطار المتاحة للأعوام 2018-2022 تعطينا متوسط سنوي قدره 367.9 ملم، وتبين لنا النقاط الرئيسية التالية:

- تباين كبير وعدم انتظام في هطول الأمطار.
- تذبذب الامطار يؤثر بشكل كبير على التنمية الزراعية والريفية.

*- **تصنيف كوبن:** هو نظام تصنيف المناخ الذي طوره عالم النبات الألماني **فلاديمير كوبن Wladimir Coppen**، كان هدفه هو ابتكار صيغ من شأنها تحديد الحدود المناخية بطريقة تتوافق مع مناطق الغطاء النباتي. للمزيد اطلع على الرابط التالي: https://ar.gov-civ-guarda.pt/koppen-climate-classification

2. **المياه الجوفية:** وتتمثل المياه الجوفية في الآبار العميقة والآبار والمنابع.

الجدول رقم (20): يوضح هياكل المياه الجوفية المخصصة لحملة السقي للسنة الفلاحية 2023-2022

آبار ارتوازية		آبار تقليدية		منابع مائية		المساحة الإجمالية المسقية (هكتار)
عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة	المساحة
1307	2357	1984	196462	216	453,58	4775,2

المصدر: تقرير عن الفلاحة 11-2023، مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيسمسيلت.

فمن خلال بيانات الجدول، نلاحظ أن ولاية تيسمسيلت تحوي على هياكل معتبر خاصة بالمياه الجوفية والمتمثلة في آبار ارتوازية وأخرى تقليدية وكذا منابع مائية تساهم في عملية سقي لمساحة تقدر ب4775,2 هكتار.

3. المياه السطحية: وتشمل المياه السطحية السدود والحواجز المائية ومياه الأودية.

الجدول رقم (21): جدول يوضح هياكل المياه السطحية المخصصة لحملة السقي للسنة الفلاحية 2022-2023

سدود		سدود صغيرة وحواجز مائية		ضخ المياه من الأودية		المساحة الاجمالية المسقية (هكتار)
عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة	المساحة
02	1498	08	254	1073	2800,5	4552,5

المصدر: تقرير عن الفلاحة 11-2023، مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيسمسيلت.

ما هو ملاحظ من خلال معطيات الجدول، أن المياه السطحية دور بارز في عملية السقي، حيث تساهم في سقي مساحة تقدر ب4552,5 هكتار.

ب. **الموارد غير التقليدية:**

أمام الطلب المتزايد على هذا المورد الاستراتيجي بسبب النمو السكاني المتزايد وقلة تساقط الأمطار والجفاف، بات من الضروري البحث عن بدائل لتنويع مصادر التزود بالمياه والتي تتمثل

أساسا في الولاية في معالجة المياه المستعملة، والتي تتركز حول توفير مصادر مياه جديدة غير تقليدية تستخدم في مجالات مختلفة وخاصة في مجال الزراعة.

حيث تتوفر ولاية تيسمسيلت على 5 محطات تصفية للمياه المستعملة تساهم في سقي مساحة تقدر ب95 هكتار.

لكن بالرغم مما تمتلكه الولاية من موارد مائية، إلا أنها تبقى ضعيفة جدا ولا ترقى إلى المستوى المطلوب لأنها تعتمد بشكل أساسي على كميات الأمطار والثلوج، حيث لا يتم سقي سوى 2% من المساحة الصالحة للزراعة، وباقي المساحة مطرية، كما يبقى أيضا استغلال هذه الثروة من طرف الفلاحين جد ضعيف، هذا ما يؤدي إلى تذبذب في الإنتاج الزراعي.

المطلب الثالث: مستلزمات الإنتاج الزراعي

يتطلب الإنتاج الزراعي الكثير من الإمكانيات والمستلزمات للنهوض بهذا القطاع. وتتمثل هذه الإمكانيات في العتاد الفلاحي واليد العاملة والبذور.

1.العتاد الفلاحي:

يلعب العتاد الفلاحي دورا مهما في عملية الإنتاج الزراعي، إذ للمكننة دور فعال في الرفع من الإنتاج وتحسين جودة المحاصيل وزيادة الإنتاجية، وفيما يلي جدول يوضح معدل المكننة بولاية تيسمسيلت.

الجدول رقم (22): يوضح معدل المكننة بولاية تيسمسيلت خلال الفترة 2018-2022

الوحدة: وحدة

الآلات الزراعية	الحصادات	الجرارات	آلة البذور	المجموع
ولاية تيسمسيلت	321	1980.4	238.4	2539.8

المصدر: تقرير عن الفلاحة 11-2023، مكتب الإنتاج النباتي، مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيسمسيلت.

من خلال قراءة بيانات الجدول، يتضح أن معدل المكننة بالولاية جيد، حيث احتوت حضيرة العتاد الفلاحي على 321 حصادة، 1980.4 جرار و238.4 آلة البذور خلال خمس

سنوات، الا أن ذلك لا يرقى للمستوى المطلوب لأنه لا يعبر عن الواقع الفعلي الذي يتمثل في قدم حضيرة العتاد الفلاحي إضافة إلى التوزيع غير العقلاني للعتاد على مستوى الولاية.

2.اليد العاملة الفلاحية في الولاية: تعتبر اليد العاملة الفلاحية من أهم عوامل رأسمال الإنتاجي التي تعتمد عليها العملية الإنتاجية الفلاحية في ولاية تيسمسيلت.

الجدول رقم (23): حجم اليد العاملة بالسنة من 2018-2022

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	معدل الخمس سنوات
اليد العاملة	25014	24622	24432	21310	19878	23051,2

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: تقرير عن الفلاحة 11-2023، مكتب الإنتاج النباتي، مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيسمسيلت.

المعطيات المدونة في الجدول تظهر تراجعا مستمرا في عدد العاملين في القطاع الزراعي، حيث عرف هذا القطاع في ولاية تيسمسيلت هجرة غير مسبوقة لليد العاملة خاصة خلال الفترة 2018-2022. فقد انخفضت من 25014 عامل سنة 2018 إلى 19878 عامل سنة 2022 أي بنسبة 21%. ولعل من أهم أسباب ذلك التخوف من الاستثمار في هذا القطاع نظرا للجفاف وقلة التساقط وبالتالي عدم المخاطرة، وكذا نجد أن نسبة عالة من الفلاحين قد تجاوز سنهم 60سنة، وكذا نقص الإمكانيات خاصة التكنولوجية منها وغياب تحفيز الشباب على الاستثمار في هذا المجال.

3.البذور: تمثل البذور نقطة الانطلاق الحاسمة في عملية الإنتاج الزراعي، إذ تلعب دورا أساسيا في تحديد نجاح المحصول وكفاءة الإنتاجية. حيث عملت ولاية تيسمسيلت على وضع برنامج لتكثير البذور، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (24): يوضح برنامج تكثيف البذور خلال الفترة 2018-2023

المواسم الفلاحية	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	2023/2022
المساحة المزروعة	4022	4033	4369	3584	4288
عدد الفلاحين	158	158	160	159	161

المصدر: تقرير عن الفلاحة 11-2023، مكتب الإنتاج النباتي، مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيسمسيلت.

ما هو ملاحظ من خلال الجدول، أن المساحة المزروعة المخصصة لتكثيف البذور عرفت استقرارا نوعا ما خلال الفترة 2018-2023

المبحث الثاني: إنتاج الحبوب في ولاية تيسمسيلت

تعتبر ولاية تيسمسيلت من المناطق الزراعية في الجزائر، حيث تعرف بإنتاجها الوفير من الحبوب. لذا سيتم من خلال هذا المبحث تحليل تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية من الحبوب في هذه الولاية والعوامل المساهم في هذا التطور.

المطلب الأول: المساحة الزراعية المخصصة للحبوب في الولاية

تحتل المساحة المخصصة لمجموعة الحبوب في ولاية تيسمسيلت نسبة كبيرة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة بصورة عامة، ومن مجموع المساحة المخصصة للإنتاج النباتي خصوصا.

الجدول رقم (25): يوضح توزيع المساحة المخصصة لزراعة الحبوب في ولاية تيسمسيلت للفترة 2018-2022 الوحدة: هكتار

السنة / النوع	2018	2019	2020	2021	2022
القمح الصلب	4500	3500	2745	1290	1211
القمح اللين	56640	57000	57228	53105	35305
الشعير	17000	19000	19954	20325	9977
الشوفان	1360	1500	1529	1647	503
المجموع	79500	81000	81456	76367	76996

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال بيانات الجدول، نلاحظ أن ولاية تيسمسيلت تركز وتهتم أكثر بزراعة المحاصيل الرئيسة منها القمح بنوعيه والشعير إضافة إلى الشوفان أو الخرطال.

- بخصوص المساحة لزراعة **القمح**، نجد أن القمح اللين يحتل المرتبة الأولى، إلا أنه عرف انخفاضا وتراجعا من حيث المساحة المزروعة خلال الفترة 2018-2022. حيث سجلت سنة 2018 حوالي 56640 هكتار، ثم عرف ارتفاعا لسنتي 2019 و2020 سجلت على التوالي: 57000 هكتار و57228 هكتار، وبعدها عرفت انخفاضا محسوسا حيث تم تسجيل سنة 2022 أدنى مستوى بحوالي 35305 هكتار (كما هو موضح في الجدول أعلاه).

أما بخصوص القمح الصلب فشهد هو الآخر تراجعا مستمرا خلال الفترة 2018-2022، سجلت على التوالي: 4500هكتار، 3500هكتار، 2745هكتار، 1290هكتار، 1211هكتار.

- وقد سجل محصول **الشعير** ارتفاعا من حيث المساحة المزروعة على مدى أربع سنوات متوالية 2018-2021 (17000هكتار، 1900هكتار، 19954هكتار، 20325هكتار، ليسجل سنة 2022 أدنى مستوى بحوالي 9977هكتار.
- كما هو الحال أيضا بالنسبة لمحصول الشوفان، حيث عرف هو الآخر ارتفاعا مستمرا من سنة 2018 إلى سنة 2021 سجل على التوالي: 1360هكتار، 1500هكتار، 1529هكتار، 1647هكتار. في حين سجلت سنة 2022 أدنى مستوى بحوالي 503هكتار.

فما هو ملاحظ أن كل المحاصيل عرفت تراجعا من حيث المساحة المزروعة خاصة سنة 2022 التي تم التسجيل فيها أدنى المستويات، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو الجفاف وقلة التساقط باعتبار أن الولاية تعتمد على الأمطار بشكل كبير.

في مقابل ذلك، نجد أن المساحة المحصودة تتغير من سنة لأخرى، وذلك لأسباب عديدة في مقدمتها التغيرات المناخية، والمساحة المتروكة بورا.

الشكل رقم (04): يوضح مجموع المساحة المحصودة من المساحة المزروعة للفترة 2018-2022 الوحدة: هكتار

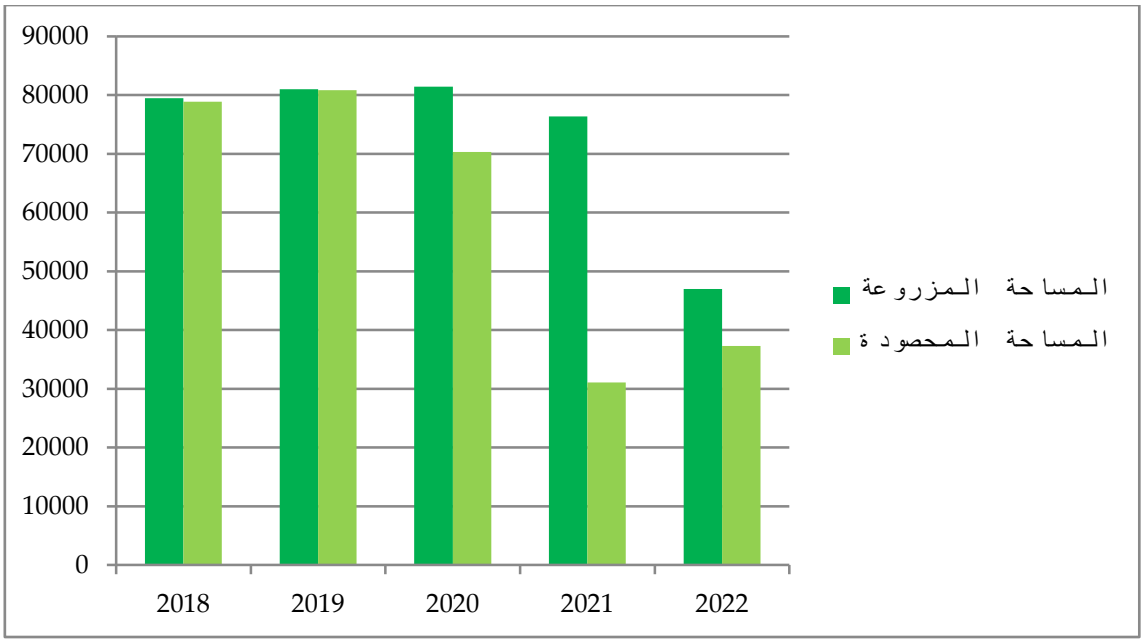

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: بيانات الجدول أعلاه، واحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال الشكل رقم (02)، نلاحظ أن نسب عالية من المساحة محصودة مقارنة بالمساحة المزروعة وهذا الأمر إيجابي، حيث أن جل او أغلب المساحة المزروعة لسنتي 2018-2019 تم حصدها، بنسبة 99.2% و99.8 % سنة 2019، ثم شهدت تراجعا سنتي 2020-2021، حيث سجلت سنة 2020 نسبة 86.3%وسجلت سنة 2021 أدنى نسبة ب 40,7%، ثم عرفت سنة 2022 ارتفاعا معتبرا بنسبة 79,3%.

المطلب الثاني: تطور إنتاج الحبوب بالولاية للفترة 2018-2022

تنتج ولاية تيسمسيلت الحبوب الشتوية فقط، والمتمثلة في القمح والشعير والخرطال، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (26): يوضح تطور إنتاج الحبوب في ولاية تيسمسيلت 2018-2022

السنة / النوع	2018	2019	2020	2021	2022
القمح الصلب	86604	59123	16790	5165	5418
القمح اللين	1046096	994015	485487	227421	254911
الشعير	429054	267230	180639	73861	41542
الشوفان	18246	18615	16424	9780	3397
المجموع	1580000	1338992	699340	316227	305268

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال الجدول، نلاحظ أن القمح اللين تصدر قائمة الإنتاج ثم يليه الشعير فالقمح اللين وأخيرا الشوفان.

حيث سجل محصول القمح اللين أعلى كمية إنتاج سنة 2018 ب 1046096 قنطار، ليشهد تراجعا سنوات 2019-2020-2021 بكمية إنتاج قدرت على التوالي ب 994015 قنطار، 485487 قنطار، 227421 قنطار، ثم عرف ارتفاعا بكمية قليلة سنة 2022 ب 254911 قنطار.

ونفس الشيء بالنسبة للقمح الصلب، حيث سجل أعلى كمية إنتاج له سنة 2018 ب 86604 قنطار، ليعرف انخفاضا هو الآخر سنوات 2019-2020-2021 بكمية إنتاج سجلت على التوالي ب59123 قنطار، 16790 قنطار، 5165 قنطار كأدنى مستوى، ثم عرفت سنة 2022 ارتفاعا طفيفا قدر ب5418 قنطار.

في حين حقق الشعير سنة 2018 إنتاج قياسي نسبيا حيث وصل إلى 429054 قنطار، ليشهد انخفاضا متواليا من سنة 2019 إلى غاية 2022، سجلت على التوالي ب 267230 قنطار، 180639 قنطار، 73861 قنطار، 41542 قنطار.

والشوفان هو الآخر سجل أعلى كمية إنتاج سنة 2019 ب 18615 قنطار، تليها سنة 2018 ب18246 قنطار، ثم عرف تراجعا في السنوات الموالية ليسجل إنتاجه انخفاضا كبيرا سنة 2022 وصل إلى 3397 قنطار. ولعل أهم أسباب تراجع إنتاج الحبوب بالولاية هو الظروف المناخية كسبب رئيسي، وتقلص المساحة المزروعة وتراجع كذلك نسبة المساحة المحصودة أين تم تسجيل أدنى نسبة سنة 2021 بنسبة 40.7% فقط بسبب البرد الذي أصاب بعض المناطق والجفاف والحرائق الناجمة عن آلات الحصاد.

المطلب الثالث: تطور مردودية الحبوب في الولاية 2018-2022

يمكن لمس إنتاجية الحبوب من بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (27): يوضح إنتاجية الحبوب في الولاية للفترة 2018-2022

الوحدة: قنطار في الهكتار

السنة / النوع	2018	2019	2020	2021	2022
القمح الصلب	19,3	16,9	10,1	9,7	6,9
القمح اللين	18,6	17,5	9,8	10,3	8,7
الشعير	25,5	14,1	10,2	9,9	6,2
الشوفان	13,9	12,4	11,1	9,7	8,0

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ على العموم أن إنتاجية الحبوب في الولاية عرفت تقلبات بين السنة والأخرى.

بخصوص محصول القمح، فقد بلغت إنتاجيته أعلى مستوى سنة 2018 حيث بلغ القمح اللين 18.6 قنطار في الهكتار، والقمح الصلب 19.3 قنطار في الهكتار. كذلك حقق الشعير مردودية عالية قدرت ب25.5 قنطار في الهكتار في نفس السنة. والحال نفسه بالنسبة لمحصول الشوفان، حيث بلغ 13.9 قنطار في الهكتار.

لنلاحظ فيما بعد تراجع مردودية المحاصيل في السنوات الموالية، لتسجل أدنى إنتاجيتها في سنة 2022، حيث سجل القمح اللين 8.7 قنطار في الهكتار والقمح الصلب 6.9 قنطار في الهكتار، في حين قدرت إنتاجية الشعير 6.2 قنطار في الهكتار، أما الشوفان 8 قنطار في الهكتار.

وبالتالي فإن مردودية مجموعة الحبوب في الولاية، تبقى دون المستويات المطلوبة، لأنها ترتبط بكميات الأسمدة المستعملة، جودتها وطرق استخدامها، وانخفاض كميات الأمطار والجفاف.

ولكن رغم ذلك تبقى تساهم بشكل أو بآخر في تحقيق الاكتفاء الذاتي للولاية وبالتالي تساهم في الاقتصاد الوطني. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (28): يوضح قيمة الإنتاج الفلاحي للخمس مواسم الأخيرة

الشعبة	معدل الإنتاج (قنطار)	معدل قيمة الإنتاج (10^3دج)	نسبة القيمة %
الحبوب	**532682,12**	**2077460,3**	**13**

المصدر: تقرير الفلاحة 11-2023، مكتب الإنتاج الفلاحي، مديرية الفلاحة لولاية تيسمسيلت.

المبحث الثالث: تحديات الأمن الغذائي وسياسات ومساعي الجزائر لتحقيقه

تعتبر الجزائر من الدول التي تواجه تحديات كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي خاصة في الفترة الأخيرة، لذا دائما ما تسعى الحكومة الجزائرية لتبني سياسات ووضع استراتيجيات من شأنها النهوض بالقطاع الفلاحي خاصة، بهدف تحقيق أمنها الغذائي بشكل مستدام.

المطلب الأول: تحديات الأمن الغذائي

تواجه الجزائر عدة تحديات باتت هاجسا أمام تحقيق أمنها الغذائي، والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

1. **التحديات الطبيعية والمناخية:** يمكن إيجاز أهم التحديات الطبيعية والمناخية فيما يلي:

أ. **التحديات المرتبطة بالأراضي الزراعية:** وتتمثل في:

- **قلة مساحة الأراضي المستعملة:** تواجه الجزائر تحديا كبيرا فيما يخص استغلال الأراضي بشكل كبير، بسبب نقص الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة. حيث تملك حوالي 43991087 هكتار كمساحة زراعية إجمالية، إلا أنه لا يتم استغلال منها إلا 8600640 هكتار، وهي لا تشكل سوى 17.5% من إجمالي المساحة الزراعية، في حين تقدر مساحة الأراضي المستريحة بحوالي 3171184 هكتار[1]، مما يؤثر على معدلات الإنتاج والإنتاجية خاصة في ظل تذبذب التساقطات المطرية وذلك باعتبار أن الجزائر تعتمد في زراعاتها على الأمطار بنسبة كبيرة، كل هذا يؤثر سلبا على تحسين معدلات الاكتفاء الذاتي الغذائي.
- **تقليص حجم الأراضي الزراعية:** حيث تعاني الأراضي الزراعية الخصبة من تقلص مساحتها بسبب الأنشطة البشرية والتي تشمل أعمال التبوير والزحف العمراني على حساب الأراضي الفلاحية، يؤدي ذلك إلى تقليص الأراضي الزراعية الجيدة، مما يؤثر سلبا على القدرة على إنتاج زراعي مضاعف نظرا لجودة هذه الأراضي[2].

[1] مديرية الاحصائيات والرقمنة والاستشراف، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، احصائيات سنة 2021.

[2] شوقي حفياني، **تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي – دراسة مقارنة: الجزائر والمغرب-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (جامعة قسنطينة3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، 2022-2023)، ص 271.

- **تملح الأراضي الزراعية:** تؤدي زيادة نسبة الأملاح في التربة نتيجة تراكم المخلفات إلى تدهور جودتها وإنتاجيتها، تتفاقم ظاهرة تملح التربة بسبب استخدام وسائل الري التقليدية وضعف أنظمة الصرف الصحي، مما يؤثر سلبا على التربة ويزيد ملوحتها[1].
- **التصحر:** يشكل التصحر تهديدا كبيرا لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية، خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة. حيث تشير الدراسات بأن نسبة التصحر في الجزائر قدرت ب 82,7%، أما نسبة المساحة المهددة بالتصحر مقدرة ب 9,7%.

ب. **التحديات المرتبطة بالمناخ:** هناك العديد من التحديات زادت حدتها نتيجة تغير المناخ خاصة في السنوات الأخيرة، وتتمثل في:

- **الجفاف:** شهدت الجزائر تزايد في موجات الجفاف، مما أثر بشكل كبير على إنتاج المحاصيل الزراعية خاصة التي تعتمد على الأمطار مثل الحبوب. هذا الوضع تسبب في خسائر كبيرة للفلاحين مما أجبر الكثير منهم على التوقف عن ممارسة أنشطتهم الزراعية، خاصة وأن الجفاف يزيد من تدهور الأراضي وتصحرها.
- **الفيضانات:** حيث تؤثر الفيضانات الموسمية سلبا على حصاد المحاصيل الزراعية الموسمية خاصة الحبوب، نتيجة تعرض المنتوج للتلف، في كثير من الأحيان تأتي الأمطار الموسمية المفاجئة في فترة الحصاد مما يلحق الضرر بالمحاصيل وتؤثر على حجم الإنتاج الزراعي[2].

ج. **التحديات المرتبطة بالموارد المائية:** بالرغم مما تملكه الجزائر من موارد مائية خاصة وأنها دولة متوسطية، إلا أنها تبقى محدودة وغير كافية خاصة في ظل قلة تساقط الأمطار ونضوب المياه، مما يؤثر على حجم المساحات الزراعية المسقية والتي تؤثر على معدلات الإنتاج الفلاحي، حيث تقدر المساحة المسقية بحوالي 1473919 هكتار وهي لا تشكل سوى 17% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، وهي نسبة ضئيلة لا تكفي لزيادة معدلات الإنتاج هذا ما يؤثر على تحسين معدلات الأمن الغذائي.

2. **التحديات البشرية والاجتماعية:** تواجه الجزائر العديد من التحديات البشرية والاجتماعية، والتي تؤثر سلبا على تعزيز الامن الغذائي، وأبرز هذه التحديات تشمل:

[1] **المرجع نفسه.**

[2] **المرجع نفسه**، ص 272.

أ. **النمو الديمغرافي المتزايد:** بلغ سكان الجزائر سنة 2019 حوالي 43.4 مليون نسمة، وهي في تزايد مستمر حيث بلغت سنة 2021 حوالي 44.7 مليون نسمة ومن المرتقب بحلول سنة 2024 يصل عدد السكان إلى حوالي 46 مليون نسمة[1]. وتؤثر هذه الزيادة السنوية على الطلب حيث أنه كلما زاد تعداد السكان كلما زاد الطلب على الغذاء. هذا الأمر يضع الدولة أمام تحدي كبير يتطلب منها توفير المزيد من الغذاء الصحي والكافي لتلبية حاجيات السكان، وفي الوقت نفسه تواجه البلاد تذبذب من حيث الإنتاج مما يؤثر على فرص تعزيز وتحسين الأمن الغذائي الوطني[2].

ب. **ضعف اليد العاملة:** بالرغم من وفرة الموارد البشرية والمرتبطة بالزيادة السنوية للسكان، إلا أن الجزائر تعاني من مشكل نقص اليد العاملة الفلاحية إذ تقدر بنحو 2,6 مليون عامل (سنة 2019)، وهي ضئيلة جدا مقارنة بعدد السكان والمساحة الصالحة للزراعة التي تتطلب يد عاملة أكبر باعتبارها تساهم في زيادة معدلات الإنتاج الوطني تلبية للاحتياجات المحلية، ولعل من أهم أسباب ضعف اليد العاملة هو نفور الشباب من العمل في القطاع الفلاحي خاصة في ظل غياب التحفيزات والتأمينات...الخ[3].

ج. **ضعف كفاءة الإطارات الزراعية:** حيث يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر من ضعف العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج. وذلك نظرا لاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب، فإن ذلك يشكل عائقا يقف أمام تعزيز الأمن الغذائي.

د. **انتشار الفقر:** حيث يعد من بين المؤشرات التي تؤثر على تحقيق الأمن الغذائي، لارتباطه بالوضعية الاجتماعية للفرد، وضعف القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار. كل هذا يصبح عائقا للوصول إلى الغذاء، هذا الامر يجعل الجزائر أمام تحدي كبير يهدد امنها الغذائي واستقرارها في ظل تفشي هذه الظاهرة[4].

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات.

[2] شوقي حفياني، **مرجع سابق**، ص 273.

[3] **المرجع نفسه**.

[4] **المرجع نفسه**.

هـ. **الهجرة:** تعد الهجرة بأنواعها من التحديات التي تواجه الجزائر، سواء فيما تعلق بهجرة السكان من الريف إلى المدينة الذي يؤدي إلى تراجع اليد العاملة الفلاحية، أو هجرة الكفاءات إلى الخارج وعدم الاستثمار فيها في هذا المجال لتحسين معدلات الإنتاج الوطنية[1].

3. **التحديات التقنية والتكنولوجية:** تعاني الجزائر من نقص في استخدام الوسائل التقنية المتطورة في الإنتاج الفلاحي، وذلك مرتبط بضعف الابتكار والبحث العلمي في هذا المجال، تتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي:

أ. **مستلزمات الإنتاج الزراعي:** تعاني الجزائر من نقص في مستلزمات الإنتاج، خاصة فيما يتعلق ب:

- **الأسمدة الكيماوية:** تعتبر الأسمدة الكيماوية عنصرا مهما باعتباره يؤثر على تعزيز الإنتاج الفلاحي، خاصة وأن الدراسات أثبتت أن هذه الأسمدة تزيد من معدلات الإنتاج بنسبة 20%، إلا أن الجزائر تعاني من نقص في استخدام هذه الأسمدة[2]. وتشير الاحصائيات الأخيرة الخاصة بسنة 2021، أنه تم إنتاج 1043,20 ألف طن وتم استخدام 70,20 ألف طن من نتروجين صافي بالنسبة للأسمدة الآزوتية، وتم إنتاج نحو 32,40 ألف طن من فسفور صافي واستخدام 58,80 ألف طن بالنسبة للأسمدة الفوسفاتية، واستخدام حوالي 26,70 ألف طن من الأسمدة البوتاسية. ولكن بالرغم من محاولة زيادة استعمالها ومحاولة إنتاجها إلا أن حجمها يبقى جد منخفض، لذا يتم اللجوء إلى عملية الاستيراد[3].
- **المبيدات الكيماوية:** تعد المبيدات الكيماوية من بين الحلول التي تساعد على حماية المنتوج الفلاحي من الحشرات والقوارض التي تشكل خطرا عليه. حيث يقدر حجم إجمالي المبيدات التي تتوفر عليها الجزائر بحوالي 295,32 طن (سنة 2019)[4]. لكن رغم هذه الكمية إلا أنه يبقى استعمالها وتوفرها ضعيف، مما يؤثر على حماية المنتوج.

ب. **العتاد الفلاحي:** فمن بين المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر هو نقص العتاد الفلاحي، حيث تمتلك الجزائر معدات أقل مقارنة بالمساحة الزراعية الصالحة، وتتمثل أهم هذه المعدات في:

---

[1] **المرجع نفسه**، ص274.

[2] **المرجع نفسه**.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

[4] **المرجع نفسه**.

- **الجرارات:** حيث يقدر عدد الجرارات الموجودة في الجزائر سنة 2021 حوالي 113125 وحدة ويبقى عدد الجرارات في زيادة سنة بعد سنة.
- **الحاصدات والدراسات الزراعية:** لقد عرفت الجزائر زيادة سنويا أيضا من حيث الحاصدات والدراسات الزراعية، حيث بلغ عددها سنة 2021 بنحو 11254 وحدة[1].

إلا أنه يمكن القول، بأن هذا العدد من الآلات يرتبط أكثر بقدم الحظيرة الوطنية للعتاد الفلاحي، كما أنها تبقى الكمية ضعيفة خاصة بالنظر إلى قدمها وضعف جودتها وعدم تزويدها بالتقنيات الحديثة، هذا ما يؤثر بشكل أو بآخر على نوعية وكمية المنتج الفلاحي، وكذا تعرضه لخطر التلف نتيجة ضعف توفر هذه المعدات.

ج. **ضعف برامج الإرشاد الفلاحي والبحث العلمي:** حيث يعاني القطاع الفلاحي من ضعف تطبيق التكنولوجيا المتطورة، وهذا راجع بالأساس إلى ضعف ميدان البحث العلمي خاصة في المجال الزراعي، حيث لا تزال الجزائر في المراحل الأولى من تكوين الباحثين والمختصين، كما يعاني الفلاحين من ضعف وغياب برامج التكوين والإرشاد الفلاحي، وفي مقابل ذلك نجد أن أغلب الفلاحين قد تجاوز سنهم 60 سنة، وهذا يعتبر عائقا أيضا في ظل نفور الشباب من العمل في هذا القطاع.

4. **قصور السياسات التنموية المطبقة في الجزائر:** إن عجز السياسات التنموية المطبقة منذ عقود شكلت هاجسا لتعزيز الامن الغذائي الجزائري، حيث أنه بالرغم من مختلف السياسات التي سطرتها الجزائر من خلال البرامج التنموية عبر مختلفة، إلا أنه يمكن القول لم تحقق الأهداف المرجوة، ولعل السبب الرئيسي لذلك هو تغليب الاعتبارات السياسية، فمثلا عند مراجعة جل برامج الإنعاش الاقتصادي نجد أن قطاع الخدمات دائما ما حاز على حصة الأسد وذلك في إطار سياسة شراء السلم الاجتماعي.
5. **التحديات الخارجية:** إضافة إلى التحديات الداخلية (آنفة الذكر)، توجد تحديات أخرى خارجية تؤثر بشكل كبير على تعزيز الأمن الغذائي، ويتمثل أبرزها فيما يلي:

[1] المرجع نفسه.

أ. ارتفاع أسعار الغذاء في السوق العالمية:

حيث أن ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية يؤثر على تعزيز الأمن الغذائي، خاصة وأن الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على الواردات الغذائية لتلبية الحاجيات الناقصة من الغذاء للسكان في ظل محدودية الإنتاج الوطني. حيث تعتبر الدول المتقدمة الغذاء كورقة سياسية رابحة أو سلاح أخضر للتحكم في سياسات البلدان النامية حتى في بعض الأحيان يسمح لها التدخل في السياسة العامة للبلدان.

وتؤثر الأسعار المرتفعة للغذاء في السوق العالمية من خلال النقاط التالية:

- تأثر المستهلك الجزائري خاصة صاحب الدخل المحدود والضعيف، يجعله غير قادر على الوصول إلى الغذاء.
- ارتفاع فاتورة الأسعار يؤثر على زيادة فاتورة الواردات الغذائية، مما يؤثر على أداء الخزينة العمومية للدولة، خاصة إذا كان في المقابل ضعف في حجم الصادرات الغذائية.
- كما تساهم أسعار الغذاء المستوردة في زيادة معدلات التضخم باعتبار أن العلاقة طردية بينهما، حيث أن ارتفاع أسعار السلع الغذائية المستوردة على أسعار المنتجات المحلية، مما يشكل تهديدا لإمكانية توفير الغذاء الكافي بالأسعار المناسبة مع مداخيل المستهلكين. حيث بلغ معدل التضخم خلال الأشهر الأولى من سنة 2023 نسبة 9,5% متأثرا لارتفاع أسعار المواد الغذائية[1].

وبالتالي يمكن القول، أن ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية يؤثر بشكل أو بآخر على فرص تعزيز معدلات الأمن الغذائي الجزائري.

ب. انخفاض أسعار البترول:

تعتبر الجزائر دولة ريعية، لذا فإن انخفاض أسعار البترول يتسبب في تقليص مداخيل الخزينة العمومية، لكون النفط يعد الممول الرئيسي لخزينة الدولة. وبالتالي يعتبر الممول للعديد من القطاعات وعلى رأسها القطاع الفلاحي، مما يشكل عائقا أمام تحقيق أمنها الغذائي.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير الأول، **عرض الوزير الأول لبيان السياسة العامة للحكومة 2023 أمام المجلس الشعبي الوطني**، 10 أكتوبر 2023.

لذا يتطلب من الدولة الجزائرية، تنويع مصادر مداخيلها بعيدا عن النفط من أجل الخروج من دائرة التبعية لقطاع المحروقات.

ج. أثر جائحة كورونا على الأمن الغذائي الجزائري:

لقد أثر فيروس كورونا بشكل كبير على تحقيق الأمن الغذائي، حيث أثرت سلبا على العديد من النشاطات والقطاعات الاقتصادية في العالم عامة والجزائر خاصة، وتمثلت هذه التأثيرات في انخفاض أسعار البترول، ارتفاع معدلات البطالة وزيادة خطر الوصول إلى الغذاء خاصة في ظل توقف الشبه تام للتعاملات التجارية مع الدول.

وبالتالي يمكن القول، أن هناك العديد من التحديات الداخلية منها والخارجية التي أثرت بشكل كبير على مسألة تحقيق الأمن الغذائي، والتي تزايدت درجة تأثيرها في السنوات الأخيرة مع بروز متغيرات وتحولات جديدة في مختلف المجالات.

المطلب الثاني: سياسات الجزائر الزراعية

لقد سعت الجزائر منذ استقلالها إلى تحقيق التنمية خاصة في الجانب الفلاحي نظرا لأهميته، وذلك من خلال تبني سياسات فعالة وهادفة عبر عقود مختلفة، وتتمثل أبرز هذه السياسات فيما يلي:

1) سياسة التسيير الذاتي:

بعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها شبه منهارة في جل القطاعات بسبب ما خلفه الإستدمار الفرنسي، خاصة القطاع الفلاحي بعد مغادرة المستوطنين البلاد وتركهم لمزارعهم ومستثمراتهم الفلاحية، لذا تبنت الجزائر سياسة التسيير الذاتي سنة 1963 كأول خطوة لها بغرض تنظيم الأراضي الفلاحية[1].

[1] إبراهيم ماسيف وعلي سحوان، **دور التمويل في ترقية قطاع الفلاحة: تمويل المشاريع الفلاحية بولاية تيسمسيلت فترة الدراسة 2008-2015**، مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ل م د في علوم التسيير، (المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي- تيسمسيلت، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص علوم مالية، 2016/2015)، ص 35.

وتتلخص مبادئ هذه السياسة في ثلاثة نقاط أساسية هي[1]:

- انتهاج منطق الإنتاج الجماعي ونبذ الملكية الفردية.
- اتخاذ مبدأ اللامركزية والاستقلالية الإدارية والاقتصادية للوحدة الإنتاجية في إطار أهداف الخطة العامة للوحدة الإنتاجية التي يسيرها العمال في إطار القانون والتراخيص الحكومية.
- حصول العمال على أرباحهم من فوائد الوحدة الإنتاجية بعد خصم الحصة المقررة للمجموعة الوطنية.

تعتبر سياسة التسيير الذاتي اول وأكبر تجربة اقتصادية واجتماعية شهدتها الجزائر بعد الاستقلال، سواء من حيث مساحة الوحدات الإنتاجية المسيرة ذاتيا، أو من حيث عدد العاملين فيها.

2) سياسة الثورة الزراعية:

جاءت سياسة الثورة الزراعية بمقتضى الأمر رقم 71 والمؤرخ في 08-11-1971، وذلك نتيجة لما شهده القطاع الفلاحي من ركود، حيث هدفت هذه السياسة إلى[2]:

- زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية.
- زيادة فرص العمل وتحسين القوى العاملة.
- القضاء على العلاقات التقليدية في الإنتاج.

ويندرج ضمن هذه السياسة أيضا مجموعة من الأهداف، تتمثل أهمها فيما يلي[3]:

---

[1] عبد الكريم لكحل، التسيير الذاتي في الجزائر بين النظرية والتطبيق، **مجلة البحوث التاريخية**، م5، ع2 (ديسمبر 2021)، ص ص.458-490.

[2] إيمان بن يمينة وعبد المجيد زدوري، **سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية (جامعة 08ماي 1945- قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، 2016/2015)، ص 58.

[3] هبة إبراهيم بوناب، **دراسة تحليلية اقتصادية لعرض القمح في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، 2016/2015)، ص 10.

- الغاء الملكيات لأصحاب الامتيازات وتخصيص أراضي للفلاحين الذين لا يملكون أراضي فلاحية وتزويدهم بالوسائل اللازمة.
- إنعاش الصناعة بخطط زراعية حديثة تركز على السوق وتشجيع النمو الصناعي من خلال إعادة توجيه وتطوير الإنتاج الزراعي ضمن شبكة الصناعات التي تعتمد على المحاصيل الزراعية.
- تأسيس هياكل زراعية جديدة، من خلال إنشاء تعاونيات زراعية، تحرير المزارعين وزيادة الاستثمارات الزراعية.
- الاعتماد على الوسائل العلمية الحديثة وتشجيع البحوث في مجال الزراعة وتنمية المحاصيل الزراعية الأكثر أهمية بالنسبة للسكان.
- مكافحة جميع أشكال التبذير الاستثماري وجعل المساهمة في تطوير الإنتاج أمرا إلزاميا.

تعتبر الثورة الزراعية بمثابة السياسة الفلاحية التي تضمنت تحسين الأوضاع الاجتماعية في الأرياف وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة، ومحاولة القضاء على التبعية الغذائية للخارج خاصة في ظل ارتفاع فاتورة استيراد الغذاء[1].

3) إعادة هيكلة القطاع الفلاحي:

إعادة الهيكلة تعرف بأنها عملية تنظيمية وتطبيقية تهدف إلى تنفيذ توجيهات اللجنة المركزية واستعادة المكانة التي يستحقها، ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى انتهاج سياسة إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي، ما يلي[2]:

- ضعف النتائج الاقتصادية للتعاونيات الإنتاجية للثورة الزراعية وتسجيل خسائر في اغلبها.
- تقدم سن اليد العاملة الزراعية وشيخوختها.
- تجزئة القطع الزراعية وتباعدها بسبب التعاونيات.

[1] يونس صاحب، **السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة: مواد غذائية أساسية 2000-2014**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة مولود معمري –تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، تخصص السياسات العامة، 2015/2014)، ص 95.

[2] هبة إبراهيم بوناب، **مرجع سابق**، ص 13.

- عجز القطاع الزراعي على تحديد الأهداف المنصوص عليها في الميثاق الوطني لسنة 1976، التي تضمنتها المخططات التنموية.

هذه الأسباب دفعت بالسلطات إلى إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا بموجب التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 1981/03/17، وكذلك إعادة هيكلة القطاع الفلاحي ككل بموجب المرسوم رقم 77 الصادر في 1981/10/15، والذي يهدف إلى إنشاء وحدات إنتاجية قوية ومتماسكة، والتي يمكن فيها من حيث التسيير، وقد شمل ذلك كل أشكال الملكية الزراعية سواء تعاونيات الثورة الزراعية أو مزارع التسيير الذاتي أو تعاونيات القطاع الخاص وقدماء المجاهدين[1].

4) سياسة التعديل الهيكلي (1990-1999):

تزامنت هذه السياسة مع الأوضاع العالمية المتمثلة في انهيار المعسكر الشرقي وبروز النظام الليبرالي، حيث بدأ أغلبية الدول العربية منها الجزائر الاتجاه نحو تطبيق إصلاحات اقتصادية بهدف مواكبة المستجدات الإقليمية والدولية من جهة، ومحاولة التغلب على المشاكل الاقتصادية الداخلية والخارجية المتراكمة[2]، أهمها مشكلة المديونية مما ألزم الجزائر على التكيف مع جملة السياسات التي أوصى بها صندوق النقد الدولي[3]، وانتهاجها لنظام اقتصاد السوق.

ولقد شملت هذه التعديلات الهيكلية المحاور التالية[4]:

- تعزيز دور القطاع الخاص بشكل أكبر في مختلف الأنشطة الاقتصادية، والعمل على أن يحل تدريجيا محل القطاع العام.
- ضرورة منح المنتجين الحرية والاستقلالية الكاملة في اتخاذ القرار فيما يتعلق بالإنتاج والاستهلاك، والعمل على إزالة كل العوائق التي قد تعيق ذلك.

---

[1] ابتسام حاوشين، السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد السادس (سنة 2014)، ص ص.100-121.

[2] هبة إبراهيم بوناب، **مرجع سابق**، ص 17.

[3] سعدية بيدة، **السياسة العامة الفلاحية في الجزائر برنامج التنمية الفلاحية لولاية سعيدة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة سعيدة د. الطاهر مولاي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسات عامة وتنمية، 2015/2014)، ص 55.

[4] يونس صاحب، **مرجع سابق**، ص 116.

- رفع أسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف للعملات المحلية تدريجيا.
- القيام بتعديلات على القوانين والتشريعات التي قد تقيد حرية النشاط الاقتصادي، أبرز هذه القوانين نجد قانون رقم 90-25 المؤرخ في 1990/11/18 المتعلق بإعادة الأملاك المؤممة، والمرسوم التنفيذي رقم 92-289 المؤرخ في 1992/01/06 الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية[1].

إضافة إلى ذلك فقد تضمنت محاور التكيف الهيكلي أيضا النقاط التالية[2]:

- إعادة هيكلة العقار الفلاحي واسترجاع الأراضي المؤممة لأصحابها.
- تمويل النشاطات الفلاحية ذات الأهمية.
- حرية التجارة الخارجية والأسواق.
- مواصلة دعم الأسعار عند الاستهلاك بالنسبة للمواد واسعة الاستهلاك.
- سياسة دعم أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية والتي استمرت إلى غاية 1994.

ولقد جاءت هذه الإصلاحات هذه الفترة، في إطار مساعي الدولة للانضمام لمنظمة التجارة الخارجية، ولقد شملت هذه الإصلاحات تحرير أسعار العديد من المنتجات وتقديم الدعم للقطاع الخاص، ولقد بدأت المفاوضات المتعلقة بانضمام الجزائر إلى المنظمة في عام 1996[3].

5) إصلاحات القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة 2000-2019:

لقد عرف القطاع الفلاحي جملة من الإصلاحات خلال الألفية الثالثة لم يشهدها القطاع منذ الاستقلال، وذلك من خلال وضع مجموعة من المخططات التنموية، المتمثلة فيما يلي:

أ. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA):

إن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو بمثابة استراتيجية جديدة تهدف إلى استغلال كل الإمكانيات المتاحة في قطاع الزراعة، يركز هذا المخطط على تحقيق أهداف طويلة ومتوسطة

[1] بدر الدين طالب وسلمى صالحي، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، **مجلة علوم الاقتصاد والتسييروالتجارة**، ع 31 (عام 2015)، ص ص.211-236.

[2] ايمان بن يمينة وعبد المجيد زدوري، **مرجع سابق**، ص 16.

[3] يونس صاحب، **مرجع سابق**، ص 118.

الأجل تتوافق مع التغيرات الاقتصادية الداخلية مثل اقتصاد السوق، والمتغيرات الخارجية مثل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال تشجيع ودعم المستثمرين والمزارعين لتحقيق نمو اقتصادي فعال في القطاع الزراعي، مما يساعد في تقليل الفجوة الغذائية وزيادة القدرة على تحقيق الأمن الغذائي[1].

ولقد تضمن هذا المخطط مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- حماية الموارد الطبيعية في الجزائر، وعقلنة استخدامها.
- العمل على دمج القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري.
- إعادة هيكلة القطاع الزراعي كما ونوعا والدخول في الأسواق العالمية.
- منح الحرية الكاملة للمبادرات الوطنية الخاصة في مجالات تموين الإنتاج وتكييفه وتوزيعه.
- تعزيز الاستثمار الزراعي الوطني وتطويره، وتقديم التحفيزات والتسهيلات للمستثمرين لزيادة معدلات الإنتاج، خاصة في المحاصيل الزراعية الاستراتيجية مثل الحبوب والحليب واللحوم.
- العمل على استصلاح الأراضي الزراعية وزيادة حجمها وتوسيعها، وتنويع المنتجات الفلاحية بما يتناسب كع طبيعة الأراضي الفلاحية ونوعية مناخها السائد.

ب. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR):

يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية امتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث تم إضفاء البعد الريفي له بهدف تنمية المناطق الريفية وتحسين ظروف ممارسة النشاط الزراعي والرعوي فيها.

وقد هدف هذا المخطط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها[3]:

- إنشاء بيئة مشجعة لممارسة أنشطة زراعية متنوعة.

[1] هبة إبراهيم بوناب، ***مرجع سابق***، ص 23.
[2] شوقي حفياني، ***مرجع سابق***، ص ص. 242،241.
[3] ***المرجع نفسه***، ص 242.

- تحديث البنية التحتية الريفية وتوفير المرافق والخدمات الضرورية لجميع المناطق الريفية.
- تبني استراتيجية لدعم الأراضي الزراعية ذات الإنتاجية المحدودة، مثل تحويل الإنتاج وفقا لطبيعة المنطقة والمناخ المحلي، وذلك لتعزيز أنماط إنتاجية متنوعة.
- تحديث القطاع الزراعي من خلال تبني تقنيات متطورة، خاصة في المشاريع الصغيرة التي تحتاج إلى الدعم الحكومي والتقني.

ولقد ارتكز هذا المخطط على مجموعة من المحاور يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- التركيز على إقامة شراكات وتعاون بين مختلف القطاعات في المناطق الريفية.
- تعزيز وتنويع الأنشطة الزراعية وإنشاء مشاريع اقتصادية متطورة.
- استغلال الموارد الطبيعية بشكل متوازن وفقا لمبادئ التنمية المستدامة.
- التركيز على التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق الأنشطة بين مختلف الوحدات.

ج. قانون التوجيه الفلاحي 08-16:

حسب المادة الأولى من قانون التوجيه الفلاحي، يهدف هذا القانون إلى تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية التي تسمح لها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، وتثمين وظائفها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية والعالم الريفي على العموم.

يرمي قانون التوجيه الفلاحي لتحقيق الأهداف الأساسية التالية[2]:

- تحسين مستوى الأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاج الفلاحي.
- ضمان تطور منظم لقطاع الفلاحة وتعزيز أدوات تأطيره بهدف الحفاظ على قدراته الإنتاجية، وزيادة إنتاجيته وتنافسيته.
- حماية الأراضي وضمان الاستخدام الرشيد للمياه في النشاط الفلاحي.

[1] *المرجع نفسه*، ص 243.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08-16 المؤرخ في 8 شعبان 1429 الموافق ل10 غشت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد 46، 10 أوت 2008، المادتين 2،1 و4.

- وضع إطار تشريعي يضمن تطور قطاع الفلاحة، واستدامة موارده وترقية الوسط الريفي.
- مواصلة دعم الدولة للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.
- المحافظة على الثروة العقارية من خلال التنظيم العقارية واستغلال الأراضي الفلاحية بما يتلاءم مع طبيعتها.
- التشجيع على البحث والإرشاد والتكوين المستمر في المجال الفلاحي.
- تكثيف الإنتاج وضمان عصرنة المستثمرات الفلاحية.
- تحسين المستوى المعيشي للفلاحين وسكان الريف بتوفير المرافق الضرورية، وتشجيع على استقرار الشباب في الفلاحة وتطوير المستقبل فيها.

يمكن القول، أن الهدف من وراء القانون التوجيهي هو تعزيز الأمن الغذائي وتمكين مختلف الافراد من الوصول إلى الغذاء الصحي الكافي، إضافة إلى السعي وراء عصرنة القطاع الفلاحي من خلال إدخال الوسائل والتقنيات المتطورة، وكذا تنظيم النشاط العقاري والاستغلال الرشيد للأراضي الفلاحية بما يتناسب مع طبيعتها.

د. سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2010-2014:

ترتكز هذه السياسة على قانون التوجيه الفلاحي الصادر في أوت 2008، الذي يحدد الإطار العام الهادف إلى تعزيز الزراعة الوطنية، وذلك من أجل تحسين الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

حيث ركزت هذه السياسة على ركيزتين أساسيتين هما[1]:

- **التجديد الفلاحي**: ويهدف إلى:
  - تعزيز الجانب الاقتصادي للقطاع الفلاحي لزيادة الإنتاج الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.
  - التركيز على إنتاج السلاسل الغذائية الاستراتيجية مثل الحبوب، البقوليات، الحليب واللحوم.
  - حماية المنتجات الغذائية وتثمينها.
  - تطوير نظم التمويل الفلاحي وتحديث قطاع التأمينات الفلاحية.

[1] شوقي حفياني، **مرجع سابق**، ص 247.

- **التجديد الريفي**: حيث يركز على تحسين مستويات معيشة السكان في الأرياف بطريقة عادلة، من خلال توفير المرافق والخدمات والوسائل الضرورية في هذه المناطق.

وعلى العموم، يمكن ايجاز الأهداف الاستراتيجية لهذه السياسة كالآتي[1]:

- ✓ تحسين الأمن الغذائي بشكل مستدام.
- ✓ تنمية المناطق الريفية بشكل متوازن.
- ✓ حماية الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر.

د. مخطط عمل قطاع الفلاحة 2015-2019:

تم وضع هذا المخطط تحت شعار مواجهة الأمن الغذائي، وذلك من خلال اعتماد نموذج جديد يركز على خمسة محاور رئيسية[2]:

1. الاستثمار الخاص كمحرك جديد للنمو الاقتصادي.
2. التكامل لتحسين سلسلة القيمة (من المدخلات إلى الإنتاج والأسواق).
3. الابتكار كمفتاح لتحديث وتطوير القطاع الزراعي.
4. الري لتحقيق زيادة مستمرة في الإنتاجية.
5. الشمولية لضمان مشاركة فعالة من أصحاب المصلحة وتنمية متوازنة للمناطق.

ويمكن تلخيص أهداف البرنامج الخماسي فيما تعلق بالمجال الفلاحي في النقاط التالية[3]:

- تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي.
- تشجيع الكفاءات في القطاع الفلاحي.
- متابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية.

[1] هبة إبراهيم بوناب، **مرجع سابق**، ص 31.

[2] الطيب هاشمي وجيلالي مصطفى، الفلاحة ما بعد برنامج التجديد الفلاحي في الجزائر 2015-2019، **المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، م 5، ع 5 (أكتوبر 2021)، السنة الثالثة عشر، ص ص.320-337.

[3] **المرجع نفسه**.

- التوجه على العمل بالأقطاب الفلاحية من خلال 11 شعبة (القمح اللين والصلب، البطاطا، التمور، الحليب، الزيتون، اللحوم الحمراء والبيضاء، الفواكه، الخضر، البقول الجافة)، وذلك حسب المناطق المتخصصة فيها.

رغم كل المخططات التي اعتمدتها الجزائر من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي إلا أنها لم ترقى للمستوى المطلوب حيث حققت أهداف محدودة جدا غير التي كانت مسطرة، إلا أنه لازالت جهود الدولة متواصلة بخصوص انعاش هذا القطاع، ويمكن ابراز أهم هذا الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال الفترة الأخير فيما يلي[1]:

- رفع المساحة المسقية الاجمالية من 1,47 مليون هكتار سنة 2022 إلى 1,49 مليون هكتار سنة 2023، فبي حين ارتفعت المساحة المسقية من الحبوب إلى 344.000 هكتار، 217 ألف منها بواسطة الري المتكامل.
- إطلاق الإحصاء العام للفلاحة، حيث رصدت له الحكومة مبلغ 900 مليون دينار جزائري مما سيسمح بالحصول على مؤشرات ذات مصداقية وموثوقة من شأنها المساعدة في اتخاذ القرار وسناء السياسة العامة، وتوجيه الحكومة في سبيل تسريع وتيرة تطوير وعصرنة القطاع وترقية الإنتاج في جميع الشعب الفلاحية.
- تعزيز دعم الدولة للفلاحين، لاسيما من خلال رفع الأسعار المرجعية للأسمدة التي تستفيد من نسبة الدعم المحدد من طرف الدولة، مع العلم أن هذه النسبة قد تم رفعها ابتداء من 9أكتوبر 2022 من 20% إلى 50%. فعلى سبيل المثال فإن أسمدة العمق الفوسفاتية التي كان سعرها المرجعي يساوي 6.300 دج للقنطار بمبلغ دعم مرجعي محدد ب1.200 دج للقنطار انتقل إلى سعر مرجعي جديد محدد ب13.844 دج للقنطار مع الاستفادة من نسبة دعم قدرها 50%، مما يضمن زيادة دعم الدولة في حدود 6.922 دج للقنطار.
- مواصلة ربط المستثمرات الفلاحية بالكهرباء، حيث بلغ العدد 32.161مستثمرة ثم ربطها منذ 2020 بمبلغ قدره 79,7 مليار دينار.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الزير الأول، **عرض الوزير الأول لبيان السياسات العامة للحكومة 2023 أمام المجلس الشعبي الوطني**، 10 أكتوبر 2023.

- مواصلة عمليات استرجاع العقار الفلاحي غير المستغل، في هذا الصدد تم استرجاع ما يقارب 864 ألف هكتار، حولت منها 300.000 إلى ديوان تطوير الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية (ODAS) والباقي للديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA).
- في إطار برامج تنظيم وضبط القطاع الفلاحي الرامية إلى تنظيم تزويد السوق بالمنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، فقد تم إنشاء الشركة الجزائرية لضبط المنتجات الفلاحية، كما واصلت الحكومة تنفيذ برنامج الرفع من قدرات التخزين من أجل مضاعفتها إلى 9 مليون طن.

إضافة إلى ذلك، فإن الحكومة الجزائرية قد سخرت كل الوسائل من خلال بنا سياسة فعالة تسمح بتعزيز الأمن الغذائي للبلاد وترقية فلاحة عصرية وعالية الأداء، يتم من خلالها خلق الثروة ومناصب الشغل من شأنها المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص اختلال الميزان التجاري.

ومن بين أهم الأعمال التي تطمح الحكومة الجزائرية إلى تحقيقها في آفاق سنة 2024، يمكن ايجازها فيما يلي[1]:

- **تعزيز الإنتاج المحلي**: وذلك بتكثيف الجهود لزيادة العرض المحلي من المنتجات الزراعية والصناعية عبر تحسين الإنتاجية.
- **تشجيع الاستثمار الخاص**: بتسهيل الحصول على الأراضي وتبسيط الإجراءات البيروقراطية لتعزيز النشاط الاقتصادي (مثل تطبيق الشباك الوحيد).
- **تطوير المناطق الريفية**: من خلال إنشاء مراكز زراعية متكاملة كجزء من الاستراتيجيات الرئيسية لتطوير القطاعين الزراعي والريفي.
- **تحسين برامج انتاج البذور والشتلات**: تعزيز أنتاج البذور والشتلات والنبتات المعدلة وراثيا لزيادة الإنتاجية. في هذا السياق سيتم إنشاء بنك الجينات وبنك البذور من أجل الحفاظ على أصناف معينة من الحبوب وزيادة نسبة تكاثرها[2].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية**، سبتمبر 2021، ص 37.

[2] مقابلة مع مدير فرع الزراعات الواسعة، ***و اقع شعبة الحبوب في الجزائر***، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 24 أفريل 2024.

- **تحديث الزراعة**: من خلال دمج التكنولوجيا والرقمنة في القطاع الزراعي لتحسين الكفاءة والإنتاجية
- **تنويع الإنتاج الزراعي**: من خلال التركيز على المنتجات التي لها ميزة تنافسية لزيادة الصادرات الزراعية.
- **تقوية التنظيم المهني**: بتعزيز تنظيم المهن والتعاون بين المهنيين في القطاع الزراعي.
- **إصلاح المؤسسات**: بتحديث المعاهد التقنية ومراكز البحث والمؤسسات الاقتصادية لتلبية أهداف تطوير القطاع بشكل أفضل.

ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة وفي إطار التحضير لعملية الحرث والبذر للموسم الفلاحي 2023-2024 ومن أجل مرافقة وتأطير الفلاحين المتضررين من الجفاف خلال الموسم 2022-2023 وكذلك من أجل السير الطبيعي والتنظيم الصارم لعمليات الحرث والبذر حتى تتم في ظروف جيدة وفي المواعيد التقنية المطلوبة، جاءت تعليمات السيد رئيس الجمهورية خلال اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 2023/10/01 والمتمثلة في الآتي[1]:

- ❖ تأجيل دفع الإتاوات المستحقة عن الامتياز الفلاحي على مدى جدول زمني لمدة شهر دون اشتراك دفع تسبيق 10% من هذه القروض.
- ❖ تأجيل دفع القروض الفلاحية "الرفيق RFIG" على مدى ثلاث سنوات مع التكفل بالفوائد من طرف الدولة.
- ❖ وضع مرافقة لفائدة فلاحي الحبوب من خلال منح قرض بمبلغ 20.000 دج للهكتار في حدود 30 هكتار بدون احتساب الفوائد و يسدد على مدى ثلاث سنوات.
- ❖ منح الديوان الجزائري المهني للحبوب مدخلات (البذور والاسمدة) لصالح منتجي الحبوب في الولايات ال34 المتضررة من الجفاف، على أن يتم التكفل بهذه العمليات على عاتق ميزانية الدولة.
- ❖ توفير كل الوسائل الضرورية لإنجاح الموسم الفلاحي خاصة العتاد الفلاحي والبذور والمخلات الفلاحية كالأسمدة والمبيدات وتسهيل عملية اقتنائها على مستوى تعاونيات الحبوب والبقول الجافة.

[1] مكتب الإنتاج النباتي، مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيسمسيلت.

❖ إعادة تفعيل نظام متابعة وإحصاء المساحات المزروعة فعليا عن طريق التصريح بالبذر لكل منتجي الحبوب والمخطط الزراعي للمستثمرة بالنسبة لمختلف الشعب الفلاحية.

المطلب الثالث: مساعي الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي

يعد الأمن الغذائي أمرا بالغ الأهمية لضمان استقرار المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة، لذا تبنت الجزائر مجموعة من الاستراتيجيات والمساعي التي تهدف إلى تحسين الإنتاج وزيادة كفاءته وتعزيز الاكتفاء الذاتي، وتتمثل أهم هذه الاستراتيجيات فيما يلي:

➢ **القطاع الفلاحي في مخطط عمل الحكومة 2020:**

تسعى الجزائر إلى تجسيد سياسة فلاحية مستدامة من شأنها تعزيز الأمن الغذائي.

حيث تسعى الحكومة، في آفاق سنة 2024 إلى بلوغ الأهداف التالية[1]:

- رفع الإنتاج والإنتاجية للفلاحين، وتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية.
- تطوير نموذج فلاحي وريفي جديد بفضل الاستثمار الخاص وبروز جيل جديد من المنتجين.
- تحسين تنافسية المنتجات الزراعية، الغذائية والغابية وإدراج سلسلة القيم الدولية.
- ضمان تنمية مستدامة ومتوازنة للأقاليم الريفية ، ولاسيما المناطق الجبلية والصحراوية.
- عصرنة الفلاحة من خلال إدماج منتجات المعرفة والرقمنة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، سيتم تنفيذ الأعمال التالية[2]:

- تنمية الإنتاج الزراعي، من خلال توسيع المساحات المسقية وتعميم استعمال الأنظمة المقتصدة للماء والطاقات المتجددة في مجال الفلاحة.
- رفع الإنتاج والإنتاجية للفلاحين، وذلك من خلال استعمال التقنيات العصرية وعصرنة برامج إنتاج البذور والمغروسات والشتائل وتعزيز أنظمة اليقظة الصحية والصحة النباتية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، 06 فيفري 2020، ص30.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص31،32.

- الاستغلال العقلاني للعقار الفلاحي، من خلال تعزيز الجهاز القانوني بما يسمح بالمحافظة على الأراضي الفلاحية وحمايتها، وذلك من خلال تطهير واسترجاع الأراضي غير المستغلة وإعادة تخصيصها لفائدة الاستثمارات الزراعية-الصناعية والشبا حاملي المشاريع، وكذا تسهيل الانطلاق في المشاريع الاستثمارية من أجل استصلاح الأراضي في الصحراء والهضاب العليا. حيث ولاية تيسمسيلت تقوم بالتحسين العقاري لحوالي 4500 هكتار سنة 2023 ولازالت العملية متواصلة.
- إطلاق جهاز خاص للتنمية الفلاحية والريفية للمناطق الجبلية، حول نشاطات تكثيف الزراعات الموجودة وتوسيع عمليات غرس الأشجار المثمرة، إنشاء وحدات صغيرة لتربية المواشي وتثمين المنتجات التقليدية والمهن الريفية.
- وضع نظام جديد للتمويل الفلاحي لفائدة المستثمرات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة وتعزيز جهاز التأمين على المخاطر والكوارث الفلاحية.
- التحفيز على الاستثمار في المشاريع الفلاحية الكبرى في الجنوب والهضاب العليا وترقية الشركة والاستثمارات المباشرة الأجنبية، لا سيما في الزراعات الاستراتيجية، وفي مجال تنمية قدرات طحن الحبوب والتصفية.
- فيما يخص الفلاحة الجبلية، سيتم تطوير نظام خاص من أجل التنمية الفلاحية والريفية للمناطق الجبلية حول نشاطات مختلفة. كما سيتم اتخاذ تدابير إعادة تأهيل الغابات ومناطق الحلفاء ومكافحة التصحر من خلال إعادة تأهيل السد الأخضر وتكثيف عمليات إعادة التشجير النافع.
- وفيما يخص الفلاحة الصحراوية، سيتم تجسيد برنامج تنموي يتمحور حول ما يلي:

- تهيئة المسالك الصحراوية من أجل تنمية نشاطات تربية الإبل والماعز، عبر القيام بعمليات تهيئة وإعادة تأهيل منابع المياه والتغطية الصحية للمواشي.
- تثمين منتجات الإبل، من خلال إنشاء وحدات صغيرة للخدمات والذبح وملبنات صغيرة وكذا وحدات صغيرة للصناعات التقليدية.
- إعادة تأهيل أنظمة الوحدات التقليدية وتطوير الاعمال المهيكلة.
- حماية بساتين النخيل وتجديدها وإعادة تأهيل الفقارات واقتناء أنظمة سقي مقتصدة للماء، وتجديد أنظمة الصرف.

- إعادة تأهيل المساحات الزراعية ونظام الواحات العصري، من خلال تعزيز آليات دعم استعمال الطاقات المتجددة.

➢ **المخطط الاستراتيجي الوطني لتنمية انتاج الحبوب 2023-2028:**

أشرف على إعداد هذا المخطط لجنة متعددة القطاعات، تضم باحثين وخبراء ومسؤولين يمثلون قطاعات الفلاحة والتعليم العالي والبحث العلمي والصناعة والطاقة والري والنقل، للوقوف على أسباب عدم استقرار انتاج الحبوب خصوصا القمح اللين ووضع الحلول. حيث تضمن هذا المخطط النقاط التالية[1]:

- تقوم هذه الاستراتيجية على ضرورة العمل بنتائج البحوث والدراسات التقنية المنجزة في الجزائر الخاصة بالتربة والمناخ وتحديد المناطق الأمثل لزراعة القمح اللين والصلب والشعير والشوفان مع مراعاة نوعية البذور.
- الدعوة إلى وضع سياسة التوعية في إنتاج القمح اعتبارا من 2024 لتشجيع الممارسات الجيدة في شعبة الحبوب.
- في إطار رفع المساحة المخصصة للحبوب فقد تم تسطير هدف بلوغ 1 مليون هكتار كمساحات مسقية في الجنوب الكبير في إطار الاستثمار في آفاق 2025.
- إطلاق مشروع وطني قصد تحويل الأراضي البور التي تضم نحو 2,5 مليون هكتار على مدى عشر سنوات إلى إنتاج محاصيل أخرى على غرار البقوليات، مع تخصيص مساحات للمحاصيل الصناعية.
- تنظيم الشعبة وتطوير التقنيات الفلاحية المستخدمة في الإنتاج وتطوير البحث العلمي، حيث تم إنشاء لجنة لتجسيد ومتابعة المخطط الرامي لبلوغ الاكتفاء الذاتي تماشيا مع توجيهات رئيس الجمهورية ومخطط عمل الحكومة.
- تعزيز المكننة، حيث تعمل وزارة الصناعة على تصنيع آليات فلاحية مكيفة مع احتياجات الفلاحة الصحراوية.

[1] المخطط الاستراتيجي الوطني لتنمية انتاج الحبوب 2023-2028، في: http://www.aps.dz/economie/148634-2023-2028، تاريخ الاطلاع: (2024/04/28).

- تعميم تربية المواشي تدريجيا على مستوى الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب في شمال وجنوب الوطن وهو ما يسمح بتحسين خصوبة التربة.

على العموم، يرمي هذا المخطط إلى توقيع الظروف التي تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه الشعبة.

- **مشروع السد الأخضر:**

يشكل السد الأخضر مشروع عملاق رائد، لتوسيع وإعادة تأهيل 4,7 مليون هكتار موزعة على 13 ولاية تضم 183 بلدية، وبعثه من خلال مقاربة اقتصادية جديدة، بحيث يتم إنجازها خلال الفترة الممتدة بين 2023-2030، وذلك بإشراك سكان المناطق المعنية لمواجهة ظاهرة التصحر بأبعادها المختلفة التي تزايدت بسبب التغيرات المناخية المهددة للأنظمة البيئية من جهة، وبعث حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية من جهة أخرى.

كما سيتم تنفيذ مختلف عمليات البرنامج عبر إقامة العديد من المشاريع التنموية تخص كل منطقة من مناطق السد، من خلال إعادة تأهيل المساحات الغابية ومعالجة الكثبان الرملية وغرس الأحزمة الخضراء وتوسيع الأراضي الزراعية الرعوية. وتقدر تكلفة هذا البرنامج بنحو 75 مليار دج، مما يسمح بخلق أكثر من 10.000 منصب شغل دائم[1].

- **التعاون الدولي والشراكات:**

حيث قامت الجزائر بعقد العديد من الاتفاقيات في إطار التنمية الفلاحية، تمثلت أهم هذه الاتفاقيات[2]:

- اتفاقيات مع دول عربية: السعودية، الامارات، البحرين، الكويت، السودان، الأردن، قطر (مشروع "بلدنا" لإنتاج الحليب المجفف.
- اتفاقيات مع دول أوروبية: بلجيكا، بولونيا، صربيا، هولندا، ألمانيا، فرنسا، روسيا، بيلاروسيا، إيطاليا، البرتغال.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير الأول، **عرض الوزير الأول لبيان السياسة العامة للحكومة 2023 أمام المجلس الشعبي الوطني**، 10 أكتوبر 2023.

[2] مقابلة مع مدير فرع الزراعات الواسعة، **و اقع شعبة الحبوب في الجز ائر**، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 24 أفريل 2024.

- اتفاقيات مع دول أمريكا اللاتينية: كوبا الارجنتين، البرازيل.

حيث تدرج هذا الاتفاقيات ضمن التحالف العالمي للأراضي الجافة.

ومن أبرز الاتفاقيات أيضا التي أقامتها الجزائر مؤخرا، نجد اتفاقية الجزائر مع تركيا، حيث تم وضع مذكرة تفاهم في 26 فيفري2018، وتم عقد اجتماع بين الطرفين في ديسمبر 2023 من أجل تحديد أهم محاور وأهداف الاتفاقية.

وكذا اتفاقية الجزائر مع الصين في 18 جويلية2023، حيث تهدف هذه الاتفاقيتين إلى تبادل الخبرات والتجارب في تقنية الري الزراعي، والبحوث الزراعية والابتكار، تنمية انتاج البذور الزراعية للحبوب والاعلاف، المكننة، استعمال النباتات المقاومة للجفاف واقتصاد المياه.

خلاصة الفصل الثالث

لقد تبين لنا، من خلال دراستنا لهذا الفصل، الذي يبرز واقع انتاج الحبوب في ولاية تيسمسيلت، وذلك من خلال الوقوف على إمكانيات الولاية الفلاحية، وكذلك التطرق إلى تطور مساحة وإنتاج وإنتاجية الحبوب بهذه الولاية.

حيث أثبتت الإحصائيات أن ولاية تيسمسيلت ولاية فلاحية رائدة في انتاج الحبوب خاصة الاستراتيجية منها (القمح بنوعيه، الشعير..)، وذلك نظرا لطبيعتها المناخية التي تساعد على انتاج هذا النوع من الحبوب على غرار أنواع أخرى، حيث يساهم ذلك في تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي بالنسبة للولاية، وحتى المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي الوطني.

إلا أنه في الفترة الأخيرة، أضحت الجزائر تواجه عدة تحديات خاصة في المناطق الجافة والشبه جافة، والتي تعد ولاية تيسمسيلت من أحد هذه المناطق، ومن بين هذه التحديات نجد منها الطبيعية والمناخية، وأخرى تقنية وتكنولوجية وغيرها.

وفي إطار مواجهة هذه التحديات انتهجت الجزائر على مر العقود، مجموعة من السياسات الزراعية، ولازالت تسعى جاهدة من خلال وضع مخططات واستراتيجيات في سبيل النهوض بالقطاع الفلاحي، وبالتالي تحقيق أمنها الغذائي.

الخاتمة

الخاتمة

في الختام، بعد نهاية عرض موضوع مذكرة الماستر الموسومة ب "واقع مساهمة شعبة الحبوب في تحقيق الأمن الغذائي في ولاية تيسمسيلت [2018-2023]"، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج على ضوء التساؤل الرئيسي المطروح وأهداف الدراسة، والتي تسمح باختبار الفرضيات المدرجة في مقدمة البحث:

1. اختبار صحة الفرضيات:

- لقد تم إثبات صحة الفرضية الأولى القائمة على أن: "وصلت الجزائر إلى تحقيق مستوى معقول من الأمن الغذائي". حيث أن الجزائر قد وصلت إلى تحقيق امنها الغذائي وذلك إما من خلال تحسين الإنتاج المحلي والوطني، وكذا الاعتماد على الاستيراد، وهذا بهدف تلبية حاجيات سكانها من الغذاء. لكن تبقى المفارقة بين القدرة الشرائية للمواطن الجزائري وأسعار السلع .
- يعتبر انتاج الحبوب في الجزائر غير كاف في تغطية الطلب الشامل للسوق، لذا تلجأ الجزائر إلى عملية الاستيراد. وبالتالي يمكن دحض الفرضية القائمة على أن "يساهم انتاج الحبوب في الجزائر في تغطية الطلب الشامل للسوق".
- لقد تم إثبات الفرضية التي مفادها "تعتبر ولاية تيسمسيلت من بين ولايات الجزائر الرائدة في انتاج الحبوب والتي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي"، حيث تعد ولاية تيسمسيلت ولاية فلاحية بامتياز، لاعتمادها على النمط المزدوج (الحبوب، تربية المواشي). حيث يساهم انتاج الحبوب في هذه الولاية في تحقيق الاكتفاء والتنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، وبالتالي المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

2. نتائج البحث:

- تعد شعبة الحبوب من مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر، والذي يعد هو الآخر أحد ركائز التنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد.
- يوجد هناك تحسنا ملموسا في إنتاج الحبوب محليا، لكنه لا يزال دون المستوى المطلوب لتحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل.

- تعتمد الجزائر بشكل كبير على استيراد الحبوب، لسد الفجوة الغذائية بين الإنتاج المحلي والاستهلاك.
- توفر الحكومة دعما للمزارعين من خلال البرامج والسياسات المختلفة، ولكن هناك حاجة لتقييم فعالية هذه السياسات وتحسينها.
- تبين ان ولاية تيسمسيلت تعد من الولايات البارزة في انتاج الحبوب، وذلك لطبيعة مناخها المشجعة على ذلك، حيث يعتبر القمح والشعير من أبرز المحاصيل المزروعة في هذه الولاية.
- تبنت الجزائر العديد من الاستراتيجيات في سبيل النهوض بالقطاع الفلاحي وخاصة تنمية شعبة الحبوب، وذلك من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي و تنويع المنتجات، و التقليل من فاتورة الاستيراد، مما يمكنها من تحقيق أمنها الغذائي.

3. الاقتراحات والتوصيات:

انطلاقا من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، سنحاول تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التالية:

- تشجيع الشباب على العمل في المجال الفلاحي، من خلال تقديم امتيازات وتحفيزات، وكذا تسهيل عملية الاستثمار في هذا القطاع.
- التشجيع على البحث والتطوير الزراعي وتوفير التقنيات الحديثة، لتطوير أصناف جديدة من الحبوب تكون مقاومة للتغيرات المناخية
- تشجيع شعب زراعية مقاومة للجفاف مثل محصول الترتيكال، مع ترشيد استعمال المياه.
- إنشاء مراكز أبحاث متخصصة في تحسين إنتاج الحبوب وتقديم حلول مبتكرة.
- تنظيم حملات توعية للمزارعين حول أفضل الممارسات الزراعية، وتوفير برامج تدريبية لرفع مستوى المعرفة والمهارات لدى المزارعين.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادروالمراجع

المصادروالمراجع باللغة العربية:

I **قائمة المصادر:**

1. الديوان الوطني للإحصائيات.
2. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

II **قائمة المراجع:**

أولا: الوثائق الرسمية.

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، **القانون رقم 08-16 المؤرخ في 8 شعبان 1429 المو افق ل10 غشت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي**، العدد 46، 10 أوت 2008، المواد 1،2 و4.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير الأول، **عرض الوزير الأول لبيان السياسة العامة للحكومة 2023 أمام المجلس الشعبي الوطني**، 10 أكتوبر 2023.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، 06 فيفري 2020، ص30.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية**، سبتمبر 2021

ثانيا: الكتب.

1. أحمد عمراني نادية، **النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والغذائية**، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2014.
2. بن عبد الرحمان الجريسي خالد، **أسلوب المستهلك**، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط.3، 1427هـ.
3. رفيق أمين حمدان محمد، **الأمن الغذائي : نظرية ونظام وتطبيق**، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 1999.
4. شاكر سعيد محمد و بن عبد العزيز الحرفش خالد، **مفاهيم أمنية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية- الرياض، إدارة العلاقات العامة والإعلام، ط1، 1431هـ/2010م.

5. غربي فوزية، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010.
6. محسن ذياب الكبيسي عبد الجبار، **تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي و آفاقه المستقبلية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين**، عمان، آمنة للنشر والتوزيع، 2014.
7. محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، 1998.
8. محمد حسانين عبد الحميد، **إنتاج محاصيل الحبوب**، كلية الزراعة، جامعة الأزهر.
9. ياسين سعود يحيى، **حقوق الإنسان بين سيادة الدولة والحماية الدولية**، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2016.

ثالثا: المجلات العلمية.

1. حاوشين ابتسام، السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، العدد السادس (سنة 2014)، ص ص.100-121.
2. سلاطنية بلقاسم وعرعور مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد الخامس(جوان2009).
3. طالب بدر الدين و صالحي سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، **مجلة علوم الاقتصاد والتسييروالتجارة**، العدد31 (عام 2015)، ص ص.211-236.
4. لكحل عبد الكريم، تجربة التسيير الذاتي في الجزائر بين النظرية والتطبيق (1962-1965)، **مجلة البحوث التاريخية**، المجلد5، العدد2 (ديسمبر 2021)، ص ص458-490.
5. هاشمي الطيب و مصطفى جيلالي، الفلاحة ما بعد برنامج التجديد الفلاحي في الجزائر 2015-2019، **المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 5، العدد 5 (أكتوبر 2021)، ص ص.320-337.

رابعا: المقالات العلمية:

1. محمد ولد عبد الدايم، **مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي**، في: 0https://www.aljazeera.net/2004/10/03

خامسا: الأطاريح والمذكرات.

1. إبراهيم بوناب هبة، **دراسة تحليلية اقتصادية لعرض القمح في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، 2016/2015.
2. بكدي فاطمة، **إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة (2000-2012)**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد البيئة، 2013/2012.
3. بن خزناجي أمينة و بركان يوسف، **دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي لمستدام في دول المغرب العربي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/2012.
4. بن ناصر عيسى، **مشكلة الغذاء في الجزائر: دراسة تحليلية وسياسات علاجها**، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، قسم العلوم الاقتصادية، 2005.
5. بن يمينة إيمان وزدوري عبد المجيد، **سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة 08ماي 1945- قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، 2016/2015.
6. بوخامة رميساء وعبداوي خلود، **استراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي والتحديات التي تواجهه**، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في القانون، جامعة 8ماي 1945، قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون أعمال، 2022/2021.

7. بوعلام زهيرة، **الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في الجزائر: دراسة تحليلية 1990-2025**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، معهد العلوم الاقتصادية، 2020/2019.

8. بيدة سعدية، **السياسة العامة الفلاحية في الجزائر برنامج التنمية الفلاحية لولاية سعيدة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة سعيدة د. الطاهر مولاي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسات عامة وتنمية، 2015/2014.

9. تواتي خير الدين، **الأمن الغذائي العالمي- الاستراتيجيات والرهانات-**، مذكرة تخرج لنيل شهاد الماستر في العلوم السياسية، جامعة 8ماي 1945، قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018.

10. حفياني شوقي، **تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي – دراسة مقارنة: الجزائر والمغرب-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة قسنطينة3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، 2022-2023.

11. حوشين كمال، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2007.

12. صاحب يونس، **السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة: مواد غذائية أساسية 2000-2014**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة مولود معمري –تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، تخصص السياسات العامة، 2015/2014.

13. عباس هوارية، **السياسات الزراعية ودورها في القضاء على التبعية الغذائية في الجزائر من سنة2000 إلى2014**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون-تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص اقتصاد وتنمية، 2017/2016.

14. لرقام جميلة، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2006.

15. ماسيف إبراهيم وسحوان علي، **دور التمويل في ترقية قطاع الفلاحة: تمويل المشاريع الفلاحية بولاية تيسمسيلت فترة الدراسة 2008-2015**، مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ل م د في علوم التسيير، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي- تيسمسيلت، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص علوم مالية، 2016/2015.

16. منصور مليكة، **إنتاج الحبوب في الجزائروتحقيق الأمن الغذائي في ظل التنمية المستدامة بعد صدورقانون 19/87**، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص تخطيط، 2016/2015.

17. يوب زكرياء وملال كريمة، **السياسة الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015.

سادسا: المواقع.

1. المخطط الاستراتيجي الوطني لتنمية انتاج الحبوب 2023-2028، في:
https://www.aps.dz/ar/regions/148634-2023-2028
2. https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food

سابعا: المقابلات الميدانية:

1. مقابلة مباشرة مع مدير فرع الزراعات الواسعة، **واقع شعبة الحبوب في الجزائر**، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

ثامنا: التقارير

1. تقرير عن الفلاحة 11-2023، مكتب الإنتاج النباتي، مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيسمسيلت.

المصادروالمراجع باللغة الأجنبية:

1. Global Food Security Index 2022, Economist Impact, country report Algeria, Sep 2022.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): القانون رقم 08-16 المؤرخ في 8 شعبان 1429 المو افق ل10 غشت 2008

المتضمن قانون التوجيه الفلاحي

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 31 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالجمعيات،

– وبمقتضى القانون رقم 91 – 10 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 والمتعلق بالأوقاف،

– وبمقتضى الأمر رقم 95 – 07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يونيو سنة 1995 والمتعلق بالتأمينات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 98 – 11 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998–2002، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 99 – 07 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 5 أبريل سنة 1999 والمتعلق بالجاهد والشهيد،

– وبمقتضى القانون رقم 01 – 20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وبتنميته المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 02 – 02 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002 والمتعلق بحماية الساحل وتثمينه، لاسيما المادة 7 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 03 – 10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،

– وبمقتضى الأمر رقم 03 – 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض،

– وبمقتضى القانون رقم 04 – 03 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 والمتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، لاسيما المادة 8 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 04 – 04 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 والمتعلق بالتقييس،

– وبمقتضى القانون رقم 05 – 03 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 3 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالبذور والشتائل وحماية الحيازات النباتية،

– وبمقتضى القانون رقم 05 – 12 المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 4 غشت سنة 2005 والمتعلق بالمياه، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 06 – 05 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتعلق بحماية بعض الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض والمحافظة عليها،

– وبمقتضى القانون رقم 08– 07 المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008 والمتضمن القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين،

– وبمقتضى القانون رقم 08 – 09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية،

– وبعد رأي مجلس الدولة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

الباب الأول
أحكام عامة

المادّة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية التي تسمح لها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، وتثمين وظائفها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية، وكذا التنمية المستدامة للفلاحة على الخصوص والعالم الريفي على العموم.

المادّة 2 : يرمي قانون التوجيه الفلاحي هذا إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية :

– مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي،

– ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي،

– وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على

المشاركة الإرادية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي،

- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

المادّة 3 : يقصد في مفهوم هذا القانون ما يأتي :

- **الأمن الغذائي :** حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة.

- **الامتياز :** هو عقد تمنح بموجبه السلطة المانحة لشخص حق استغلال العقارات الفلاحية لمدة محددة مقابل دفع إتاوة سنوية.

- **المنطقة :** فضاء مكون من مجموعة من الولايات لها خصائص طبيعية وتنموية متجانسة في المجالات الفلاحية والغابية والرعوية.

- **الفضاء الريفي :** هو جزء من الإقليم، أقل بناء، ويتكون من مساحات مخصصة للنشاط الفلاحي كنشاط اقتصادي أساسي وكذا المناطق الطبيعية والغابات والقرى.

المادّة 4 : قصد تجسيد الأهداف المحددة في المادة 2 أعلاه، يرمي هذا القانون على وجه الخصوص إلى:

- تمكين القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا استراتيجيا من الموارد المالية اللازمة لتجسيد وتنفيذ المخططات والبرامج،

- ضمان ديمومة المستثمرات الفلاحية والمحافظة عليها بواسطة هياكل فلاحية ملائمة، تسمح بالتطور المطلوب،

- إعادة الاعتبار للمزارع النموذجية ودعمها لإنتاج البذور والشتائل وكذا الحيوانات النزوية الإناث،

- تحسين مستوى وإطار معيشة الفلاحين وسكان الريف عن طريق توفير الدولة لظروف إيجابية، لإحداث ديناميكية تنموية مستدامة للفضاءات الريفية،

- التشجيع على استقرار الشباب في الفلاحة وتطوير التشغيل فيها،

- المحافظة على الخصوصيات الفلاحية المحلية وتثمين المناطق المحلية عن طريق وضع خرائط زراعية، وتكييف أنظمة إنتاج تتناسب وقدرات هذه الأراضي،

- المحافظة على الثروة العقارية وتثمينها عن طريق الدقة في التنظيم العقاري وتحديد النمط الملائم لاستغلال الأراضي الفلاحية،

- السماح بتوسيع القدرة الفلاحية وتثمينها بأعمال الاستصلاح و/أو بإعادة تنظيم العقار الفلاحي،

- السماح بتثمين الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وحمايتها،

- تعزيز الحماية الصحية النباتية والصحية الحيوانية، وكذا سلامة المنتجات الفلاحية،

- ترقية سياسة تساهمية بالتشاور مع المنظمات المهنية للفلاحة قصد إعطاء ديناميكية تجنيدية لمجموع الفاعلين المرتبطين بقطاع الفلاحة،

- المساهمة في ضبط المنتجات الفلاحية من أجل حماية مداخيل الفلاحين، والمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين، خاصة في المنتجات الفلاحية الأساسية،

- وضع وسائل وآليات تنظيمية ومعيارية واقتصادية تسمح بتوجيه الاستثمارات والإنتاج،

- وضع نظام إعلامي ومعلوماتي وتقني واقتصادي وإحصائي، وضمان مرافقته للنشاط الفلاحي،

- التشجيع على انتهاج سياسة تتناسب مع التعليم الفلاحي والتكوين المستمر والبحث والإرشاد،

- ضمان عصرنة الصناعة الزراعية حسب الفروع وتكثيفها وإدماجها،

- السماح باستعمال رشيد للتربة بتكييف أنظمة الإنتاج، لاسيما في المناطق المهددة بالتدهور،

- ضمان التنمية الفلاحية والريفية في المناطق الجبلية بواسطة تشجير منسجم والمحافظة على الطبيعة وحماية الأحواض المنحدرة،

- السماح بتثبيت الكثبان الرملية وتجديد الغطاء النباتي للمراعي، وحماية السهوب ومناطق الرعي،

- ضمان الاستعمال الرشيد للموارد المائية وتثمينها لسقي الأراضي الفلاحية،

- ضمان عصرنة المستثمرات الفلاحية، وتكثيف الإنتاج الفلاحي.

المادّة 5 : يقوم تدخل الدولة في إطار سياسة التنمية وإعادة إحياء الفضاءات الريفية على :

الملحق رقم (02): القرار الوزاري رقم 866، يحدد شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

الوزير

رقم: 866 /و.ف.

2021 20 أغسطس

مقرر رقم ..... مؤرخ في..... يحدد شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية" السطر 1 "تطوير الاستثمار الفلاحي" وكذا كيفيات دفع الإعانات بعنوان تطوير الري الفلاحي

إن وزير الفلاحة والتنمية الريفية ،

- بمقتضى القانون رقم 12- 12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012، والمتضمن قانون المالية لسنة 2013، لاسيما المادة 58 منه،
- وبمقتضى القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق 28 ديسمبر سنة 2016، والمتضمن قانون المالية لسنة 2017، لاسيما المادة 122 منه،
- وبمقتضى القانون رقم 18-13 المؤرخ في 27 شوال عام 1439 الموافق 11 يوليو سنة 2018، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2018، لاسيما المادة 11 منه،
- وبمقتضى القانون رقم 19-14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019، والمتضمن قانون المالية لسنة 2020، لاسيما المادة 130 منه،
- وبمقتضى القانون رقم 20-07 المؤرخ في 12 شوال عام 1441 الموافق 4 يوليو سنة 2020، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، لاسيما المادة 69 منه،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1441 الموافق 23 يونيو سنة 2020، والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-280 المؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-128 المؤرخ في 28 رمضان عام 1441 الموافق 21 مايو سنة 2020، الذي يحدد صلاحيات وزير الفلاحة والتنمية الريفية،

1

- و بمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 2 أبريل سنة 2014، الذي يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"،
- و بمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 2 أبريل سنة 2014، الذي يحدد كيفيات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"،
- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 2 أبريل سنة 2014، الذي يعين الوسيط المالي المكلف بتنفيذ أعمال دعم الدولة للتنمية الفلاحية التي تقيد في حسابي التخصيص الخاص لقطاع الفلاحة،
- وبمقتضى المقرر رقم 174 المؤرخ في 17 مارس سنة 2021، الذي يحدد شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية" السطر 1 "تطوير الاستثمار الفلاحي" وكذا كيفيات دفع الإعانات بعنوان تطوير الري الفلاحي،
- وبناء على الاتفاقية المؤرخة في 11 مايو سنة 2015، الموقعة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية والمتعلقة بالنفقات المقيدة في حسابات التخصيص الخاص الخاصة بقطاع الفلاحة.

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى : يهدف هذا المقرر إلى تحديد شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية" السطر 1 "تطوير الاستثمار الفلاحي" وكذا كيفيات دفع الإعانات بعنوان تطوير الري الفلاحي.

الفصل الأول
شروط التأهيل

المادة 2: يؤهل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بعنوان "تطوير الري الفلاحي":

- الفلاحون والمربون بصفة فردية أو منظمون في تعاونيات فلاحية أو جمعيات أو تجمعات المصالح المشتركة،
- المؤسسات الاقتصادية التي تتدخل في نشاطات الإنتاج الفلاحي،
- المزارع النموذجية.

المادة 3: تحدد شروط التأهيل للاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية" السطر 1 "تطوير الاستثمار الفلاحي"، وكذا مستويات الدعم لدفع الإعانات بعنوان تطوير الري الفلاحي، في الملحق 1 لهذا المقرر.

الفصل الثاني

إجراء طلب الدعم

المادة 4: يقوم المترشح لدعم من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، بعنوان تطوير السري الفلاحي بتكوين ملف يتضمن على وجه الخصوص:

- طلب الدعم لإنجاز عمليات الاستثمار المتعلقة بالتسقي بالري الذي يبين طبيعة و مبلغ الدعم المطلوب، حسب النموذج المرفق في الملحق 2 لهذا المقرر،
- نسخة طبق الأصل مصادق عليها من بطاقة الفلاح المهنية مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية الولائية بالنسبة للفلاحين والمربين،
- نسخة طبق الأصل مصادق عليها من القانون الأساسي للمؤسسات الاقتصادية أو التعاونيات أو الجمعيات أو تجمعات المصالح المشتركة،
- البطاقة التشخيصية مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية الولائية بالنسبة للمستثمرات الفلاحية،
- وصف لمشروع الاستثمار، يتضمن لاسيما طبيعة الأعمال المقررة و المبلغ الإجمالي للاستثمار ومبلغ الدعم المطلوب والآثار المنتظرة.

المادة 5: يودع الملف المذكور في المادة 4 أعلاه، كاملا لدى القسم الفرعي للفلاحة المختص إقليميا مقابل وصل استلام أو عن طريق البريد الإلكتروني من طرف طالبي الدعم.

يتأكد رئيس القسم الفرعي للفلاحة المختص إقليميا من مطابقة الملف ويقوم بالمعاينات الميدانية اللازمة على مستوى موقع المشروع.

في حالة ما إذا كان الملف ناقصا، يتعين على رئيس القسم الفرعي للفلاحة إبلاغ طالب الدعم في آجال لا تتعدى عشرة (10) أيام عن الوثائق التي يجب إضافتها.

المادة 6: يودع رئيس القسم الفرعي للفلاحة المختص إقليميا الملف المطابق لدى مديرية المصالح الفلاحية للولاية خلال السبعة (7) أيام التي تلي الاستلام النهائي المقدم من طرف المترشح للدعم.

يخضع الملف المذكور أعلاه، لدراسة اللجنة التقنية الولائية المكلفة بالفصل في :

- قبول طلب الدعم،
- جدوى المشروع وعلاقته ببرنامج اقتصاد الماء للولاية،
- المصادقة على مشروع الاستثمار المقترح.

تجتمع اللجنة التقنية الولائية خلال الأسبوع الذي يلي إيداع الملف، وتقوم بدراسته والفصل فيه في نفس يوم الاجتماع ويدون قرارها في محضر.

الفصل الثالث

المصادقة على طلب الدعم

المـــادة 7: يتحقـق مـدير المصـالح الفلاحيـة للولايـة مـن تـوفر المـوارد الماليـة المعنوحـة لبرنـامج تطـوير وترقيـة الـري الفلاحي.

لا يسـمح بـأي تجـاوز للمبـالغ الممنوحـة للولايـة إلا بتـرخيص مبـرر قانونـا ومصـادق عليـه مـن طـرف مـدير التنميـة الفلاحية والريفية في المناطق الجافة وشبه الجافة.

المـــادة 8: تتكون اللجنة التقنية الولائية، التي يرأسها مدير المصالح الفلاحية للولاية، من:

- مدير الموارد المائية للولاية أو ممثله المفوض قانونا،
- مدير الوسيط المالي المختص إقليميا،
- رئيس الغرفة الفلاحية الولائية،
- رئيس مصلحة بمديرية المصالح الفلاحية للولاية المكلف بالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية،
- رئيس مصلحة بمديرية المصالح الفلاحية للولاية المكلف بالتهيئة الريفية وترقية الاستثمار،
- ممثلو محطات المعاهد التقنية المتخصصة، في حالة وجودها في إقليم الولاية.

يمكن لرئيس اللجنة التقنية الولائية، الاستعانة بكل شخص بحكم كفاءته من شأنه مساعدتها في أشغالها.

المـــادة 9: فـي حالـة قبـول الملـف والموافقـة علـى الطلـب، يعـد مـدير المصـالح الفلاحيـة للولايـة مقـرر مـنح الـدعم، حسب النموذج المرفق في الملحق 3 لهذا المقرر.

يسـتدعي المترشـح للـدعم المعنـي فـي آجـال لا يتعـدى ثمانيـة (8) أيـام، ابتـداء مـن تـاريخ اجتمـاع اللجنـة التقنيـة الولائية لتبليغه بقبول طلبه.

وتكملتـا للملـف المقـدم ولتنفيـذ الأعمـال موضـوع طلـب الـدعم، يتوجـب علـى المسـتفيد مـن الـدعم، "التوقيـع" علـى دفتـر الشـروط الـذي يحـدد شـروط مـنح الـدعم المـالي الـذي يربطـه بـالإدارة الفلاحيـة، حسـب النمـوذج المرفـق فـي الملحق 4 لهذا المقرر.

يبلغ المستفيد من مقرر منح الدعم من طرف مدير المصالح الفلاحية للولاية بعد توقيعه على دفتر الشروط.

ترسل نسخة من مقرر منح الدعم ودفتر الشروط إلى:

- رئيس القسم الفرعي للفلاحة المعني من أجل متابعة إنجاز المشروع،
- الوسيط المالي من أجل دفع الدعم.

فـي حالـة عـدم قبـول الملـف ورفـض الطلـب، يبلـغ مـدير المصـالح الفلاحيـة للولايـة المترشـح للـدعم فـي آجـال لا يتعـدى ثمانيـة (8) أيـام، بـالرفض المبـرر قانونـا لطلبـه مـع إرسـال نسـخة منـه إلـى رئـيس القسـم الفرعـي للفلاحـة المختص إقليميا.

يمكن أيضا إجراء كل هذه العملية عن طريق البريد الإلكتروني.

4

المـــادة 10: يتقـرب المـستفيد علـى أسـاس مقـرر مـنح الـدعم المـذكور فـي المـادة 9 أعـلاه مـن مـؤدي الخـدمات الذي قام باختياره المستفيد من أجل الانطلاق بتنفيذ العمليات والأعمال موضوع الدعم، والتي تخص:

- إنجاز بئر عميق أو بئر لتجديد مياه السقي،
- اقتناء وتركيب تجهيزات ضخ مياه السقي،
- إنجاز حوض مائي(بالاسمنت المسلح ، بالغشاء البلاستيكي) لضبط استعمال مياه السقي،
- اقتناء خزان مائي مرن لضبط استعمال مياه السقي،
- اقتناء وتركيب تجهيزات السقي المقتصدة للمياه على مستوى قطعة الأرض.

يجب أن تكون كل عملية مذكورة أعلاه قد تمت الموافقة على طلب دعمها، موضوع مقرر منح الدعم.

يجـب التقيـد فـي إنجـاز العمليـات موضـوع الـدعم بالشـروط والمواصـفات التقنيـة المعمـول بهـا المحـددة ضـمن شـروط التأهيـل (الملحـق 1) وكـذا دفتـر المواصـفات التقنيـة لأجهـزة السـقي المعـدة مـن طـرف المعهـد الـوطني للأراضـي والسقي وصرف المياه موضوع الدعم (الملحق6) هذا المقرر.

المـادة 11: يجب أن يوقع المستفيد من الدعم مع مؤدي الخدمات الذي اختاره، على إبرام عقد تنفيذ لإنجاز العملية موضوع الدعم، مع تحديد العلاقة التعاقدية التي تلزمهما، مع تبيان بوضوح النقاط التالية:

- طبيعة العملية موضوع الإنجاز،
- الشروط و الكيفيات ومدة الإنجاز،
- كلفة العملية وكيفيات الدفع،
- الضمانات اللازمة مدعمة بالشهادات التي تثبت ذلك،
- المواصفات العلمية والتقنية التي يتم العمل بها لإنجاز العملية،
- مراجع كفاءات مؤدي الخدمة في مجال إنجاز العملية،
- الإطار التنظيمي والإداري المعمول بهما في إنجاز العملية.

الفصل الرابع
كيفيات دفع الدعم

المـــادة 12: يجـب أن لا يـرتبط دفـع الـدعم مـن طـرف الوسـيط المـالي، بـأي حـال مـن الأحـوال، بـالقرض أو بـدين المستفيد من الدعم اتجاهه.

المـــادة 13: يتـولى الوسـيط المـالي المخـتص إقليميـا الـدفع بعنـوان الـدعم مـن الصـندوق الـوطني للتنميـة الفلاحيـة، في أجال لا يتعدى خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ استلام الوثائق التالية :

- مقرر منح الدعم من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية،
- دفتر الشروط،
- شـهادة الخدمـة المـؤداة التـي يتكفـل بإعـدادها مـدير المصـالح الفلاحيـة للولايـة طبقـا للنمـوذج المرفـق بـالملحق 5 هذا المقرر.

يجب احترام آجال وكيفيات الدفع.

المـــادة 14 : تعتبـر شـهادة الخدمـة المـؤداة وثيقـة إداريـة يشـهد مـن خلالهـا مـدير المصـالح الفلاحيـة للولايـة بـأن الأشـغال و/أو الاقتنـاء و/أو التركيـب مـع التشـغيل، بالنسـبة للاسـتثمار الـذي تـم الترخيص لـه بـدعم الدولـة، قـد تـم تنفيذها فعليا وانجازها كليا طبقا للأحكام المنصوص عليها في دفتر الشروط ودفاتر المواصفات التقنية.

شهادة الخدمة المؤداة هي وثيقة إدارية تعد بعد الانتهاء من إنجاز المشروع على أساس:

- التصـريح الشـرفي للمسـتفيد مـن الـدعم الـذي يـودع لـدى القسـم الفرعـي للفلاحـة المختـص اقليميـا، يؤكـد بموجبـه على أنه أنجز المشروع المدعم طبقا لدفاتر الشروط،
- محضـر معاينـة يعـده رئـيس القسـم الفرعـي للفلاحـة ويوقعـه بصـفة مشـتركة مـع المسـتفيد مـن الـدعم ومـؤدي الخدمـة ومكتـب الدراسـات فـي حالـة التعاقـد معـه مـن طـرف مديريـة المصـالح الفلاحيـة، الـذي يشـهد بالتصـريب الورشـة و/أو المـواد و/أو الاقتنـاء الفعلـي لتجهيـزات المشـروع المـدعم الـذي تـم الشـروع فيـه طبقـا للشـروط المحددة في دفاتر الشروط والمواصفات التقنية بهذا الخصوص قبل الإنجاز،
- محضـر معاينـة يعـده رئـيس القسـم الفرعـي للفلاحـة ويوقعـه بصـفة مشـتركة مـع المسـتفيد مـن الـدعم ومـؤدي الخدمـة ومكتـب الدراسـات فـي حالـة التعاقـد معـه مـن طـرف مديريـة المصـالح الفلاحيـة يشـهد بالإنجـاز الفعلـي و/أو تركيـب وتشـغيل التجهيـزات الخاصـة بالمشـروع المـدعم الـذي تـم الشـروع فيـه طبقـا للشـروط المحـددة فـي دفاتر الشروط والمواصفات التقنية بهذا الخصوص بعد الإنجاز،
- الفواتير المسلمة من طرف مؤدي الخدمة،
- شهادات ضمان التجهيزات المركبة، مسلمة من طرف مؤدي الخدمة.

المـــادة 15 : يلتـزم المسـتفيد مـن الـدعم إنجـاز العمليـة وكافـة الأعمـال المقـررة فـي إطـار مشـروع الاسـتثمار المصادق عليه من طرف اللجنة التقنية الولائية محترما الآجال المحددة في نص المقرر.

وعكس ذلك، تلغى العملية والأعمال المقررة غير المنجزة موضوع مقرر.

المـــادة 16 : يمثـل مـدير المصـالح الفلاحيـة ملتزمـا بصـفة كاملـة وذلـك مـن خـلال ضـمان متابعـة ومراقبـة وإجـراء الخبرة فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع المدعمة في إطار برنامج اقتصاد الماء على مستوى ولايته.

يمكـن لمـدير المصـالح الفلاحيـة، بعـد موافقـة المصـالح المركزيـة لـوزارة الفلاحـة التعاقـد مـع مكاتـب دراسـات متخصـصة لمتابعـة ومراقبـة وإجـراء الخبـرة فيمـا يتعلـق بتنفيـذ المشـاريع المدعمـة فـي إطـار برنـامج اقتصـاد المـاء على مستوى ولايته.

المـــادة 17: تلغى أحكام المقرر رقم 174 المؤرخ في 17 مارس سنة 2021، المتمم والمذكور أعلاه.

المـــادة 18: يكلـف الأمـين العـام لـوزارة الفلاحـة والتنميـة الريفيـة والمكلـف بمهـام مـدير إدارة الوسـائل والمكلـف بمهـام مـدير التنميـة الفلاحيـة والريفيـة فـي المنـاطق الجافـة وشـبه الجافـة والمكلـف بمهـام مـدير ضـبط الإنتـاج الفلاحـي وتثمينـه والمكلفـة بمهـام مـدير البرمجـة والاسـتثمارات والدراسـات الاقتصـادية ومـديرة الشـؤون القانونيـة والتنظـيم ومـدراء المصـالح الفلاحيـة للولايـة وأعضـاء اللجـان التقنيـة الولائيـة ومسـؤولو الوسـطاء الماليين والمـدير العـام لبنـك الفلاحـة والتنميـة الريفيـة والمراقـب المـالي لـوزارة الفلاحـة والتنميـة الريفيـة، كـل فيمـا يخصـه، بتنفيـذ هـذا المقرر الذي ينشر في النشرة الرسمية لوزارة الفلاحة.

20 أفريل 2021

حرر بالجزائر في.....

الموافق.....

وزير الفلاحة والتنمية الريفية

عبد الحميد حمداني

7

الملحق رقم (03): دليل مقابلة

دليل مقابلة مع السيد مدير فرع الزراعات الواسعة بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر العاصمة

1. كيف تقيمون الوضع الحالي لإنتاج الحبوب في الجزائر؟
2. ما هي السياسات والبرامج الحكومية المتبعة لدعم انتاج الحبوب؟
3. ما هي استراتيجياتكم للتعامل مع التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الغذائي؟
4. كيف تساهم شعبة الحبوب في الاقتصاد الوطني؟
5. هل هناك مبادرات لتشجيع الشباب على الانخراط في مجال الفلاحة؟
6. هل هناك تعاون دولي أو شراكات مع دول أخرى لتحسين زراعة الحبوب في الجزائر؟
7. ما هو دور البحث العلمي في تطوير زراعة الحبوب؟
8. كيف يتم دعم الفلاحين والمزارعين لتبني أفضل الممارسات الزراعية؟
9. ما هي المشاريع المستقبلية لتحسين إنتاجية وجودة الحبوب؟

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شُكــروعِرفــان

إهــداء

خطة الدراسة

قائمة الجداول والأشكال والمختصرات

ملخص الدراسة

الملخص باللغة العربية

الملخص باللغة الانجليزية

الملخص باللغة الفرنسية

مقدمة 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الغذائي..... 9

مقدمة الفصل الأول 9

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي 9

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي 9

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي..... 11

المطلب الثالث: أشكال الأمن الغذائي..... 14

المبحث الثاني: الأمن الغذائي: المرتكزات، الأبعاد والمستويات 16

المطلب الأول: مرتكزات الأمن الغذائي 16

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الغذائي 18

المطلب الثالث: مستويات الأمن الغذائي 21

المبحث الثالث: وضع الامن الغذائي في الجزائر 23

المطلب الأول: تطور الإنتاج النباتي والحيواني بالجزائر 23
المطلب الثاني: التجارة الخارجية (تطور صادرات وواردات الجزائر من المنتجات الفلاحية) ... 31
المطلب الثالث: الامن الغذائي الجزائري في ظل المؤشر العالمي للأمن الغذائي 36
خلاصة الفصل الأول 42
الفصل الثاني: واقع استهلاك وإنتاج الحبوب في الجزائر 44
مقدمة الفصل الثاني 44
المبحث الأول: الأهمية الاقتصادية لمحاصيل الحبوب 44
المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للقمح والشعير 44
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للذرة بأنواعها 46
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للأرز 47
المبحث الثاني: تطور المساحة والإنتاج والانتاجية لمحاصيل الحبوب بالجزائر 50
المطلب الأول: تطور المساحة الزراعية للحبوب 50
المطلب الثاني: تطور انتاج الحبوب 52
المطلب الثالث: تطور إنتاجية الحبوب..... 54
خلاصة الفصل الثاني 58
الفصل الثالث: واقع انتاج الحبوب في ولاية تيسمسيلت 60
مقدمة الفصل الثالث..... 60
المبحث الأول: الإمكانيات الفلاحية لولاية تيسمسيلت 60
المطلب الأول: الموارد الأرضية 61
المطلب الثاني: الموارد المائية..... 63
المطلب الثالث: مستلزمات الإنتاج الزراعي..... 65
المبحث الثاني: إنتاج الحبوب في ولاية تيسمسيلت..... 68

المطلب الأول: المساحة الزراعية المخصصة للحبوب في الولاية 68
المطلب الثاني: تطور إنتاج الحبوب بالولاية للفترة 2018-2022 71
المطلب الثالث: تطور مردودية الحبوب في الولاية 2018-2022 72
المبحث الثالث: تحديات الأمن الغذائي وسياسات ومساعي الجزائر لتحقيقه 74
المطلب الأول: تحديات الأمن الغذائي 74
المطلب الثاني: سياسات الجزائر الزراعية 80
المطلب الثالث: مساعي الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي 92
خلاصة الفصل الثالث 97
الخاتمة 99
1. اختبار صحة الفرضيات 99
2. نتائج البحث 99
3. الاقتراحات والتوصيات 100
قائمة المصادر والمراجع 102
قائمة الملاحق 109
فهرس المحتويات 120